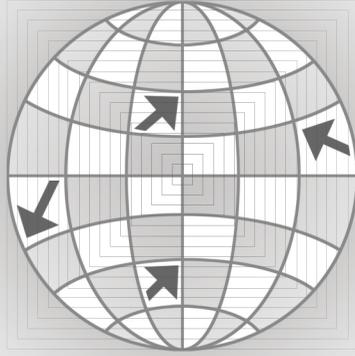


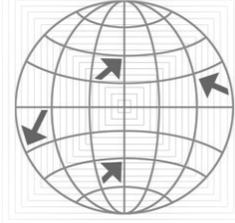
الباب الرابع

العلاقات الدولية



- أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية
- د. نورهان الشيخ
- تطورات الموقف الفرنسي من الثورات العربية .. قراءة تحليلية
- نبيل شبيب
- إيران والثورة السورية: تحولات الخريطة الإقليمية
- محمد سليمان الزواوي
- ما بعد الانتخابات الأمريكية والسياسة تجاه الربيع العربي: حدود التغيير
- طارق عثمان

أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية



د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

يختلف موقف موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم عن الحالة السورية بشكل خاص، والعربية بشكل عام؛ حيث لم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورة والثوار في أي بلد عربي، والتزمت الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها، وإزاحة من بالسلطة، كما حدث في تونس ومصر.

واتسم موقفها المحايد بالتأني الذي وصل حد البطء في رد الفعل في حالة اليمن والبحرين، في حين أبدت مواقف مؤيدة بوضوح للسلطة الحاكمة في ليبيا. ولذلك أفقد موقف روسيا من الثورة السورية الكثير من شعبيتها في الشارع السوري والعربي، والتي كانت تحظى بها نتيجة مواقفها الداعمة للحق العربي والشرعية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والاحتلال الأمريكي للعراق والأزمة السودانية.

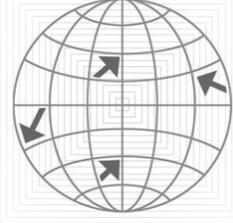
وتسعى الدراسة إلى فهم وتحليل الموقف الروسي من الثورة السورية، وأسباب اتخاذ روسيا هذا الموقف، بالإضافة إلى تطور الموقف الروسي من الثورة السورية؛ حيث قامت روسيا بتكييف الوضع في سوريا بأنه «نزاع داخلي مسلح» أو حرب أهلية، وأن بشار الأسد لا يتحمل وحده مسؤولية العنف، وإنما يتحمل الطرفان؛ السلطة والمعارضة، مسئولية ما يحدث، واستمرت أيضاً في الاحتفاظ بعلاقاتها مع السلطة القائمة؛ باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للبلاد. ورفضت الدعوة إلى تنحي بشار الأسد. ف رؤية الموقف الروسي تُحمّل السلطة والمعارضة معاً المسؤولية، وترفض رفضاً قاطعاً أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر، انطلاقاً من حتمية الحل السلمي، وجلوس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات، وهو موقف يختلف جذرياً عن الموقف الغربي والعربي الذي حمل بشار الأسد وحده مسؤولية العنف والمذابح في سوريا. كما تناقش الدراسة أبعاد الموقف الروسي من النظام السوري، والتي ظهرت من خلال مجموعة من المواقف والسياسات المتبعة، مثل: رفض استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الغربي في سوريا، وقيام روسيا بالدفع لتبني خطة عنان باعتبارها الحل الممكن للأزمة السورية، ورفض العقوبات على سوريا، وأكدت روسيا على أن فرض العقوبات، لا بد أن يكون من قبل مجلس الأمن الدولي، وفي حالات الضرورة القصوى فقط. وأنه لا يجب فرضها من قبل دول معينة أو مجموعة من الدول التي تسعى لتحقيق أغراض سياسية في إشارة واضحة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتحاول هذه الدراسة إرساء أهم العوامل والمصالح التي دفعت روسيا إلى مثل هذا التأييد المعلن والصريح للنظام السوري في مواجهة ضغوط دولية وإقليمية عربية وداخلية، أهمها العوامل الاستراتيجية؛ لأن سقوط النظام السوري يجعل الطريق مفتوحاً أمام واشنطن إلى آسيا الوسطى، وهذا بدوره يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى في محيط روسيا والصين، كما يعني سقوط النظام السوري أيضاً فقدان روسيا حليفها القوي والوحيد في العالم العربي.

وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها، بالإضافة إلى القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس، والمخصصة لخدمة سلاح البحرية الروسية، وخدمة السفن الروسية التي تؤدي مهمات عسكرية في منطقة البحر المتوسط وخليج عدن، وتتيح لها التزود بما تحتاجه من الوقود والمؤن والمياه، وأعمال الصيانة.

ويظل مستقبل العلاقات الروسية السورية رهناً بكيفية تسوية الأزمة السورية، وتطوراتها حسب السيناريوهات المحتملة لمرحلة ما بعد الأسد إذا تم الانتقال السلس للسلطة، أو ما يُطلق عليه البعض النموذج اليمني، أو انتقال السلطة بالقوة إلى المعارضة المسلحة أي الجيش السوري الحر، أو التدخل العسكري الخارجي، والتحول لمواجهة عسكرية إقليمية وربما دولية شاملة. وربما تستمر الفوضى والحرب الأهلية، وصوملة سوريا وتقسيمها إلى مناطق متصارعة على غرار ما جرى في العراق.

أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية



د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

خلالاً للعهد السوفييتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورة والثوار في أي بلد عربي. فقد التزمت الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وإزاحة من بالسلطة كما حدث في تونس ومصر. ووقفت موقف الحياد أو المتابع، واتسم موقفها بالتأني الذي وصل حد البطء في رد الفعل في حالة اليمن والبحرين. في حين أبدت مواقف مؤيدة بوضوح للسلطة الحاكمة في ليبيا، مع الحرص في ذات الوقت على إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع الثوار. وذلك في محاولة منها لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن، والتأكيد الدائم على نزاهة مواقفها، وحرصها على الاستقرار الداخلي والإقليمي للدول العربية، حتى يتسنى لها الإبقاء على علاقاتها بالدول محل الثورات، بغض النظر عن الطرف الذي سيسيطر على السلطة وتكون له الغلبة في النهاية.

وتمثل الحالة السورية خروجاً عن هذا الخط العام في السياسة الروسية، فكانت موسكو أكثر سرعة في الاستجابة وحسماً في مواقفها من الثورة السورية. ويرتبط هذا بحجم المصالح الروسية، والتي تبلغ ذروتها في الحالة السورية، وأيضاً التعقيدات التي اكتتفت التطورات في سوريا، ومستوى دولنة القضية، ومدى الجدل والخلاف بين القوى الكبرى حولها؛ حيث تقف روسيا تؤيدها الصين بقوة في مواجهة المحاولات الأمريكية والأوروبية والعربية لدعم المعارضة السورية مادياً ودبلوماسياً.

ورغم أن موقف روسيا من الثورة السورية أفقدها كثيراً من شعبيتها في الشارع السوري والعربي، والتي كانت تحظى بها نتيجة مواقفها الداعمة للحق العربي والشرعية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق والأزمة السودانية، فإن هذا لم يغيّر من موقفها. كما لم تفلح الضغوط الدولية والعربية، وتلك التي من جانب المعارضة السورية في ذلك.

وتسعى الدراسة إلى فهم وتحليل الموقف الروسي من الثورة السورية، وأسباب اتخاذ روسيا هذا الموقف، وتداعياته المحتملة على العلاقات الروسية السورية بعد رحيل بشار الأسد ونظامه، وذلك في إطار أربعة محاور أساسية هي:

١- تطور الموقف الروسي من الثورة السورية.

٢- الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للموقف الروسي.

٣- العوامل المؤثرة على الموقف الروسي من الثورة السورية.

٤- مستقبل العلاقات السورية الروسية.

أولاً: تطور الموقف الروسي من الثورة السورية:

عقب اندلاع المظاهرات السلمية ضد بشار الأسد ونظامه اتخذت موسكو في بداية الثورة السورية موقفاً يمثل نقطة ما بين النظام السوري والمعارضة. وانطلقت في موقفها هذا من حق الشعب السوري في التغيير، ومثل التأكيد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني، توجهاً ثابتاً في موقف روسيا. وحذر الرئيس الروسي آنذاك ديمتري ميدفيديف القيادة السورية، ورأى أنه

«ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حواراً مع المعارضة ويباشر الإصلاحات».

وأعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنتها الأسد، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية، وعلى حين انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأمريكيين مع

ممثلي المعارضة السورية، رحبت باتصالات الجانب الروسي انطلاقاً من أن موسكو وسيط نزيه، وتحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

إلا أنه مع تصاعد الثورة السورية واستخدام السلطات للعنف ضد المتظاهرين، ثم لجوء المعارضة لاستخدام القوة ضد القوات النظامية الموالية للأسد، حدث تحول مهم في الموقف الروسي، تتمثل أهم ملامحه فيما يلي:

أولاً: تكييف الوضع في سوريا بأنه «نزاع داخلي مسلح»، أو حرب أهلية، وأن بشار الأسد لا يتحمل وحده مسؤولية العنف، وإنما يتحمل الطرفان؛ السلطة والمعارضة، مسؤولية ما يحدث في ظل العنف المتبادل بين الطرفين. وطالبت موسكو بتحقيق دولي حول تهريب

السلاح إلى سوريا، خاصة بعد احتجاز سفينة «لطف الله ٢» في لبنان يوم ١١ مايو ٢٠١٢م، التي كانت تنقل سلاحاً يُفترض أنه كان مخصصاً للمعارضة السورية. وقد أشار وزير الخارجية لافروف إلى أنه «لا توجد دولة في العالم يمكن لها أن تتسامح أمام محاولات تنفيذ عصيان مسلح».

وانتقدت الخارجية الروسية واشنطن لوصف المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس المسلحين في سوريا بأنهم «المعارضة الشرعية»؛ لتورطهم في قتل المدنيين من وجهة النظر الروسية. وأشادت

موسكو بمضمون الرسالة التي بعث بها بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بشأن تنفيذ القرار الدولي الخاص بتسوية الوضع في سوريا، والتي أقر فيها بأن عناصر المعارضة المسلحة تتحمل مسؤولية تصعيد النزاع، وأنها شنت هجمات في دمشق وحلب،

بينماواصلت الحكومة استخدام الأسلحة الثقيلة.^(١)

ثانياً: التأكيد على دور الطرف الثالث، وأن النزاع من وجهة النظر الروسية ليس فقط بين النظام السوري والمعارضة، وأن هناك ما يسمى «القوة الثالثة»، وهي تنظيم «القاعدة»، وتنظيمات إرهابية مقربة منه، وأن تنامي نشاطها على نحو ملحوظ يهدد ليس فقط سوريا، وإنما الأمن الإقليمي. وترى موسكو أن بين الثوار إرهابيين يتعين القضاء عليهم، وآلاف العناصر المسلحة من القاعدة وغيرها، الأمر الذي يزيد الموقف تعقيداً وعنفاً.^(٢)

ثالثاً: استمرت روسيا في الاحتفاظ بعلاقاتها مع السلطة القائمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للبلاد.

(١) وكالة أنباء نوفوستي، ١١ أغسطس ٢٠١٢م.

(2) Captured terrorist in Syria confesses to having received training in Turkey, Pravda, 15 August, 2012.

لكن، أولاً: هذا ليس كل الشعب السوري، وثانياً، والأهم: من المهم ألا يحصل فقط تغيير النظام، بل من المهم التوصل إلى وضع يسمح بعد تغيير السلطة، إن حصل ذلك وبطريقة دستورية، بأن يحل السلام في البلاد وأن تتوقف إراقة الدماء». ويقتضي ذلك أن تجلس كل الأطراف حول طاولة الحوار ويتفقوا مسبقاً حول كيفية العيش فيما بعد، في بلد مشترك...»^(٤) وأن الإطاحة بالأسد ونظامه بطريقة غير دستورية، ستقود إلى تبادل للأدوار بين السلطة والمعارضة، وبالتالي إلى استمرار الحرب الأهلية.^(٥)

وأكد بوتين أن روسيا تعارض تطور الوضع في سورية حسب السيناريو الدموي للحرب الأهلية التي يمكن أن تستمر لسنوات طويلة، كما هو الحال في أفغانستان.^(٦) كما رفضت موسكو ما أشارت إليه واشنطن على لسان جون برينان كبير مستشاري الرئيس الأمريكي لمكافحة الإرهاب حول احتمال فرض منطقة حظر جوي على جزء من الأراضي السورية، واعتبرتها خطوة أحادية الجانب لا يمكن قبولها.^(٧)

خامساً: الانتقادات الحادة لدعم المعارضة المسلحة، واعتباره تدخلاً خارجياً غير مباشر لا يمكن قبوله، ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار في سوريا والمنطقة بأسرها. فقد انتقدت موسكو استجابة الرئيس أوباما للحملة التي قادها السناتور جون ماكين عضو مجلس الشيوخ الأمريكي لتقديم مساعدة عسكرية مباشرة إلى المعارضين المسلحين السوريين، بما في ذلك استخدام القوة الجوية الأمريكية لحماية المناطق التي يسيطر عليها المعارضون داخل سورية، وتوفير المساعدة «بشكل مباشر ومفتوح» إلى المعارضة المسلحة، وتقديم الأسلحة والمعلومات الاستخباراتية والتدريب لها،^(٨) وقيام أوباما بتوقيع أمر يسمح بشكل عام لوكالة المخابرات المركزية

ورفضت الدعوة إلى تنحي بشار الأسد، وأعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن موسكو «ستؤيد حلاً يقضي بتنحي الرئيس السوري بشار الأسد، إذا كان الشعب السوري نفسه يؤيد مثل هذا الحل».^(٩) وأن العلويين والمسيحيين يتمسكون بالرئيس الأسد؛ لأنهم يخافون على مصيرهم من القاعدة.^(١٠)

مع التأكيد على أن روسيا لا تدعم نظام الأسد بقدر ما تحافظ على كيان الدولة السورية؛ حتى لا تتكرر مأساة ليبيا ومن قبلها العراق والسودان. وهو ما عبّر عنه لافروف بقوله: «إن موقفنا يعتمد على القلق العميق إزاء مصير الشعب السوري والدولة السورية، وعلى سعينا إلى تفاذي انهيار الدولة السورية التي أسست على تشكيلة عرقية وطائفية معقدة، وعلى الحيلولة دون تأثير الأحداث السورية في الوضع الإقليمي. وأن الإقليم سيتأثر سلباً في حال تنفيذ السيناريو الليبي الذي يريد البعض تطبيقه في سوريا. إن السيناريو الليبي تسبب ولا يزال يتسبب في معانات عديدة لليبيين أنفسهم ولجيرانهم، وسيصل صدى هذه الأزمة بعيداً إلى خارج البلاد».^(١١)

رابعاً: رفض التدخل الخارجي خاصة العسكري للتأثير على مسار الثورة السورية، وأنه لا تعتبر الديمقراطية المطبقة بالقوة الخارجية ديمقراطية فعّالة، وإنما يجب أن تتضح الديمقراطية من الداخل. مع التأكيد على أن روسيا ليست ضد رحيل الأسد شريطة أن يتم ذلك بطريقة دستورية. فقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن تغيير السلطة في سورية ممكن فقط في إطار الدستور، معلناً أن «لا أحد يملك الحق في أن يقرر نيابة عن الشعوب الأخرى من يجب أن يأتي إلى السلطة، ومن يجب أن يذهب». وأضاف «نعم، نحن نعلم أن جزءاً من الشعب السوري، الممثل بالمعارضة المسلحة، يريد أن يرحل الرئيس الأسد،

(٤) المرجع السابق، ٢٠ يونيو ٢٠١٢م.

(٥) المرجع السابق، ٢٦ يوليو ٢٠١٢م.

(٦) المرجع السابق، ٢٣ يوليو، ٢٠١٢م.

(٧) المرجع السابق، ٩ أغسطس ٢٠١٢م.

(١) وكالة أنباء نوفوستي، ٩ يونيو ٢٠١٢م.

(٢) إيتار-تاس، ١٨ يوليو ٢٠١٢م.

(٣) وكالة أنباء نوفوستي، ١٣ يونيو ٢٠١٢م.

(8) Washington Post, August 6, 2012.

كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات. وهو موقف يختلف جذرياً عن الموقف الغربي والعربي الذي حملَ بشار الأسد وحده مسؤولية العنف والمذابح في سوريا، وفقد الأمل في الحل السلمي ليجتهد إلى الدعم العسكري للمعارضة من أجل الإطاحة ببشار. فالرؤية الروسية قد تشترك مع نظيرتها الغربية في ضرورة وقف إراقة مزيد من دماء الشعب السوري، إلا أن التباين يبدو واضحاً في كيفية تحقيق ذلك بين الجانبين.

ثانياً: أبعاد الموقف الروسي:

هذه التوجهات العامة التي حكمت الموقف الروسي من الأزمة السورية تم ترجمتها إلى مجموعة من المواقف والسياسات المتبعة، على النحو التالي:

١- رفض استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الغربي في سوريا:

فشلت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين السلطات السورية لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين؛ بسبب معارضة روسيا والصين. وأعلن الرئيس الروسي السابق مدفيديف والحالي بوتين في أكثر من مناسبة أن روسيا لن تؤيد قراراً يُصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا. وأن القرارين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ بشأن ليبيا قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما. وأنه «لا توجد رغبة ألبتة بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يُستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا». وأكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم، ومن دون تدخل خارجي، على أساس أن الحوار السوري الوطني هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة.^(٤)

ووكالات أمريكية أخرى بتقديم الدعم للمعارضة من أجل الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد. الأمر الذي عزز من قدرات المعارضة فأصبحت تمتلك إلى جانب صواريخ مضادة للدبابات، أنظمة دفاع جوي وأنظمة صاروخية محمولة مضادة للطائرات. وهذا سيمكّنهم من ضرب وإسقاط الطائرات التي تدعم الجيش النظامي من الجو.^(١) وهو ما أكدته المتحدثة الرسمية باسم فريق المراقبين الدوليين في سورية سوسن غوشة حين أشارت إلى أن الثوار السوريين أصبحوا يمتلكون دبابات وأسلحة ثقيلة مختلفة وصواريخ أرض - جو.^(٢)

هذا إلى جانب المساعدات الأمريكية غير العسكرية للمعارضة والتي بلغت ٢٥ مليون دولار. وهو ما اعتبرته روسيا عدواناً عسكرياً خارجياً مبطناً يحق للحكومة السورية، بل ويتعين عليها أن تقضي عليه بأساليب شديدة وحاسمة وفعالة. وأن «استخدام القوة بشكل واسع ضد الآلاف من المقاتلين المتدربين والمسلحين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول الغربية، بالإضافة إلى السعودية وقطر وتركيا الذين يحاولون إسقاط السلطة الشرعية، أمر شرعي ومبرر بأحكام القانون الدولي».

وأكد وزير الخارجية الروسي لافروف ذلك بقوله: «كيف يمكن الاعتقاد بأنه في مثل هذه الأوضاع يمكن أن تقبل الحكومة بكل بساطة بالأمر الواقع، وتقول: كنت على خطأ، هيا اعملوا على إسقاطي وغيروا النظام.. إن هذا بكل بساطة غير واقعي».^(٣)

خلاصة القول: إن الموقف الروسي انطلق من رؤية تحمّل السلطة والمعارضة معاً المسؤولية، وترفض رفضاً قاطعاً أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر، انطلاقاً من حتمية الحل السلمي، وجلوس

(1) Financial Times, August 3, 2012.

(٢) وكالة أنباء نوفوستي، ١ أغسطس ٢٠١٢م.

(٣) المرجع السابق، ٢٨ يوليو ٢٠١٢م.

(4) Farooq Yousaf, Russia and China vow to protect Syria from becoming another Libya, Pravda, 25 June, 2012

أبعاد الموقف الروسي تجاه الثورة السورية:

رفض استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الغربي في سوريا.

الدفع لتبني خطة عنان باعتبارها الحل الممكن للأزمة السورية.

استمرار التعاون العسكري بين البلدين.

رفض العقوبات على سوريا.

لتحيطاً مشروع قرار يضع خطة الوسيط الدولي كوفي أنان تحت المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز لمجلس الأمن فرض عقوبات على نظام بشار الأسد في حال لم يسحب قواته وأسلحته خلال عشرة أيام من صدور القرار. وذلك في تحدٍّ واضح للضغط الغربية؛ حيث أيدت ١١ دولة من بين الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن مشروع القرار الغربي، وامتنعت اثنتان عن التصويت، في حين كان الفيتو الذي استخدمته روسيا والصين كافيًا لإحباطه. وبررت روسيا رفضها هذا بكون المشروع جاء منحازًا؛ حيث إن التهديد بالعقوبات كان يستهدف فقط النظام السوري، وينبغي أن يكون على طرفي الأزمات، وأن روسيا لن تقبل استخدام الفصل السابع وفرض العقوبات، الأمر الذي يفتح الباب للتدخل العسكري^(١).

كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر في ٣ أغسطس ٢٠١٢م والذي وافقت عليه ١٣٣ من الدول الأعضاء، وامتنعت ٣٣ دولة عن التصويت، واعتضت عليه ١٢ دولة

انطلاقاً مما سبق، أجهضت موسكو مشروع القرار ضد سوريا الذي أحالته فرنسا وبريطانيا إلى مجلس الأمن الدولي ودعمته الولايات المتحدة في ٨ يونيو ٢٠١١م. وكان الموقف الروسي الذي تدعمه الصين وراء بيان مجلس الأمن الذي صدر في ٣ أغسطس ٢٠١١م بعد ثلاثة أيام من المشاورات، والذي يحمل السلطة والمعارضة المسئولية عن العنف، ولا يدين السلطات السورية فقط كما كانت تأمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون. وأكد القرار الحرص على سيادة سوريا، وتضمن دعوة واضحة إلى وقف كل مظاهر العنف وبدء حوار سياسي بين السلطة والمعارضة.

وقامت روسيا والصين باستخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة إصدار مجلس الأمن قراراً يدين القمع في سوريا في ٥ أكتوبر ٢٠١١م، وعادت إلى استخدام الفيتو للمرة الثانية ضد قرار مماثل في ٥ فبراير ٢٠١٢م.

وفى ١٩ يوليو ٢٠١٢م استخدمت روسيا والصين للمرة الثالثة حق النقض في مجلس الأمن الدولي

(١) وكالة أنباء نوفوستي، ١٨ يوليو ٢٠١٢م.

والتي تتألف من ست نقاط ، هي:

- الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتهدئة مخاوفه.

- الالتزام بوقف القتال، والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعّال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد.

- ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال.

- ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد، وانتهاج سياسة لا تتطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول.

- احترام حرية التجمع وحق التظاهر السلمي كما يكفل القانون.

وقد عبّرت موسكو عن حرصها على إنجاح خطة عنان، حتى بعد استقالته وتعيين الأخضر الإبراهيمي، واتهمت عناصر القاعدة في سوريا بمحاولة إفشالها من خلال هجمات وتفجيرات استهدفت السلطة والمدنيين، بل والمراقبين الدوليين على السواء.

كما انتقدت موسكو قرار جامعة الدول العربية الصادر في ٢٢ يوليو ٢٠١٢م، والذي يدعو إلى تنحي بشار الأسد وتشكيل حكومة انتقالية، ورأت أنه لا يساهم في تسوية الأزمة، ويغلق الباب أمام أي حديث عن الإصلاح السياسي. وأنه من الضروري إعطاء فرصة لتنفيذ خطة كوفي عنان، وعلى كافة القوى المعنية الضغط على المعارضة. ورفضت موسكو الدعوة المفتوحة التي أطلقها المجلس الوطني السوري، باعتباره زعيماً للمعارضة، لاعتماد الكفاح المسلح حتى موافقة هيئة الأمم المتحدة على التدخل العسكري في سوريا.

كما أكدت روسيا على أهمية الإبقاء على المراقبين الدوليين كشرط مهم لنجاح خطة عنان. وعارضت

فقط منها روسيا. وهو القرار الذي أعدت مشروعه السعودية، وتضمن (إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، وطالب بتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة)، واعتبرته روسيا غير متوازن، ويمثل التناقض على قرارات مجلس الأمن. كما اعتبرت أن طرح مشروع القرار حول سوريا على التصويت في الجمعية العامة في الوقت الذي ينظر فيه مجلس الأمن القضية يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة^(١).

وصوّتت موسكو أيضاً ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادرة بشأن سوريا في ٢٩ أبريل و ٢٣ أغسطس ٢٠١١م، وفي ١ يونيو ٢٠١٢م حول مجزرة الحولة في سوريا. بدعوى رفض استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، من وجهة النظر الروسية.

وعارضت موسكو أيضاً إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو ٢٠١١م، ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا.

٢- الدفع لتبني خطة عنان باعتبارها الحل الممكن للأزمة السورية:

كان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيس في التوصل لخطة أنان للتسوية في سوريا. فأثناء لقاء سيرجي لافروف مع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ١٠ مارس ٢٠١٢م تم الاتفاق على خمس مبادئ للتسوية السلمية للأزمة السورية، تمت المصادقة عليها في قرار خاص صادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢١ مارس، لتشكل خطة عمل كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص إلى سوريا،

(١) ايتار - تاس، ٣ أغسطس ٢٠١٢م.

وأشار لافروف إلى «أنه من الأفضل تصحيح خطأ عدم دعوة إيران والمملكة العربية السعودية لحضور مؤتمر جنيف»، و«أن لقاء باريس (لأصدقاء سوريا) لا يهدف إلى توحيد المعارضة السورية على أسس بناءة، بل إن مهمة المشاركين فيه تتلخص منذ البداية بدعم المعارضة الخارجية فقط»^(٢).

كما عبرت روسيا عن استعدادها لاستضافة مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة في موسكو، وكذلك الاتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السورية. ورغم زيارات المعارضة المتكررة لموسكو للضغط عليها قبيل التصويت في مجلس الأمن في أكتوبر ٢٠١١م ويوليو

٢٠١٢م، فإن برهان غليون عضو المجلس التنفيذي للمجلس الوطني السوري أكد أن «مساعي موسكو لجمع أطراف يمكن أن تحاور النظام سوف تُمنى بالفشل؛ لأنها لن تجد قبولاً من أي طرف معارض بالجلوس مع النظام الذي لا يؤمن إلا بالحل الأمني»^(٣).

٣- رفض العقوبات على سوريا:

أكدت روسيا على أن فرض العقوبات، لا بد أن يكون من قبيل مجلس الأمن الدولي، وفي حالات الضرورة القصوى فقط. وأنه لا يجب فرضها من قبل دول معينة أو مجموعة من الدول التي تسعى لتحقيق أغراض سياسية في إشارة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ورفضت في ٢٤ أغسطس ٢٠١١م مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، وهددت باستخدام الفيتو ضده. وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الأسلحة إلى دمشق، وتجميد أرصدة العديد من المسؤولين السوريين، ومن بينهم بشار الأسد، مما اضطر

إنهاء بعثة المراقبين الدوليين في سورية، وأكدت على أهمية عودتهم عقب قرر مجلس الأمن الدولي في ١٦ أغسطس ٢٠١٢م القاضي بعدم تمديد بعثة المراقبين ومغادرتهم الأراضي السورية اعتباراً من يوم ٢٠ أغسطس. ورأت أن ذلك يحرم المجتمع الدولي من المعلومات الموضوعية عما يجري هناك؛ حيث

سجلوا انتهاكات لخطة كوفي عنان للسلام الخاصة بوقف إطلاق النار من جانب القوات الحكومية والمعارضة المسلحة على حد سواء، فضلاً عن أن وجودهم أدى إلى تراجع مستوى العنف منذ أن بدأت بعثة المراقبين الدوليين عملها في سوريا في شهر مايو ٢٠١٢م^(١) وكانت روسيا قد

تقدمت بمشروع قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٣ حول تشكيل بعثة كاملة من المراقبين العسكريين إلى سورية قوامها ٣٠٠ شخص خلال ثلاثة أشهر والذي تمت الموافقة عليه.

وطرحت روسيا مبادرة لعقد مؤتمر دولي حول سوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، وأكدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوي التأثير وفي مقدمتهم إيران إلى جانب كل من قطر والسعودية، ولبنان والأردن، والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي. بينما رفضت واشنطن رفضاً قاطعاً إشراك طهران في هذا الاجتماع. لذلك يختلف المؤتمر الذي تقترحه موسكو جوهرياً عن مؤتمرات مجموعة «أصدقاء سوريا»، التي قاطعتها روسيا ورفضت المشاركة فيها؛ لكونها «مضرة»، و«تقتصر أعمالها على إيجاد مختلف الذرائع للإطاحة بالحكومة السورية الحالية، وليس إلى تنفيذ خطة كوفي عنان».

(٢) وكالة أنباء نوفوستي، ٧ و١٨ يوليو ٢٠١٢م.

(٣) المرجع السابق، ١١ يوليو ٢٠١٢م.

(١) تصريح جينادي جاتيلوف، نائب وزير الخارجية الروسي، لوكالة

«انترفاكس» الروسية للأنباء، ١٧ أغسطس ٢٠١٢م.

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة.

وقام الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ٩ مايو ٢٠١٢ بمد سريان العقوبات المفروضة منذ عام ٢٠٠٤م على سوريا، وأعلنت الولايات المتحدة في خطوة مشتركة مع قطر فرض عقوبات ضد «بنك

سوريا الدولي الإسلامي» في مايو ٢٠١٢م؛ وذلك بعد اتهامه بمساعدة النظام السوري في الالتفاف على العقوبات المالية المفروضة عليه. وقرر الاتحاد الأوروبي في ٢٣ يوليو ٢٠١٢م فرض المجموعة الـ ١٧ من العقوبات على سوريا. إلا أن موسكو أكدت عدم مشاركتها بأي شكل من الأشكال في تنفيذ إجراءات الاتحاد

الأوروبي المتخذة ضد سوريا، ورفضها القاطع لطلبات تفتيش السفن التي تحمل العلم الروسي، ولاتخاذ أي إجراءات مقيدة بحقها.

من ناحية أخرى، استمرت روسيا في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دمشق وقامت بدعمها في مواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية والعربية. ففي ١٨ أغسطس ٢٠١٢م قام وفد برئاسة قذافي جميل نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية بزيارة روسيا لبحث مساعدة موسكو لدمشق في تخطي الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات المفروضة عليها والقرض الروسي لها. وتم الاتفاق على أن تقوم موسكو بتقديم قرض لسوريا، وكمية من العملة الصعبة، والاستمرار في تصدير النفط ومشتقاته إلى سوريا.

كما تم طبع أوراق نقدية سورية جديدة في روسيا طرحت للتداول بكميات تجريبية في دمشق وحلب، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ اندلاع الاحتجاجات

ضد بشار الأسد؛ لاستبدال الأوراق المتهرثة ودفع المرتبات والنفقات الحكومية. وكانت الأوراق النقدية السورية تُطبع في النمسا من قِبَل شركة تابعة للبنك المركزي النمساوي الذي أوقف الطبع منذ فرض عقوبات الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١١م.

وأعلن جينادي جاتيلوف، نائب وزير الخارجية

الروسي أن روسيا ستزيد من كمية المساعدات الإنسانية لسوريا عبر إرسال كميات إضافية إلى برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وإلى اليونيسيف وعبر القنوات الثنائية^(١).

كذلك بحث المجلس الاجتماعي في روسيا أوضاع الشتات الروسي في سوريا،

مركزاً على أحوال الجاليات القوقازية القاطنة هناك مع تفاقم الأزمة، خاصة الشركس الذين وصل حوالي ١٠٠ أسرة منهم من سوريا إلى القوقاز.^(٢)

٤- استمرار التعاون العسكري بين البلدين:

أكدت روسيا في أكثر من مناسبة أن كل الأسلحة التي تقوم بتصديرها إلى سوريا ذات طابع دفاعي، ولا يمكن تقنياً وعملياً استخدامها لقمع المتظاهرين، ولا يمكن استخدامها من جانب مقاتل منفرد؛ حيث تحتاج لمتخصصين. ومن غير المحتمل استخدامها ضد أهداف مدنية؛ لأنها مخصصة لصد المدرعات والأهداف الجوية في حال تعرض سوريا لعدوان خارجي. وأن جميع التوريدات إلى سوريا تتم وفق عقود موقعة سابقاً، ومعظمها يخص تعزيز منظومة الدفاع الجوي السورية. وأكدت أن الاتهامات الموجهة إليها هي تمويه لتدفق السلاح غير القانوني

(١) المرجع السابق، ٥ يونيو ٢٠١٢م.

(٢) المرجع السابق، ٢٠ مايو ٢٠١٢م.

الوسائل؛ لأنها شريك استراتيجي وجيوسياسي لروسيا. وأن مجموعة السفن الروسية التي اتجهت إلى البحر المتوسط تذكر الغرب بأنه ينبغي عليه الأخذ بعين الاعتبار موقف روسيا الذي يرفض أي عملية عسكرية ضد سوريا.

يذكر أن مجموعة السفن الحربية الروسية الموجودة في البحر المتوسط تضم خمس سفن إنزال ضخمة، تستطيع حمل ٧٢ عربة مدرعة، وأكثر من ألف عنصر من مشاة البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، تضم المجموعة سفناً عملاقة مضادة للغواصات، وأخرى للمرافقة والحراسة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الموقف الروسي من الثورة السورية:

أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف على أن «مصلحة روسيا الوحيدة فيما يخص الأزمة السورية، تكمن في الحيلولة دون زعزعة الدولة السورية والمنطقة بأكملها فيما بعد». (٢) إلا أن هناك مجموعة من العوامل والمصالح التي دفعت روسيا إلى مثل هذا التأييد العلن والصريح للنظام السوري في مواجهة ضغوط دولية، وإقليمية عربية، وداخلية من جانب المعارضة السورية، أهمها:

١- العوامل الاستراتيجية:

نشرت مجلة القوة العسكرية الأمريكية في يوليو ٢٠٠٦م، خارطة جديدة للشرق الأوسط بمقال معنون بـ «حدود الدم»، حددت ملامح جديدة لشرق الأوسط جديد تعالج من وجهة نظر واشنطن التقسيم المعيب الذي قامت به إنجلترا وفرنسا مطلع القرن العشرين مع تفكك الإمبراطورية العثمانية؛ حيث تأتي هذه التقسيمات على أساس الواقع الديموجرافي (الدين، والقومية، والمذهبية)، إلا أن الهدف الحقيقي هو إضعاف الدول الإقليمية العربية وغير العربية الكبرى

إلى المعارضة السورية. وأن موسكو لا تريد تكرار السيناريو الليبي حين أوقفت روسيا توريد الأسلحة إلى ليبيا، بينما استمرت الدول الغربية في إمداد المعارضة بالأسلحة في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف: «لا نورد إلى سوريا، ولا إلى أي مكان آخر، وسائل تُستخدم لقمع المتظاهرين السلميين، بخلاف الولايات المتحدة، على سبيل المثال، التي تبيع الوسائل الخاصة من هذا القبيل إلى دول المنطقة والدول الخليجية. نحن لا نورد لدمشق إلا الأشياء التي ستحتاج إليها في حال العدوان من الخارج». (١)

وتواصل مؤسسة «روس أوبورون إكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقاً. وكانت سوريا قد أبرمت مع روسيا عددًا من العقود لشراء أسلحة بقيمة خمسة مليارات ونصف المليار دولار. وأوضح مصدر مقرب من إدارة شركة «روس أوبورون إكسبورت» أن هناك عقودًا يبدأ العمل بها في عام ٢٠١٣م بقيمة ثلاثة مليارات دولار لشراء أربع منظومات دفاع جوي من طراز «إس ٣٠٠»، و٣٦ طائرة من طراز «ياك - ١٣٠» و١٢ طائرة من طراز «ميغ ٢٩م-٢». وقام وزير الدفاع السوري السابق العماد داوود راجحة بزيارة غير معلنة لموسكو يوم ١٤ يونيو ٢٠١٢م لبحث أوجه التعاون العسكري بين البلدين. (٣)

من ناحية أخرى، اعتبر بعض المحللين أن وجود عدد من القطع البحرية الروسية في مياه البحر المتوسط وإجراءها مناورات عسكرية هناك مطلع أغسطس ٢٠١٢م وإظهار العلم الروسي في تلك المنطقة يُعتبر بمثابة دعم سياسي لبشار الأسد وحكومته، وأنه في حالة الضرورة فإن قطع الأسطول الروسي مستعدة للقيام بزيارة إلى ميناء طرطوس، ولن تقبل بأي سيناريو عسكري ضد سوريا وستدعمها بجميع

(١) المرجع السابق، ١٣ يونيو ٢٠١٢م.

(٢) القدس العربي، ١٨ يونيو ٢٠١٢م.

(٣) وكالة أنباء نوفوستي، ١٦ يوليو ٢٠١٢م.

دعامة أساسية لصمودهما، وأن النفوذ الأمريكي في المنطقة سينتشر بلا حسيب أو رقيب من وجهة النظر الروسية. وسيكون من الصعب جداً على إيران أن تستمر في صمودها أمام الضغوط الغربية. كما أن إيران وسوريا، هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، وجمهورية آسيا الوسطى التي تعتبر مجالاً حيويًا طبيعيًا لروسيا.

فالأمر لا يقتصر على هيبة روسيا، ومكانتها في منطقة الشرق الأوسط، وقدرة حلفائها على الوثوق بها، وإنما يعتبر أحد أبعاد المخاض الصعب لنظام عالمي جديد. فقد شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتضمن تحولاً تدريجياً إلى نظام دولي متعدد القوى، وقد أصبح هذا التغيير حقيقة واضحة. فالنجم الأمريكي أخذ في الأفول سريعاً منذ منتصف العقد الماضي؛ حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتتصاعد قدرات دول أخرى مثل الصين وروسيا وغيرها من القوى الآسيوية المهمة والفاعلة إقليمياً، التي ترغب في لعب دور مؤثر في إطار نظام دولي أكثر توازناً وربما أكثر عدالة أيضاً. الأمر الذي دفع كثيراً من المتخصصين إلى الاعتقاد بأنه إذا كان القرن التاسع عشر هو القرن الأوربي، والقرن العشرين هو القرن الأمريكي، فإن القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي. صحيح أن هذه القوى الصاعدة لا تستطيع حتى الآن فرض أجندة عالمية، ولكنها استطاعت تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدة، من أبرزها الأزمة السورية.

٢- مصالح روسيا في سوريا:

تتعلق القيادة الروسية في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي من رؤية برجماتية لسياساتها الخارجية وعلاقات روسيا الدولية والإقليمية، تحكمها المصالح الوطنية الاقتصادية كانت أو أمنية.

وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها، ولا تمثل خطراً على إسرائيل. فإسرائيل على استعداد للمجازفة لفترة قصيرة بتتحية الأسد وإشعال حرب أهلية في سوريا، لكي تحصل فيما بعد على جار شمالي ضعيف تتنازعه عصابات مسلحة متفرقة، لا تستطيع مقاومتها أو منع الجيش الإسرائيلي من الوصول إلى إيران.

فسوريا بموقعها الجغرافي المتميز وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله تعتبر منطلقاً مثاليًا لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً. ذلك أن سقوط النظام السوري، يفتح الباب أمام تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران وكسر شوكة طهران. ليس هذا فحسب وإنما يجعل الطريق مفتوحاً أمام واشنطن إلى آسيا الوسطى، وهذا بدوره يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى في محيط روسيا والصين.

وقد أشار لافروف إلى أن «المطالبة بتغيير النظام في سوريا عبارة عن حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد إيران أيضاً».^(١) وأكد الكسندر لوكاشيفيتش الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية أن شكل النظام العالمي القادم سيكون مرهوناً بكيفية تسوية الوضع في سوريا.^(٢) وأكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي أن ما يجري في سوريا ليس قضية داخلية، وأن إيران لن تسمح بأي شكل من الأشكال بكسر محور المقاومة الذي تعتبر سورياً ضلعاً أساسياً فيه.^(٣)

إن سقوط النظام السوري يعني فقدان روسيا حليفها القوي والوحيد في العالم العربي. وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها، وأن المقاومين الفلسطينيين واللبنانية ستفقدان

(1) Eduard Pesov & Olga Samofálova, «Intervention in Syria is a Catastrophe», Pravda, 28 August, 2012

(٢) وكالة أنباء نوفوستي، ٢١ يونيو ٢٠١٢م.

(٣) المرجع السابق، ٧ أغسطس ٢٠١٢م.

صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، أو خارجها لا يتناسب أبداً مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر في هذه الملفات، ويتضمن ذلك الخسائر الاقتصادية

المباشرة: نتيجة إلغاء العقود المبرمة، وأيضاً النبل من صورة روسيا ومصادقيتها كحليف أو شريك يعول عليه. ولذا فإن موسكو عازمة على الثبات على موقفها في الحالة السورية، خاصة وأن روسيا قد استعادت مكانتها كقوة كبرى وتستطيع

مقاومة الضغوط الأمريكية، ورفض الانصياع للإرادة الأمريكية، بل والوقوف بحسم في وجه المخططات الأمريكية كما حدث في أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨م.

رابعاً: مستقبل العلاقات السورية الروسية:

إن مواقف روسيا داخل الأمم المتحدة وخارجها أثرت دون شك على صورة روسيا في الشارع العربي عامة والسوري خاصة. فقد أدى استخدام روسيا للفيديو إلى اندلاع مظاهرات في بعض المدن السورية منددة بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية والمعرقل للعقوبات الدولية، رافعين شعارات ضد روسيا جاء فيها «لا تدعموا القتلة... لا تقتلوا السوريين بمواقفكم»، «النظام يذهب ويبقى الشعب»، وفي مشهد لم تألفه الساحة العربية، حتى أثناء الغزو السوفييتي لأفغانستان، أحرق المتظاهرون العلم الروسي في مدينة حمص ودرعا. وحدثت عدة هجمات ضد الخبراء الروس في سوريا، كما تعرضت السفارة الروسية في لندن عدة مرات لتعدييات من قبل المعارضة السورية كان آخرها قذف المبنى بالحجارة في ١٧ أغسطس ٢٠١٢م.^(٢)

ويعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي بصفة عامة، ومن سوريا بصفة خاصة، انعكاساً لهذا التوجه في السياسة الروسية.

ويأتي في مقدمة المصالح الروسية القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس والمخصصة لخدمة سلاح البحرية الروسية، وخدمة السفن الروسية التي تؤدي مهمات عسكرية في منطقة البحر المتوسط وخليج عدن، وتتيح لها التزود بما تحتاجه

من الوقود والمؤن والمياه، وأعمال الصيانة. وقد صرح القائد العام للقوات البحرية الروسية الفريق البحري فيكتور تشيركوف أن روسيا لا تعتزم التخلي عن قاعدتها البحرية العسكرية في ميناء طرطوس السوري؛ الأمر الذي يوضح مدى أهمية القاعدة لروسيا.^(١)

يُضاف إلى هذا مبيعات الأسلحة إلى سورية، والتجارة والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين خاصة في مجال الطاقة. وكذلك رعايا روسيا في سوريا الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٠ ألف شخص من الزوجات الروسيات وأبناء الزيجات المختلطة.

وتؤكد الخبرة الروسية السابقة في تعاملها مع الولايات المتحدة والغرب أن التفاهمات تطيح عادة بمصالحها، ولا تحترم واشنطن وعودها وتعهداتها. ولا شك أن تجاوز الدول الغربية نص القرار بشأن ليبيا وتطبيقه وفق أهوائهم أثر على الموقف الروسي من سوريا، وأدى إلى حذر موسكو ورفض تكرار سيناريو التدخل الأمريكي تحت أي مظلة في الحالة السورية.

إن روسيا أيقنت من الدرس الليبي، وقبله العراق وإيران، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة وإبرام

(١) المرجع السابق، ٢٥ يونيو ٢٠١٢م.

(٢) إيتار- تاس، ١٧ أغسطس ٢٠١٢م.

شمل المعارضة السورية رغم إصداره وثيقة «العهد الوطني» التي تتضمن «الرؤية السياسية المشتركة للملامح المرحلة الانتقالية»، كما انسحب الأكراد من المؤتمر لرفض الحضور بنداً يدعو للاعتراف بالشعب الكردي. كما أعلنت الهيئة العامة للثورة السورية، انسحابها، وقاطعت القيادة العامة للجيش السوري الحر المؤتمر واصفة إياه بـ«المؤامرة».

الثالث: التدخل العسكري الخارجي:

والتحول لمواجهة عسكرية إقليمية وربما دولية شاملة. يعزز ذلك قيام تركيا بنشر قواتها على الحدود السورية استعداداً لاستخدامها عند الضرورة، وللقيام بعمليات عسكرية قتالية. ولكن يظل هذا قراراً ليس باليسير؛ حيث تدرك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها مدى قدرة المنظومة الدفاعية السورية، ولا تستطيع ضمان تحييد حلفائها الدوليين والإقليميين وفي مقدمتهم روسيا وإيران.

وقد أشار رئيس الوزراء الروسي مدفيديف إلى ذلك بقوله: «في لحظة ما يمكن أن تتمخض الخطوات الرامية إلى تفويض سيادة الدولة السورية عن اندلاع حرب إقليمية واستخدام السلاح النووي، وأنا لا أريد تخويف أي أحد».^(١)

الرابع: سيناريو الفوضى واستمرار الحرب الأهلية:

أي صوملة سوريا، وتقسيمها إلى مناطق متصارعة على غرار ما جرى في العراق. فسوريا بلد عربي معقد وتزيد التعقيدات فيه عن مصر أو ليبيا، أو غيرها من الدول العربية، وبها العديد من الطوائف: سنة وشيعة وعلويون ودروز ومسيحيون، وإما أن يجد هؤلاء طريقة للتعايش مع بعضهم البعض، أو ستظل

إلا أن مستقبل العلاقات الروسية السورية يظل رهناً بكيفية تسوية الأزمة السورية، وتطوراتها. وفي هذا الصدد تبرز أربعة سيناريوهات محتملة لمرحلة ما بعد الأسد، هي:

الأول: الانتقال السلس للسلطة:

أو ما يطلق عليه البعض النموذج اليمني، والذي يتضمن رحيل الأسد مع الحفاظ على النظام القائم بانتقال سلمي للسلطة إلى أحد رموز نظام الأسد أو إلى أحد رموز المعارضة المعتدلة.

الثاني: انتقال السلطة بالقوة إلى المعارضة المسلحة:

أي إلى الجيش السوري الحر، أو الهيئة العامة للثورة السورية، أو «جبهة ثوار سوريا» التي أعلنت التزامها بالشرعية الإسلامية، أو لجماعة الإخوان المسلمين السورية التي تستخدم هي الأخرى القوة المسلحة؛ حيث صرح محمد رياض

الثقفة المراقب العام للجماعة، بأنه لا حل للأزمة السورية إلا بالسلاح، وأن الجماعة ستشتري السلاح للدفاع عن الشعب.

ومع تزايد الانقسام في صفوف المعارضة وتأسيس «مجلس أمناء الثورة السورية» و«المنبر الديمقراطي السوري» إلى جانب «المجلس الوطني السوري»، وتزايد دعم المعارضة المسلحة قد يكون هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً. فالمقاومة المسلحة أصبحت تفرض رؤيتها للأحداث، وأصبحت متباعدة عن باقي المعارضة.

وقد شهد مؤتمر المعارضة السورية الذي عُقد في القاهرة يومي ٢٠٢ يوليو ٢٠١٢م بهدف توحيد أطراف المعارضة، مشاجرات ومشادات وتبادل الألفاظ النابية، واشتباك بالأيدي، الأمر الذي يثير شكوكاً حول لم

(١) وكالة أنباء نوفوستي، ١٧ مايو ٢٠١٢م.

توازنًا للسياسة الخارجية السورية، وانفتاح أكبر على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

أما باقي التصورات المستقبلية فلن تكون لصالح روسيا، خاصة السيناريو الثاني، فلا يمكن تصور أن المعارضة المسلحة التي ناصبتها روسيا العداء تعمل على استمرار التقارب والتعاون معها. كما أن تدخلًا أمريكيًا في سوريا سوف يقضي على أي نفوذ روسي بها، وقد يكون مقدمة للسيناريو الرابع الذي يطيح بكل شيء ويُخرج سوريا كما أخرج العراق من المعادلة الإقليمية، بعد أن كانت فاعلاً رئيسًا ومهمًا بها.

إن ما تشهده سوريا من مأساة إنسانية مؤلمة، وصراع على السلطة يعتبر تطورًا مفصليًا يتوقف عليه ليس فقط مستقبل العلاقات الروسية السورية، وإنما مستقبل المنطقة ككل وتوازنات القوى بها، وشكل النظام العالمي الجديد.

الحرب الأهلية بلا نهاية.

كما أن الجيش الحر ليس جيشًا نظاميًا له قادة ميدانيون، بل هو تجمع وتعاون بين كتائب متعددة منتشرة بشكل غير مركزي، ومنها الإخوان المسلمون الذين أعلنوا في مايو ٢٠١٢م عن تشكيل كتائب مسلحة منتشرة في معظم المناطق والمحافظات السورية، وخاصة الملتهبة منها.

ولا شك أن روسيا تفضل السيناريو الأول، وترى أن فيه إنقاذًا للدولة والشعب السوري، والمنطقة بأسرها، وبالطبع حمايةً للحد الأدنى من المصالح الروسية في سوريا. فلا يمكن تصور أن العلاقات الروسية السورية سوف تكون على ما هي عليه بعد رحيل الأسد، إلا أن انتقالًا سلسًا للسلطة قد يسمح بتفاهات روسية سورية تُبقي في إطارها الحكومة الجديدة على علاقات جيدة مع موسكو، وإن لم تكن بمستوى العلاقات الحالية، في إطار توجهات أكثر

معلومات إضافية

لمحة عن العلاقات السورية الروسية:

كان الاتحاد السوفييتي السابق من أول الدول التي اعترفت باستقلال سوريا، وأقامت علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٤٤م، وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي فور وصول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم في ١٩٧٠م، وإعلانه انطلاق ما عُرف بالحركة التصحيحية التي كرّست حكمه في استفتاء عام ١٩٧١م.

بعد طرد السوفييت من مصر اضطر الكريملين للبحث عن بدائل أخرى في الشرق الأوسط، آنذاك كان كل من العراق وسوريا اللذين يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي أفضل تلك البدائل، فتدفق السلاح إلى هذين البلدين، وبالإضافة إلى الدعم العسكري قدمت القيادة السوفييتية دعماً سياسياً مشهوداً لسوريا في المحافل الدولية، وساهم الاتحاد السوفييتي في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري، لاسيما في فروع الاستراتيجية كالطاقة والتعدين والري، واعتبر البلدان التعاون بينهما متجاوباً مع مصالحهما المشتركة، إلا أن ثمة خلافات كانت قائمة بين الطرفين في بعض المجالات، هذه الخلافات كانت تتعلق بدرجة الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفييتي لسوريا، فالسوريون كانوا يطمحون إلى كمّ ونوع أكبر من الدعم السوفييتي.

كان الاتحاد السوفييتي يقدم لسوريا الدعم السياسي والعسكري في مواجهتها لإسرائيل؛ تحدياً للدعم الكبير التي كانت تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. وفي عام ١٩٦٣م أقيم مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفييتي في ميناء طرطوس السوري. وكان الاتحاد السوفييتي يورد إلى سوريا أسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة، مما أدى إلى تراكم المديونية الكبيرة (في عام ١٩٩٢ كان دين سوريا لروسيا يتجاوز مبلغ ١٣ مليار دولار). وفي عام ٢٠٠٥م وُقعت بين البلدين اتفاقية شطب ٧٣٪ من الديون السورية أخذاً بالحسبان أن المبلغ المتبقي وقدره ٢,١١ مليار دولار سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية. وتم إبرام هذه الاتفاقية في يونيو / حزيران عام ٢٠٠٨م، وتمتد روسيا الاتحادية على ١٧ مليون كيلو متراً مربعاً في آسيا وأوروبا، وتعتبر سورية نافذتها على البحر الأبيض المتوسط.

منذ أن التقى الرئيس السوري بشار الأسد بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كانون الثاني ٢٠٠٥م في موسكو والعلاقات الروسية السورية تتحسن بصورة ملحوظة، لدرجة أن روسيا وافقت على أن تباع أنظمة صواريخ جو دفاعية متقدمة إلى سوريا على الرغم من المعارضة الأمريكية والإسرائيلية. ومع ذلك فإن بوتين ابتعد تماماً عن إظهار أي تراجع جدي في العلاقات الروسية الإسرائيلية، وكان يسعى للإبقاء على علاقات وثيقة مع كل من إسرائيل وسوريا في آن واحد. والأكثر من ذلك أنه على ما يبدو ينجح في تحقيق هذا التوازن الدقيق.

على ضوء هذا، فإن التحسن المفاجئ في العلاقات الروسية السورية مع بداية عام ٢٠٠٥م بدا وكأنه يمثل تهديداً للعلاقات مع إسرائيل. عبر السياسيون والمراقبون الإسرائيليون عن انزعاجهم بصورة خاصة تجاه نية بوتين بيع صواريخ دفاعية إلى دمشق، على الرغم من أن القادة الأمريكيين والإسرائيليين كرروا طلبهم إليه ألا يفعل.

العلاقات الثقافية والتعليمية:

تأسست «جمعية العلاقات الثقافية» مع الخارج لعموم الاتحاد السوفييتي التي تعد أصل هذا المركز في عام ١٩٢٥م، وقامت سورية وما تزال بإرسال المئات من الطلاب السوريين للدراسة في روسيا في شتى المجالات، وعززت الروابط الثقافية عن طريق سفارتي كلا البلدين، وخصوصاً القنصليات الروسية، والمركز الثقافي الروسي في مدينة دمشق، وجمعية الصداقة السورية الروسية.

العلاقات العسكرية:

قدمت روسيا منذ أيام الاتحاد السوفييتي الدعم العسكري الكبير لسورية، وتوقف الدعم في التسعينيات في عهدي الرئيسين غورباتشوف ويلاتسين، وعاد الدعم الروسي لسوريا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، وكان بإعادة افتتاح القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس، وعقد الصفقات العسكرية مع سوريا، منها تقديم خبراء عسكريين وأسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة.

العلاقات الاقتصادية:

منذ منتصف الستينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضي. فقد بلغ عدد المشاريع الكبيرة المنفذة بمساعدة الاتحاد السوفييتي السابق أكثر من ستمين مشروعاً، ساعدت على ضمان ركائز استراتيجية لسورية في الحفاظ على أمنها الاقتصادي.

ومن هذه المشاريع: سد الفرات الذي حصلت سورية بموجبه على قرض بمبلغ ١٢٠ مليون روبل عام ١٩٦٦م، وهو من أهم المشاريع المائية الكهربائية. كما شهدت الاتفاقيات اللاحقة مشاريع لبناء مصانع مختلفة كمصنع لإنتاج الأنابيب من الحديد والصلب، ومصنع لإنتاج قضبان وصفائح الألمنيوم، ومصانع للنسيج والسكر، والإطارات وغيرها.

واستناداً لاتفاقية التعاون الاقتصادي الفني الموقعة في ١٩٧٢م، تعهدت موسكو بتقديم قرض قدره ٢٥ مليون روبل، لتمويل مشاريع النفط، وتسوية قيمة التجهيزات والمواد، وقطع التبديل المشتراة من الاتحاد السوفييتي. كما أدى التعاون إلى إنشاء خطوط حديدية يبلغ طولها أكثر من ١٥٠٠ كم، وتجهيز القُطر بشبكة من السكك الحديدية، ربطت بين مناطق الإنتاج الزراعي والموانئ في طرطوس واللاذقية، وقامت الحكومة السورية بشراء قاطرات الديزل والعربات الخاصة بنقل المسافرين، وعربات الشحن من موسكو. كما ساهمت مجموعة من الخبراء السوفييت في إقامة مركز لتدريب عمال السكك الحديدية بحيث تتوفر الخدمة الفنية والميكانيكية محلياً. لقد استمر ازدياد وتنامي حجم التبادل التجاري بين البلدين. بلغت الصادرات السورية إلى روسيا في عام ١٩٨٩ و١٩٩٠م أكثر من مليار و٤٠٠ مليون جنيه إسترليني، وكانت السلع السورية من مواد نسيجية (الأقمشة القطنية والحريرية والممزوجة والغزول القطنية، والستائر والمناشف، والألبسة الداخلية)، ومنتجات مواد التجميل والشامبو، وغيرها من المواد الأولية والمصنعة تغزو الأسواق الروسية وغيرها من دول الرابطة المستقلة، والشرقية. ارتفعت صادرات روسيا الاتحادية إلى سورية من ٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠م إلى ١٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢م.

في حين ارتفعت صادرات سورية إلى روسيا الاتحادية من ١١ مليون دولار عام ٢٠٠٠م إلى ١٦ مليون دولار

عام ٢٠٠٢م..... وفي عام ٢٠٠٥م تم توقيع اتفاق روسي - سوري للتعاون الصناعي والتكنولوجي في الزيارة التي تمت عام ٢٠٠٥م للرئيس السوري بشار الأسد إلى موسكو تم إبرام اتفاقيات ضخمة ومشاريع كبيرة زادت على ١٠٠ مشروع تجاري واقتصادي، وتم بموجب هذه الزيارة شطب ٧٣٪ أي ٩,٨ مليار دولار من صافي ديون سوريا لموسكو، البالغة ١٣,٤ مليار دولار.

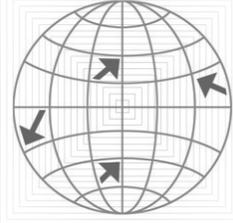
أسباب دعم روسيا للنظام السوري:

- ١) حاجة روسيا لحليف في الشرق الأوسط بعد التمدد الأمريكي والأوروبي، خصيصاً بعد نشر منظومة الدفاع الصاروخي على مقربة من حدودها.
- ٢) تشتري سوريا ١٠٪ من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، الأمر الذي يجعلها ثالث أكبر مستهلك للأسلحة الروسية بعد الهند وفنزويلا. كذلك فإن ٩٠٪ من السلاح السوري مصنوع في روسيا، وجرى توقيع العديد من العقود مؤخراً لتزويد سورية بطائرات قتالية حديثة وصواريخ مضادة للطائرات ودبابات، إلخ.
- ٣) وقع العديد من شركات النفط والغاز الروسية عقوداً ضخمة مع الحكومة السورية، بما في ذلك صفقات لبناء الجزء السوري من خط أنابيب غاز عربي، ومصنع لمعالجة النفط قرب تدمر، وتساهم شركات روسية عدة في تطوير احتياطي النفط والغاز السوري.
- ٤) ترى روسيا في سورية حليفاً عسكرياً لها، وتسعى البحرية الروسية للتوسع خارج منطقتها الساحلية، وهي تدرس إمكانية الاستفادة من التسهيلات السورية المقدمة إليها من أجل إنشاء قاعدة لعملياتها المتوسطة في مدينة طرطوس.

المصدر:

موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية على الرابط التالي: www.palestine-studies.org

تطورات الموقف الفرنسي من الثورات العربية ..



قراءة تحليلية

نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

ملخص الدراسة

تخضع السياسة الخارجية لفرنسا للعديد من العوامل، كما هو الحال في الدول الغربية عموماً، ونتيجةً لهذا يتغير أسلوب هذه السياسة، وتتبدل مواقع الأولويات، عندما تتبدل السلطة عبر الانتخابات. وكذلك الحال أيضاً تجاه ثورات الربيع العربي، فقد خضعت -وستخضع- هذه السياسة لمفعول تلك العوامل وتأثيرها بدرجات متفاوتة، تحتل المصالح الذاتية فيها، لاسيما ببعدها الاقتصادي، الاعتبار الأول.

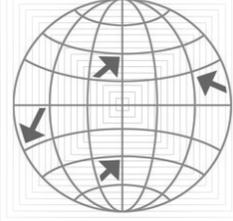
وقد تمت مناقشة هذه العوامل في هذه الدراسة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة على سياسة فرنسا الخارجية ومواقفها، كما تناولت الدراسة أيضاً سقطة فرنسا البارزة في موقف وزير الخارجية الفرنسية السابقة، ميشال اليو ماري، حينما اتخذت موقفاً منحازاً ضد ثورة الشعب التونسي قبل تقديم استقالته الاضطرارية. لكن سرعة مجرى الحدث في تونس، أدى إلى تحوّل السياسة الفرنسية -والغربية عموماً- بما يعادل ١٨٠ درجة، وشاع القول: إن الغرب تخلّى عن أحد حلفائه -أو ركيزة من ركائز هيمنته- في المنطقة. كما نجد أنّ محور الأهداف الفرنسية تجاه المنطقة العربية والإسلامية كان -ولا يزال- يدور حول ثوابت لم تتغير نسبياً، منذ سقوط الدولة العثمانية على الأقل تتلخص في: الهيمنة والعلمنة، والتجزئة والتخلف.

وإذا كانت سياسة فرنسا الخارجية تجاه الثورة التونسية قد تغيرت بما يعادل ١٨٠ درجة، إلا أنها اتسمت بالغياب تجاه الثورة اليمنية؛ لأنّ اليمن خارج نطاق النفوذ الفرنسي قبل الثورة، وبقي كذلك أثناءها وحتى الآن. فيما شاركت فرنسا بقوة في تأييد الثورة الليبية؛ لأنها وجدت، بعد سقطتها في تونس، أنّ الثورة الشعبية في ليبيا فرصة سانحة لتحقيق عدة أهداف دفعة واحدة، وكان من أهم هذه الأهداف هو التعويض في الساحة العربية عن الخسارة الكبيرة على صعيد مكانة فرنسا. فيما بدا التعامل الفرنسي مع الثورة الشعبية في سورية جزءاً عضوياً من التعامل الغربي معها، ولا ينبغي تبسيط هذا التعامل باختزاله في صيغ تقليدية صادرة عن تصوّرات ما قبل ربيع الثورات العربية.

ومن المرجح أن يصبح الانتصار المنتظر للثورة الشعبية في سورية مفصلاً تاريخياً حاسماً، في تطوّر مسار الربيع العربي، من متطلبات تحقيق إسقاط الاستبداد، إلى مرحلة العمل للبناء بعد الثورات، وسيوجد بالضرورة أسساً مشتركة على مستوى المنطقة العربية على الأقل، ويضع بذور نهضة حضارية شاملة في الدائرة الحضارية الإسلامية، لها بالغ الأثر على مسار التطوّر التاريخي الحضاري البشري بمجموعه.

تطورات الموقف الفرنسي من الثورات العربية ..

قراءة تحليلية



نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

تمهيد: صناعة القرار الفرنسي:

كانت السياسة الخارجية الفرنسية ولا تزال حصيلة تفاعل عدد من العوامل كما هو الحال في الدول الغربية عموماً، وقد يتغير الأسلوب وتتبدل مواقع الأولويات، عندما تتبدل السلطة عبر الانتخابات، إلا أن ذلك يظهر للعيان في الجوانب الاقتصادية والداخلية، بينما يقتصر على الفروع في السياسات الخارجية والعسكرية، وهذا ما يسري أيضاً على مواقف فرنسا من مجرى ثورات الربيع العربي، فقد خضعت -وستخضع- لمفعول تلك العوامل وتأثيرها بدرجات متفاوتة.

ولا ريب أن أهمها تقدير المصالح الذاتية، لاسيما ببعدها الاقتصادي، ولكن توجد عوامل أخرى عديدة ومتنوعة، يمكن إجمالها تحت العناوين الرئيسية التالية:

١- البعد التاريخي لفرنسا، المتميزة أوروبياً بأنها الحاضنة الأولى للعلمانية المتشددة، علاوة على ما خلفته حقبة الانتشار الاستعماري من علاقات خارجية «موضوعية»، من حيث إنها جزء من واقع قائم، ثم المؤثرات «النفسانية» المتبادلة -إذا صحّ التعبير- لاسيما مع المنطقة العربية في الشمال الإفريقي، وفي شرق البحر الأبيض المتوسط، وهو ما عُرف بوضوح عن نوعية العلاقات الفرنسية - الجزائرية كمثال.

٢- التنافس التقليدي الفرنسي الألماني في قيادة أوروبا، وتركيز فرنسا على الجوانب السياسية والأمنية بأبعاد دولية، فلها بالتالي تأثير أكبر على سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في هذه الميادين، مقابل تركيز ألمانيا على الجوانب الاقتصادية والمالية.

٣- التنافس التقليدي منذ الحرب العالمية الثانية بين فرنسا وموقعها عبر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في نطاق المنظومة الغربية، وليس مجهولاً بقاء فرنسا لعدة عقود خارج نطاق المنظومة العسكرية الأطلسية، وعندما عادت إلى عضويتها كانت تربط ذلك بنهاية الحرب الباردة، وبالتالي بإمكانية التأثير الأكبر على صناعة القرار في الحلف.

٤- العوامل السياسية الداخلية، بجوانبها المتعددة، ولكن دون أن يكون لها أثر كبير بالمقارنة مع العوامل السابقة، ومن ذلك مثلاً التنافس الحزبي على السلطة، لاسيما بين الديجوليين والاشتراكيين، ومفعول شخصية الرئيس الفرنسي على ضوء الأخذ بالنظام الجمهوري الرئاسي، إضافة إلى ارتفاع نسبة المسلمين في فرنسا، وهو ما يؤثر على العلاقات الفرنسية مع المنطقة العربية والإسلامية، وغير ذلك من العوامل.

السياسات الدولية) تجاه ثورات الربيع العربية، هو ما ظهر للعيان من تناقض كبير بين:

(١) واقع الحدث التاريخي الجاري موضوعياً، كمنعطف بالغ الأهمية في المسار الحضاري التاريخي، إقليمياً ودولياً، بما يشمل العلاقات العربية والإسلامية-الأوروبية، وبالتالي ما بدأ يظهر عبر الحدث نفسه من معايير جديدة في الواقع العالمي المعاصر، وبين

(٢) انطلاق غالبية الساسة الأوروبيين، بمن فيهم

الفرنسيون، من معايير تقليدية قديمة؛ لاستيعاب الحدث أصلاً، ثم للعمل على احتواء حصيلته أيضاً، وهذا ما يجعل غالب المصطلحات المستخدمة يركّز على «الأقليات» و«الطائفية» و«الحرب الأهلية» و«الإرهاب»، ممّا لا يعتبر نتيجة «مخاوف» غربية كما يُقال، بقدر ما يعبر عن الرغبة في «توطين» أزمات وعقبات في وجه وصول مسار ثورات الربيع العربي إلى الهدف الأبعد: النهوض الحضاري الشامل.

ما يزال هذا التناقض بين معايير قديمة تقليدية وجديدة «مبهمة» قائماً بقوة، حتى الآن على الأقل، أي ساعة كتابة هذه السطور في مطلع أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢م.

السقطّة الفرنسية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه:

لم تنفرد وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، ميشال اليو ماري، في ارتكاب خطأ جسيم في استيعاب ما يجري في تونس لحظة اندلاع الثورة، وطوال أسابيعها الثلاثة الأولى التي أفضت إلى إسقاط النظام الاستبدادي، وهو ما أدّى بالوزيرة قبل استقالتها الاضطرارية إلى اتخاذ موقف منحاز ضدّ ثورة الشعب

كان لجميع العناصر المذكورة دور في صياغة السياسة الفرنسية تجاه ثورات الربيع العربي، أثناء رئاسة ساركوزي، وبعد انتقال السلطة إلى أولاند، وقد انعكس مفعولها في غلبة نسبة لا بأس بها من الاضطراب على المواقف الفرنسية خلال الأسابيع الأولى التي شهدت ثورتَي تونس ومصر، كما انعكس في البقاء دون تأثير كبير على السياسة الغربية تجاه ثورة اليمن، وهذا مقابل دور رئيس عبر التدخل العسكري الأطلسي-العربي في ثورة ليبيا، وأخيراً في مجرى التعامل لزهراء عام ونصف العام مع ثورة سورية.

كان للعامل الاستعماري التاريخي دور أساس في صياغة السياسة الفرنسية تجاه تونس، وفي الدرجة الثانية تجاه سورية، بينما كان للمصالح النفطية الدور الأبرز للعيان في التحرك على الساحة الليبية، مع عدم إغفال الرغبة في تثبيت الدور القيادي الفرنسي أوروبياً ودولياً.

وتفاوتت درجة فاعلية كل من العناصر المذكورة عند النظر في ثورات الربيع العربي، كلّ على حدة، فللعامل الاستعماري التاريخي دور أساس في صياغة السياسة الفرنسية تجاه تونس، وفي الدرجة الثانية تجاه سورية،

بينما كان للمصالح النفطية الدور الأبرز للعيان في التحرك على الساحة الليبية، مع عدم إغفال الرغبة في تثبيت الدور القيادي الفرنسي أوروبياً ودولياً، على صعيد سائر الثورات العربية، لاسيما في التعامل مع ثورة مصر، وإن بقي محدوداً في نطاق السياسة الأوروبية والغربية المشتركة، علاوة على ليبيا كما هو معروف، ولا يزال لهذا العنصر أثره الأكبر في صياغة المواقف الفرنسية تجاه ثورة سورية، وهو ما يقترن بمحاولة «ملء الفراغ» المرتبط-كالمعتاد- بسنة المعركة الانتخابية الرئاسية الأمريكية، كما تكرر من قبل مراراً في التعامل مع قضية فلسطين.

يوحي ما سبق بثبات المعايير التقليدية في صياغة السياسة الفرنسية وممارستها، وهذا ما تحتاج إليه عملية الرصد والفهم، وإنّما ينبغي اعتبار العنصر الأهم في تقويم السياسة الفرنسية (وغيرها من

قبل أن تتخلى السياسة الفرنسية عن محاولة دعمه، فاضطرت إلى التحوّل في اتجاه التعامل بوسائل جديدة مع وضع جديد، ولكن دون تعديل جوهر الأهداف السياسية وثوابتها.

في الفترة ما بين سقوط الحاكم المستبد في تونس، وبين أوّل انتخابات حرة فازت فيها جماعة النهضة الإسلامية، بقيت فرنسا تعوّل على القوى السياسية المرتبطة بها فكراً وسياسة، وعلى توقّع أن تحصد هذه القوى حصيلة الثورة، فكانت تلك السقطة الثانية للسياسة الفرنسية؛ إذ بقيت حتى الانتخابات عاجزة عن تقدير أن بروز هذه القوى على السطح من قبل مع تغييب سواها، كان نتيجة تسليط الأضواء عليها غربياً (وتغريبياً)، ونتيجة اعتماد الحكم الاستبدادي نفسه على القبول بوجودها؛ لعلمه بضالة خطرهما، بسبب افتقارها إلى قاعدة شعبية عريضة من ورائها، فكانت واقعيًا جزءًا من سياسة الاستبداد وممارساته فحسب، وليست تعبيرًا عن إرادة غالبية شعبية أسقطت الاستبداد، وهذه الغالبية هي التي بدأت تسعى لبدلٍ يصنع التحوّل الجذري في الدولة والمجتمع، وليس لمجرد تبديل الوجوه بأخرى.

كان أقصى تقديرات الفرنسيين بشأن الانتخابات الحرة الأولى في تونس لا يتعدّى أن يحصل الإسلاميون على نسبة ٢٥ في المائة من أصوات الناخبين (ويسري هذا على مصر)، وربما لعب في ذلك دورًا أنّ الإسلاميين أنفسهم كانوا يتحدثون عن توقع تلك النتيجة أيضًا، ولما ظهرت النتائج الفعلية لم يعد يجدي تفسيرها بالأطروحات التقليدية القديمة، والمتبعة منذ زمن في تحليل نتائج انتخابات سابقة في البلدان العربية والإسلامية، سواء في ذلك الانتخابات السياسية المزوّرة والمقيّدة، أو تلك التي تجري على مستوى تنظيمات نقابية ومهنية وطلائعية، بحيزٍ أوسع من الحرية والتنافس، ويفوز الإسلاميون فيها، فقد كان التفسير الغربي يركّز دومًا على أنّ ذلك يعبر عن غضب الناخب من واقع التخلف وواقع الفساد في

التونسي على رئيس بات بقاؤه مستحيلًا. ولا تلام على ذلك بمنظور الرؤية الأوروبية للحدث؛ إذ بدا في نظر كثير من المفكرين والسياسة الأوروبيين «طفرة» من اضطرابات اجتماعية يمكن إخمادها بالأساليب المتبعة من قبل، كما كان في تونس نفسها فيما عُرف بثورة الأرض الخضراء في ثمانينات القرن الميلادي العشرين، ولم يقدر إلاّ قليل من المفكرين والسياسيين أنّهم يشهدون ثورة شعبية بامتياز، تعلن ميلاد عهد جديد، بل نقطة انطلاق تاريخية لتغيير تاريخي لا يقف عند حدود تونس نفسها.

وليس صحيحًا أنّ الإعلان آنذاك عن استعداد باريس لتوريد أدوات تقنية متطورة لقمع «الاضطرابات» دعمًا للرئيس التونسي السابق، قد كان مجرد خطأ انفردت الوزارة به، فالسياسة الخارجية الفرنسية ليست من اختصاصها وحدها، بل تخضع أيضًا للرئيس الفرنسي مباشرة، ومعه طاقمه الحكومي.. ولهذا يمكن التعميم أن السقطة الفرنسية شاملة، وأنها كانت نتيجة خطأ جسيم مشترك.

وأدّت سرعة مجرى الحدث في تونس، والسقوط السريع لرئيس الدولة، إلى سرعة مشابهة في اتخاذ القرار بتحوّل السياسة الفرنسية -والغربية عمومًا- بما يعادل ١٨٠ درجة، وشاع القول: إن الغرب تخلى عن أحد حلفائه -أو ركيزة من ركائز هيمنته- في المنطقة، والواقع أنّ «الحليف الصغير» سقط رغمًا عن السياسة الغربية «المشدوهة»، وليس نتيجة تخليها عنه، ثمّ ظهر للعيان أنّ الحدث يفتح باب التغيير، ولم يكن مجرد اضطرابات معيشية اجتماعية ومطالب محدودة على صعيد الحقوق والحرريات، وأدركت فرنسا -أوثق حلفاء الحاكم المستبد التونسي الغربيين- أنّ الوسائل التقليدية لإخماد الاضطرابات المحدودة لا يمكن أن تؤدّي مفعولًا مماثلًا لما مضى في مواجهة قوّة منبثقة عن الإرادة الشعبية في تونس، ولكنّ هذا الإدراك اقتصر على الاقتناع بضرورة «تبديل الوسائل» فحسب، أي سقط الاستبداد من

سياسياً، ليس في حدود ما تبينه جولات انتخابية فحسب، وبالتالي ممارسة حق ناخبيه في صناعة القرار، بل مع العمل على إبقائه خارج السلطة، وإن حقق فوزاً انتخابياً.

وهذا ما يعود إلى تصوّر حضاري مركزي (جغرافياً وعلى صعيد الإنسان الحضاري) في أوروبا خصيصاً، والذي يستبعد إمكانية التعايش بين حضارتين متجاورتين، وإن بدأ رفع شعار الحوار والتعايش حديثاً بتأثير الانحراف الأمريكي فكرياً (صدام الحضارات)، وما بدأ يدّمّره على أرض الواقع عبر السياسات العسكرية عالمياً.

٣- اقتصادياً: ألا تتحول الأوضاع الاقتصادية من البنى الهيكلية (الفاسدة) والاستهلاكية، وبالتالي (التابعة) والمستوردة، إلى بنى هيكلية إنتاجية، وبالتالي المحقّقة لاكتفاء ذاتي في ميادين أساسية، ومن ثمّ تصبح قادرة على خوض ساحات المنافسة الدولية، مع ما يعنيه ذلك من تحرّر حقيقي ممّا يوصف بالاستعمار الحديث من مثل: القيود عبر القروض، والاستنزاف عبر الاستثمارات، وديمومة الخلل المالي عبر حرية غير متكافئة في التعامل التجاري.

وهذا ما يعود إلى سيطرة الفكر المادي من جهة، وواقع مشهود (لاسيما في حقبة العولمة) أن الاقتصاد والمال يصنعان السياسة وليس العكس.

٤- (ثم بإيجاز) على صعيد صناعة الإنسان الفرد، وتوجيه العلاقات بين فئات المجتمع، فكرياً وثقافياً واجتماعياً وفنياً ولغوياً، وهو ما لا تخفى تجلياته منذ عقود عديدة في العمل الدائب على ما أصبح مصطلح التغريب يعبر عنه.

لم تتغير الثوابت والأهداف الغربية، وبالتالي ما يتفرّع عنها في التعامل السياسي (والأمني والاقتصادي..)، مثل ربط صناعة القرار بالمصالح الذاتية، وإخراجه في لباس ترسيخ معايير غربية في تعريف مفاهيم الحقوق والحريات وممارساتها، وليس مجهولاً أن

الحكم فحسب، ولا يمثل «الثقة والتأييد» لصالح اتجاه إسلامي يصلح للحكم.

وأوضح الأمثلة على ذلك ما قيل بصدد نتائج الانتخابات الفلسطينية الحرة التي أسفرت عن فوز حركة حماس، والواقع أن هذا الدرس بقي محدود النتائج على طريقة التفكير الغربية، والتي تقول عموماً: إنّ حرية الناخب ستؤدّي بالضرورة إلى فوز القوى المرتبطة بالغرب فكرياً على الأقل إن لم نقل: فكرياً ومصصلحة مادية.

بعد الانتخابات في تونس -ومع الإعداد لها في مصر- بدأ ما يمكن وصفه بإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مقترناً بالإعداد للمرحلة التالية، مع تقدير أنّ معظم ما صنعه عقود التغريب والهيمنة في البلدان العربية، قد بدأ يتقوّض بانطلاقة ثورات الربيع العربي، وأنّ النتائج لن تخدم ما يعتبره الغرب «مصلحه»، أو ما يجدر وصف معظمه بالهيمنة والاستغلال.

إذا تجاوزنا أساليب الصياغة المرتبطة بعملية الإخراج المناسب، نجد محور الأهداف الفرنسية تجاه المنطقة العربية والإسلامية كان -ولا يزال- يدور حول ثوابت لم تتغير نسبياً، منذ سقوط الدولة العثمانية على الأقل: الهيمنة والعلمنة، والتجزئة والتخلف. وتنعكس هذه الثوابت على مختلف الأصعدة:

١- أمنياً: ألا تتكوّن قوّة ذاتية في المنطقة العربية، ليس في حدود ما يشكّل خطراً على أوروبا فحسب، بل مع العمل على بقاء المنطقة دون مستوى الدفاع عن النفس، بل مجرد الحيلولة دون الهيمنة الغربية الخارجية.

وهذا ما يعود إلى قيام السياسات الغربية إجمالاً على قاعدة «البقاء للأقوى»، أي فرض الإرادة السياسية عبر موازين القوة.

٢- سياسياً: ألا يصبح التيار الإسلامي -معتدلاً أو غير معتدل وفق التصنيفات الغربية- هو التيار الأقوى

الفرنسية، ولكنّ سقوط مرتكزات الاستبداد أوجد الحد الأدنى المبدئي لتحزّر المجتمع في ميدان «صناعة الإنسان» كما ورد التعبير عنها آنفاً.

هنا يمكن القول: إنّ التعامل الفرنسي مع واقع تونس الجديد على هذا الصعيد نموذج لما يمكن أن يكون عليه على الأصدعة الأخرى، وهذا ما يستحق

وصف: إنقاذ ما يمكن إنقاذه، لإيجاد مرتكزات جديدة لمرحلة قادمة.

يكفي لبيان المقصود متابعة نوعية المشكلات الأولى التي بدأت «تصنع صنعا» على طريق الثورة الشعبية التونسية، ممّا بدأت بذوره قبل الانتخابات،

وانطلق إلى العلن بعد نتائجها غير المتوقعة وفق التقديرات الفرنسية والغربية، وعناوين تلك المشكلات معروفة:

- قضية المرأة وفق طرحها الغربي.
- حرية الإعلام بمعنى الحفاظ على مرتكزاته العلمانية من العهد السابق.
- منع القوانين الصادرة عن مبادئ الشريعة الإسلامية، رغم غياب الذريعة التقليدية بشأن الأقيليات.
- وما شابه ذلك ممّا يستهدف الحيلولة دون ترسيخ مرتكزات الدولة المتحرّرة من الاستبداد، والعمل للمحافظة على مرتكزات صنعها الاستبداد بدعم غربي، جلّه فرنسي.

إنّ تمكين هذه التوجّهات وأمثالها من تحقيق مآربها -ليس في تونس فقط- يمكن أن يسفر آجلاً أو عاجلاً عن تكوين مرتكزات تغريب جديدة، كما كان في مطلع القرن الميلادي العشرين، وأنداك يمكن أن يتكرّر -رغم ثورات الربيع العربي- ما صنّعه تلك المرتكزات بدعم خارجي عن بعد، على امتداد قرن وأكثر، والذي يعتبر الاستبداد المحلي

هذا «الإخراج» لم يصل قطّ إلى مستوى تحرّك غربي مضادّ للخرق المتواصل لتطبيق تلك المفاهيم من جانب الأنظمة الاستبدادية، التي اعتمدت على أنّ تحقيق المصالح الغربية، وتلبية المطامع الغربية على الصعيد المادي، كفيل بالحصول على دعم غربي، رغم خرق منظومة الحقوق والحريات جملةً وتفصيلاً.. وهو ما اتفق مع السياسات الغربية

باستمرار.

إنّ المغزى الأهمّ لثورات الربيع العربي -من حيث البعد الدولي لها- هو أنها تستأصل هذه المعادلة بين الاستبداد والهيمنة الغربية، وتوجد معطيات جديدة مرتبطة بالإرادة الشعبية الذاتية، أي أنها تضع السياسات الغربية أمام شروط جديدة للتعامل مع المنطقة.

إنّ المغزى الأهمّ لثورات الربيع العربي -من حيث البعد الدولي لها- هو أنها تستأصل هذه المعادلة بين الاستبداد والهيمنة الغربية، وتوجد معطيات جديدة مرتبطة بالإرادة الشعبية الذاتية، أي أنها تضع السياسات الغربية أمام شروط جديدة للتعامل مع المنطقة.

مع استيعاب حقيقة ما يجري ظل العمل في الغرب لتحقيق أهداف قديمة، في نطاق هذه الشروط الجديدة، التي تستدعي -بنظر الغربيين- تبديل الوسائل لا الأهداف، ويُلاحَظ هنا أنّ هذا التبدّل الجزئي في إخراج السياسات والممارسات الغربية، أصبح يتركز في مصر الثورة على ما تبدّله أطراف أمريكية وألمانية في الدرجة الأولى، وفي اليمن الثورة على ما تبدّله أطراف أمريكية بمشاركة خليجية، وتكاملت هذه الأدوار بتلقيها نسبياً في ليبيا الثورة وسورية الثورة، أمّا بالنسبة إلى تونس الثورة فيتركز التعامل معها على ما تبدّله أطراف فرنسية.

لم يقطع مسار الثورة في تونس بعد تحقيق هدف «إسقاط النظام» مراحل تستحق الذكر في الجوانب الأمنية، والسياسية (الخارجية) والاقتصادية، وعندما يتحقق شيء من ذلك، فسوف يظهر التفاعل الفرنسي معها في حينه، وسيكون وفق الثوابت المذكورة في السياسات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية

وجميع ما تضرّع عنه من نتائج مباشرة.

غياب في اليمن وحضور في ليبيا:

كان اليمن خارج نطاق النفوذ الفرنسي قبل الثورة، وبقي كذلك أثناءها وحتى الآن، رغم قربه من مناطق نفوذ فرنسية معروفة في مدغشقر وجيبوتي وغيرها. ولئن كانت مقولة تقاسم مناطق النفوذ أو التفاهم على تقاسمها تحتاج إلى دليل، فقد أعطى الدليل نأى فرنسا بنفسها عن التعامل مع الثورة الشعبية في اليمن، وعدم ظهورها كلاعب مشارك في النهج الذي جمع الدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية في الدرجة الأولى، وأفضى إلى نتائج معروفة.

وقد تجدد عنصر المفاجأة في الغرب؛ نتيجة انتقال الثورة الشعبية إلى مصر قبل سواها، ولكن مع سرعة إنجاز هدفها الأول بصورة نهائية، تضاعف مفعول المفاجأة في التعامل الغربي مع حدث ربيع الثورات العربية، ويعني ذلك أن التحركات الغربية لم تعد قابلة للتفسير باعتبارها «ردود أفعال» متسرعة على مسار الحدث السريع فحسب، بل يجب فهمها وتفسيرها على أساس أنها تحركات استعادت صيغتها التقليدية: تقدير الواقع القائم، والتخطيط للتعامل معه، وإخراجه بالصورة المناسبة قدر الإمكان.

بتعبير آخر عادت ثوابت الأهداف السياسية لتفعل فعلها في صناعة القرار، مع التطلع إلى تحقيق تلك الأهداف بالصورة الملائمة للنتائج المنتظرة من الحدث في المنطقة العربية المستهدفة.

ولئن كان هذا يفسر مثلاً سرعة تحوّل السياسة الأمريكية إلى التفاهم مع جماعة الإخوان المسلمين؛ باعتبارها القوة الأكبر المنتظرة في الساحة السياسية التي صنعتها الثورة في مصر، فهو يفسر أيضاً التحولات في السياسات الأوروبية، بما في ذلك السياسة الفرنسية، تجاه مصر وسواها.

لقد وجدت فرنسا نفسها بعد سقطتها في تونس،

وعدم قدرتها على استرجاع أنفاسها في ثورة مصر أنّ الثورة الشعبية في ليبيا فرصة سانحة لتحقيق عدة أهداف دفعة واحدة.

ولم يكن خافياً على الساسة الفرنسيين ما وصل إليه التعاون الوثيق بين النظام الاستبدادي في ليبيا ومخابراته، وبين القوى الغربية ومخابراتها، وهو ما تنكشف أبعاده تدريجياً مع توثيقها بعد الثورة، بينما انكشف أثناء التدخل الأطلسي-العربي أنّ هذا التعاون الاستخباراتي لم ينقطع- لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية- رغم التدخل العسكري، الذي أصبح هدفه الأول- كما تكشف مؤشرات عديدة بما فيها التواصل الاستخباراتي سرّاً- هو ترسيخ تقسيم ليبيا؛ بحيث تتحول بكاملها إلى مناطق نفوذ غربية، وهذا مع تقدير أن الثورة الشعبية بلغت منذ اللحظات الأولى لاندلاعها مرحلة اللاعودة، وقد أعطى مثال سورية لاحقاً أن الامتناع عن تدخل خارجي لا يعني تمكين النظام المستبد من إخماد الثورة.

في إطار التعامل الغربي الشامل مع الثورة الشعبية في ليبيا، كان لفرنسا أهدافها الذاتية التي جعلتها تبدو في مقدّمة الصفوف الداعية إلى التدخل بذريعة «إنقاذ شعب ليبيا من مذابح مؤكّدة»، وأهم هذه الأهداف:

1- تثبيت موقع قيادي متقدّم لفرنسا داخل نطاق حلف شمال الأطلسي الذي عادت إلى عضويته العسكرية قبل فترة وجيزة نسبياً، ولم تستطع تحقيق هذا الهدف لنفسها في السنوات الماضية بعد الحرب الباردة، لاسيما في حقبة بوش الابن والهجمات العسكرية العالمية، وبدا الحدث الليبي متزامناً مع انحسار هذه الحقبة، والبحث عن صيغ جديدة لموازين القوى دولياً.

2- التعويض في الساحة العربية عن الخسارة الكبيرة على صعيد مكانة فرنسا- وفق تصوّر الساسة الفرنسيين- بعد أن اهتزت بقوة بسبب طريقة التعامل مع الثورة الشعبية في تونس من قبل، وهو ما ينطوي



العربية، ويرتبط بذلك الهدف الأهم وهو الحيلولة دون أن يمتد مفعول ربيع الثورة العربية ليشمل جغرافياً كامل منطقة الشمال الإفريقي، نتيجة شمول نتائجه الأولى لليبيا بعد تونس ومصر.

لم يحقق التدخل الأطلسي هدف التقسيم لأسباب عديدة: أهمها أنّ الثوار الليبيين تجاوزوا «تعليمات الأطلسي وتحذيراته»، فصنعوا من خلال تحركهم الذاتي -لاسيما في معركة تحرير طرابلس- واقعاً جديداً فرض نفسه على القوى الغربية الأطلسية. ولكنّ فرنسا أيضاً لم تحقق هدفها الذاتي بتثبيت مكانة قيادية لها في حلف شمال الأطلسي، فقد استعرضت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة واضحة أثناء مجرى العمليات العسكرية الأطلسية، أنّ فرنسا عاجزة -مع الأوروبيين- عن حسم المعركة عسكرياً دون المشاركة العسكرية الأمريكية.

ربّما كان هذا الإخفاق من أسباب أفول نجم الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي داخلياً، وخسارته مع حزبه انتخابات الرئاسة لفترة ثانية، ثم الانتخابات النيابية، إلى جانب أسباب أخرى من ميادين سياساته الداخلية

على تناقض كبير بين هدف التقسيم إلى مناطق نفوذ بريطانية فرنسية إيطالية في الدرجة الأولى، وبين إخراج التدخل في صيغة دعم ثورة التحرر الشعبي من الاستبداد، ويكشف ذلك في الوقت نفسه أنّ التحرر من الاستبداد الداخلي لا يشمل بمنظور الغرب حتمية التحرر من هيمنة أجنبية.

٣- تثبيت موقع لفرنسا في استغلال الثروة النفطية في ليبيا مستقبلاً، والذي لم تستطع الوصول إليه من قبل رغم الجهود التي بذلتها خلال العهد السابق في ليبيا، وذلك بسبب منافسة عربية قوية، من جانب إيطاليا في الدرجة الأولى، وحاولت في الآونة الأخيرة التعويض عن ذلك بفتح أبواب التعاون في قطاع الطاقة النووية، إلا أنّها تدرك أنّ مستقبل هذا القطاع دولياً بات مشكوكاً فيه إلى حد بعيد، كما تؤكد ردود الفعل على كارثة فوكوشيما في اليابان.

٤- العمل في نطاق هدف عربي مشترك (تاريخي قديم ومتجدد نتيجة ثورات الربيع العربي) على تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ عربية، وبالتالي شغلها داخلياً بنزاعات طويلة الأمد، وربطها خارجياً بالقوى

والاقتصادية والأوروبية.

على الحلبة الدموية في سورية:

لم ينقطع تصنيف لبنان أنه بؤابة فرنسا إلى النفوذ في شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد سعت سعيًا حثيثًا لتمتدّ بهذا النفوذ إلى سورية التي أصبح النظام الاستبدادي فيها يقتسم النفوذ والتأثير مع الإسرائيليين على الأوضاع داخل لبنان، وبالتالي لم يكن مجرد تصرّف سياسي عشوائي أو استعراضي أن تكون فرنسا أول دولة غربية استقبلت «بشار الأسد» قبل وصوله إلى السلطة، وقبل أن تصبح له أي صفة رسمية، لتدعم بذلك هدف أبيه المعروف أن يثبت وراثته للحكم الأسدي.

ولأن الغربيين إجمالاً يعلمون بحقيقة الأوضاع في سورية، وحقيقة ارتباطات النظام الاستبدادي إقليمياً ودولياً على امتداد نصف قرن مضى، لم يكن أحد منهم يصنّف سورية في مطلع ثورات الربيع العربي بين الدول المرشحة قبل سواها

لثورة شعبية من هذه الثورات، فيمكن القول: إنّ اندلاع الثورة في آذار/ مارس ٢٠١١م كان له وقع المفاجأة على صنّاع القرار الغربي بما يشابه وقع المفاجأة التونسية.

وكما سبقت الإشارة أصبح واضحاً في هذه الأثناء أنّ مفعول الإرادة الشعبية في صناعة حدث الثورة جعل من المفروغ منه أنّ كل ثورة شعبية تندلع، تتجاوز خطّ اللاعودة من لحظاتها الأولى، فكان لا بدّ من التعامل مع الثورة الشعبية في سورية وفق ما فرضه الربيع العربي من واقع جديد في المنطقة.

التعامل الفرنسي مع الثورة الشعبية في سورية جزء عضوي من التعامل الغربي معها، ولا ينبغي تبسيط هذا التعامل باختزاله في صيغ تقليدية صادرة عن

وكان الأسلوب الذي اتبعته فرنسا في «تزعّم» الدعوة إلى التدخل في ليبيا، أسلوباً استعراضياً بصورة مكشوفة، ممّا عزاه المحللون الأوروبيون إلى شخصية ساركوزي، وهذا صحيح جزئياً فقط، فقد سبق لسلفه أن تحرّك سياسياً في المنطقة العربية (فلسطين ولبنان، وسورية وليبيا) بأساليب استعراضية مشابهة، دون أن يعطي ذلك مضموناً آخر لصناعة القرار السياسي.

على أنّ التركيز على انتقاد هذا العنصر الاستعراضي، من جانب بلدان أوروبية أخرى، يعود إلى اقتصار الاختلاف عليه، مقابل عدم وجود خلاف كبير مع السياسة الفرنسية وفق الصورة المتطورة لتعاملها مع الثورات العربية بما فيها الثورة الشعبية في ليبيا.

إنّ أهم عنصر في استيعاب السياسات الغربية وتقويمها هو عنصر رؤيتها، انطلاقاً من

ثوابتها المنبثقة عن جذور مصلحة مادية، وتاريخية حضارية، وليس انطلاقاً من رؤية جزئية لأحداث وسلوكيات سياسية محدودة، أو من رصد المقولات التي تعبّر عنها، وتقتصر واقعياً على اختيار الأسلوب الأنسب لإخراجها. وهذا ما لا يخفى على المفكرين والسياسة الغربيين في انتقادهم للأسلوب الاستعراضي في السياسة الفرنسية تجاه ثورات الربيع العربي، دون أن تصل تلك الانتقادات قط إلى مضمون السياسة الفرنسية وثوابتها المذكورة آنفاً؛ لأنها منسجمة مع سواها غربياً إلى حدّ بعيد، إلى جانب وجود عوامل التفاضل التقليدي بين القوى الغربية.. فهنا بالذات تسري قاعدة أنّ الخلاف لا يُفسد للودّ قضية، فلا يمنع من تجاوره مع مواطن الاتفاق الأعرق جذوراً ومفعولاً.

تصوّرات ما قبل ربيع الثورات العربية، ومنها:

١- «التدخل العسكري مطلوب ويمنعه الموقف الروسي».. كما لو أنّ الغرب لم يكن يتحرّك عسكرياً من قبل أو لا يتحرّك الآن إلاّ بموافقة روسية!

٢- «المأساة الإنسانية في سورية تفرض التدخل العسكري الغربي، والغريب عدم وقوعه كما وقع في ليبيا».. كما لو أنه قد كان في ليبيا (ومن قبل في البلقان.. ومناطق أخرى) لأسباب إنسانية فعلاً!

٣- «التدخل المطلوب، ولكن يخشى من عواقبه الإقليمية».. كما لو أنّ الأوضاع الإقليمية في لبنان والعراق والأردن أوضاع مستقرة، ويمكن أن تتفجّر بتحرير إرادة شعب سورية من الاستبداد!

٤- «التدخل مطلوب لولا أنّ سقوط النظام يزعزع استقرار الاحتلال الإسرائيلي في الجولان وهدوء جبهته».. ولا يتفق ذلك مع حقيقة التوقعات الغربية بصدد استحالة استمرار بقاء هذا النظام، وبتعبير آخر أصبح سقوط النظام الاستبدادي مؤكّداً في نظر الغرب أيضاً، فأصبحت المعضلة هي البحث -من أجل ربييته الإسرائيلية- عن صيغة إقليمية جديدة مناسبة، ولئن صحّت تلك المقولة فهي تفسّر عدم التدخّل بانتظار حلّ هذه المعضلة!

هذه مقولات مرتبطة بمعادلات سياسية وعسكرية إقليمية ودولية ومنطلقات فكرية تعود إلى فترة ما قبل ثورات الربيع العربي، التي أوجدت معادلات جديدة، تفرض البحث عن خلفية أخرى، أو خلفية إضافية للقرار الغربي تجاه سورية.

لقد كان التحوّل الغربي من أن يتحوّل الشمال الإفريقي، أي الجزء الغربي من المنطقة العربية، إلى مساحة جغرافية كبرى للتحرّر من الاستبداد المرتبط بالهيمنة الغربية، من وراء قرار التدخل العسكري لتقسيم ليبيا.. وأخفق هذا الهدف، وإن بدأ يترك آثاره داخل الحدود الليبية بعد تحقيق الهدف الأول

لثورة: سقوط النظام.

ويمكن القول: إن التحوّل الغربي الأكبر من مسار ثورات الربيع العربي في الجزء المشرقي من المنطقة العربية، هو على وجه التخصيص أن يؤدّي نجاح الثورة في سورية بصورة ناجزة إلى تكوين مساحة سياسية أكبر مفعولاً من مفعول «الامتداد الجغرافي» شمال إفريقيا، في صناعة مستقبل المنطقة العربية، وما وراءها من بعد جغرافي وحضاري، إسلامي وإفريقي وآسيوي، وذلك من خلال محور مصري-سوري جديد من صنع الإرادة الشعبية، فهذا ما يمكن أن يترك أثراً كبيراً على صناعة مستقبل المنطقة ومواقعها الدولية على مختلف الأصعدة، ولاسيما على الصعيد الحضاري.

لا تخرج السياسة الفرنسية عن هذا الإطار في تعاملها مع الثورة الشعبية في سورية، وهذا ما ينعكس في:

١- لن يقع تدخل عسكري غربي في سورية إلا في حالة واحدة: محاولة إجهاض الثورة بعد نجاحها عبر محاولة التمكين لوضع جديد يتناقض مع أهدافها، لاسيما تحرير الإرادة الشعبية تحريراً ناجزاً.

٢- اقتصار دعم الثورة من الخارج بمختلف ميادينه على حدود مدروسة، للتمكين من إطالة أمد المواجهة المسلّحة دون مستوى الحسم النهائي، ممّا يعني القضاء على أكبر قدر ممكن من طاقات سورية الدولة، وليس سورية النظام تحديداً، كما يعني الوصول إلى درجة مأساوية تنهك الشعب الثائر لتقبّل أي وضع جديد تجري المساعي لاصطناعه.

جميع ما صدر من تصريحات ومواقف وتواصل مباشر من جانب المسؤولين الفرنسيين في عهد ساركوزي وعهد أولاند على السواء، لا يخرج عن هذه الدائرة الجامعة للسياسة الغربية تجاه الثورة الشعبية في سورية، بل يتطابق مضموناً ومقصوداً.

لهذا تتعاقب المواقف والتبويضات الرسمية بين

بتثبيت مخططات قابلة للتفيذ؛ إذ لم يكن ممكناً في مسار هذه الثورة أن تتكوّن من اللحظات الأولى لاندلاعها صيغة سياسة ثورية واضحة المعالم، والأهداف والتشكيلات التنظيمية، وهذا ما يمثل -أكثر من سواء- خصوصية الثورة الشعبية في سورية بين ثورات الربيع العربي، مقابل «خصوصية الممارسات الدموية الهمجية للنظام الاستبدادي» المميزة له.

٤- نتيجة لما سبق سجّل مسار الثورة الشعبية في سورية بوضوح ارتقاء نوعياً في الأداء والتنظيم اعتماداً على القوة الذاتية وحدها، وبدأ يسجّل أيضاً خطوات نوعية تضع القوى الغربية التي تتواصل مع مختلف الأطراف، الفاعلة وغير الفاعلة في الثورة، أمام «مأزق» بعد آخر، وأهمّ هذه الخطوات النوعية ساعة كتابة هذه السطور: الاعتماد في قوّة التسلّح على مسار الثورة، أي على ما يمكن تحصيله من عتاد داخل الحدود إلى جانب تعطيل طاقة النظام الاستبدادي عن استغلال تفوّقه عتاداً في مواجهة الثورة على الأرض.

السياسة الفرنسية تجاه الثورة الشعبية في سورية مندمجة في السياسة الغربية تحت وطأة الضرورة، ورغم خصوصيات أهدافها وثوابتها الذاتية، ففرنسا لا تستطيع لأسباب عديدة (روسيا.. إيران.. التحالف الأطلسي.. الاتحاد الأوروبي) أن تتحرّك بمفردها، وفي الوقت نفسه لا تريد أن يكون تحرّكها جزءاً «جانبيّاً» من التحرك الغربي، وتبدو محاولة التوفيق بين هذا وذاك للمراقب الخارجي حافلة بالتناقضات، ومنها:

١- الدعوة أكثر من مرة إلى تدخّل عسكري خارج نطاق مجلس الأمن الدولي على ألسنة مسؤولين سياسيين كرئيس الدولة أو وزير الخارجية، وتأكيد استحالة ذلك أكثر من مرة على ألسنة مسؤولين آخرين كوزير الدفاع.

يمكن تفسير ذلك مثلاً بأنّ كلّ تصريح يدعم التدخل،

الاستعداد لدعم الثورة، بل وللتدخل بصورة من الصور، وبالتالي «طمأنة» الثوار للاستمرار في الثورة، وبين تأكيد استحالة الحلّ العسكري واستحالة التدخل و«طمأنة» النظام الأسدي، ليستمرّ في التصعيد الذي بلغ درجات من العنف والهمجية لا مثيل لها.

ولا يغيب هنا أيضاً مفعول العناصر الثابتة الأخرى في السياسة الفرنسية، وهو ما يظهر للعيان من خلال رصد تركيز الطرف الفرنسي على قوى «سياسية تقليدية» سورية، وعلى بعض الدول الإقليمية، بصورة تختلف بوضوح عن تركيز الطرف الأمريكي، والتلويح بخطوات متقدّمة على سواها بشأن نوعية الدعم بالسلاح، أو طرح مشاريع حكومة انتقالية، أو تكثيف الاتصالات مع الجهات العلمانية المتشدّدة من الساحة السورية، ودعمها بصورة مباشرة.

لا يمكن التنبؤ ساعة كتابة هذه السطور بما ستفضي إليه هذه السياسة الفرنسية، ولا السياسة الغربية إجمالاً، فالقوى الغربية تواجه في سورية ما لم تواجهه في سواها على أكثر من صعيد، ومن ذلك:

١- في تنفيذ المخططات التي تستند إلى عناصر المال والسلاح والاحتضان السياسي غربياً، لا يمكن الاعتماد على قوّة سياسية سورية قيادية ممّا يوصف بالمعارضة (خارج الحدود وداخل الحدود على السواء)؛ لافتقارها إلى دعم القوّة الحقيقية التي تصنع الحدث الثوري داخل الحدود.

٢- لا يزال مسار أحداث الثورة يسبق السياسات والمخططات الغربية، رغم محاولة تصوير ذلك باتجاه معاكس، أي القول: إنّ طول أمد الثورة يرتبط «فقط» بعدم الحصول على دعم خارجي بالنوعية الحاسمة، فالواقع أنّ طول أمد الثورة يصنع قوّة ثورية ذاتية متحرّرة مع فداحة الثمن في شكل تضحيات يومية جسيمة.

٣- لم تستطع القوى الغربية عموماً أن تستقرئ مسار الثورة الشعبية في سورية بصورة يسمح لها

التقليدية، فبدأت «المعارضة» تسعى للارتباط به، بعد أن تركّزت من قبل على ربطه بها.

خاتمة: نظرة مستقبلية:

أطلقت الثورة الشعبية في تونس مسار الربيع العربي، ونقلته الثورة الشعبية في مصر إلى أبعاد تاريخية ومستقبلية حضارية شاملة، ووضعته الثورة الشعبية في اليمن والثورة الشعبية في ليبيا، كلّ بصورة مختلفة عن الأخرى، في موقعه الفعلي من الواقع الإقليمي والدولي الذي «يريد الربيع العربي تغييره»، وأعطت -أو تعطي- الثورة الشعبية في سورية وقود استمرارية مسار الربيع العربي بقوة، توازي حجم ما تتطلبه نوعية التغيير الجذري الشامل الذي ينطوي عليه.

هنا لا يقتصر الأمر على السياسة الفرنسية وحدها

في محاولة تثبيت بعض المعالم لرؤية مستقبلية لهذا المسار والتعامل معه، مع تأكيد أمر جوهري، أنّ كل حدث تاريخي بهذا الحجم، لا يمكن الجزم بطبيعة التغيرات المتوقعة منه، ليس لأنها في علم الغيب فقط، بل لأنّ التقدير التحليلي السياسي يستند عادة إلى معايير مستمدة من أحداث تاريخية سابقة، ولا يراعي أنّ العناصر «الجديدة» في الحدث التاريخي الجديد تفرض الأخذ بمعايير تتلاءم معه.

أقصى ما يمكن قوله إذن:

١- أدخل ربيع الثورات العربية عنصر قوة كان بين المقيّد والمعطّل زمناً طويلاً هو الإرادة الشعبية، وظهر للعيان أنّ قوى استبدادية، محلية ودولية، قد أتقنت التعامل مع هذا العنصر بأساليب التقييد والتعطيل طوال العقود الماضية، ولكن لم تتقن عند انفجار عملية

كان يتزامن مع تصريح من جانب مسئول أطلسي ومن وراء ذلك مسئول أمريكي باستحالة التدخل عسكرياً.

٢- الإعلان عن الاستعداد لتقديم أسلحة نوعية لصالح الثورة، والتراجع عن ذلك بتأكيد الاقتصار على الدعم في غير ميدان التسليح.

يمكن تفسير ذلك مثلاً بأنّ الإعلان الأوّل يستهدف دعم التصميم على استمرار الثورة، وأنّ الإعلان الثاني يستهدف التويه للنظام الاستبدادي بشأن متابعة «القمع» الذي بات يأخذ

شكل تقتيل واسع النطاق وتدمير شامل، ما دام لا يصل إلى خطوط حمراء غير مطروحة أصلاً كمسألة الأسلحة الكيميائية.

٣- التعاون الوثيق مع قوى «معارضة» علمانية داخل سورية وخارجها، وإعلان دعم المجلس الوطني السوري لتشكيل حكومة انتقالية، رغم إدراك أن القوة الأكثر سيطرة فيه ذات اتجاه إسلامي.

يمكن تفسير ذلك بأنّ لعبة الإعلان عن «حكومات انتقالية» من جانب جهات متعدّدة، تجري بمشاركة أطراف دولية لا تزال تبحث -وفق رؤى انفرادية لربط القوة الحاكمة المستقبلية بها- عن من يمكن الاعتماد عليهم من الساسة المعارضين التقليديين، دون جدوى.

لعلّ أهمّ ما يبيّن خلفية التناقضات في المواقف والممارسات السياسية الفرنسية، أنّ كلّ تحرّك فرنسي انفرادي يواجه في الساحة السورية عقبتين: أولاهما ظهور تحرّك آخر لقوة دولية أخرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لا يتطابق أو لا يتكامل مع التحرك الفرنسي، والعقبة الثانية أنّ التحرك الثوري الداخلي بات أقدر ممّا مضى على صناعة القرار بصورة مستقلة عن تأثير الساحة السياسية للمعارضة

الذي سبق ترسيخه عبر العقود الماضية، ومساعي الحيلولة دون أن تتحوّل الأرضية القطرية للثورات إلى أرضية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية القائمة، وسبقت الإشارة إلى انعكاس ذلك على السياسة الفرنسية في اختلاف تعاملها مع الثورات العربية انطلاقاً من المعطيات الإقليمية والدولية، بينما بات هذا الاختلاف (الذي يسري على القوى الأخرى) في مقدمة نقاط الضعف في مساعيها المتناقضة مع أهداف ثورات الربيع العربي، ولعلّ الذريعة الغربية والعربية التقليدية المتمثلة في المطالبة بتوحيد المعارضة السورية، تظهر على حقيقتها عند طرح السؤال المقابل عن غياب «توحيد» سياسات التعامل الإقليمية والدولية مع الثورة الشعبية في سورية وسواها.

٥- من المرجح أن يصبح الانتصار المنتظر للثورة الشعبية في سورية مفصلاً تاريخياً حاسماً، في تطوّر مسار الربيع العربي، من متطلبات تحقيق «الهدف الأول»: إسقاط الاستبداد، إلى مرحلة العمل للبناء بعد الثورات، ولن يكون هذا العمل «قطرياً»، بل سيُوجد بالضرورة أسساً مشتركة على مستوى المنطقة العربية على الأقل، ويضع بذور نهضة حضارية شاملة في الدائرة الحضارية الإسلامية، لها بالغ الأثر على مسار التطوّر التاريخي الحضاري البشري بمجموعه.

تحرير الإرادة الشعبية، كيف «تتعامل» مع انطلاقها لصناعة واقع جديد يختلف عمّا كان قائماً حتى الآن.

٢- بقدر ما أخطأ المستبدون في محاولة كل منهم لتليل بقائه رغم الثورة، بأن للبلد الذي يحكمه بالقهر «خصوصية» ستحول دون الثورة فيه أو دون انتصارها، بقدر ما أثبتت كل ثورة شعبية على حدة، أنّ لها بالفعل من «الخصوصية» ما يمكنها من سلوك سبيل آخر لتحقيق هدفها الأوّل «إسقاط النظام»، وهذا ما يؤكّد أنّ تحقيق الأهداف التالية هو المرجح بمعايير الربيع العربي، رغم السياسات الاستبدادية والدولية المتبعة، سواء لإخماد لهيب الثورة، أو لتحويل نتائجها عن الوجهة التي اتخذتها بصورة مشتركة.

٣- كل انتصار جزئي يتحقق في مسار ثورة من الثورات يترك مفعوله المباشر في تعزيز قدرة ثورة أو ثورات أخرى على تحقيق انتصارات جزئية أو شاملة، وهو ما يؤكّد أن المظهر التعددي لخصوصيات الثورات العربية سيفضي في نهاية المطاف إلى تكامل نتائجها لتصبّ في مسار مشترك للمنطقة، وهذا ما يبيح استخدام تعبير ربيع الثورات العربية، وليس الربيع التونسي أو المصري، أو الليبي، أو اليمني أو السوري.

٤- بالمقابل لا تزال القوى الاستبدادية المحلية والقوى الإقليمية الأخرى والقوى الدولية، تتعامل مع الثورات العربية من منطلق واقع التجزئة القطرية

معلومات إضافية

نبذة تاريخية عن العلاقات الفرنسية السورية:

بدأت تلك العلاقة بانتداب عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٢٢م لفرنسا للوصاية على جزء من سوريا الطبيعية، والمساعدة في إنشاء مؤسسات للدولة هناك بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية. بعد انتهاء فترة الانتداب في أواخر أربعينيات القرن العشرين نشأ كيانان مستقلان؛ هما الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية.

أقرت اتفاقيتا سايكس بيكو وسان ريمو الانتداب الفرنسي على سورية الطبيعية. ولكن المؤتمر السوري العام الذي انعقد في ٨ آذار ١٩٢٠م رفض الانتداب، وأعلن استقلال سورية الطبيعية بحدودها كاملة، وإقامة المملكة العربية السورية بزعامة الملك فيصل بن الحسين. دخلت القوات الفرنسية دمشق في عام ١٩١٩م بعد أن لاقى مقاومة عنيفة؛ رفضاً للانتداب الفرنسي من قبل حكومة الملك فيصل بن الحسين في دمشق والمؤتمر السوري العام.

توجهت القوات الفرنسية الموجودة على السواحل الشامية نحو دمشق، ولكن العرب تصدوا لها بما يملكون من أسلحة بسيطة في معركة ميسلون التي انتصر فيها الفرنسيون، فقاموا بإسقاط حكومة رضا الركابي الوطنية، وأبعدوا الملك فيصل.

وإمعاناً في معاقبة السوريين، قاموا باقتطاع الأقاليم السورية الشمالية، وضمها إلى تركيا في معاهدة لوزان، وطبق الانتداب على سوريا ولبنان ومنطقة الموصل (حالياً في العراق).

استمر هذا الانتداب حتى بداية الحرب العالمية الثانية بعد سقوط فرنسا تحت الاحتلال الألماني، وظهر حكومة فيشي. خلال فترة هذا الانتداب، تم تأسيس الجمهورية السورية ودولة لبنان الكبير من ضمن العديد من الكيانات الصغيرة ضمن منطقة الانتداب، والتي أصبحت لاحقاً الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، على التوالي.

معركة ميسلون:

هي معركة قامت بين قوات المتطوعين السوريين بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة من جهة، والجيش الفرنسي، بقيادة هنري غورو من جهة أخرى في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٠م.

وتعتبر معركة ميسلون معركة عزة وكرامة خاضها البطل يوسف العظمة الذي كان يعلم أن جيش المتطوعين الذي قوامه ٣٠٠٠ مقاتل لن يصمد طويلاً بمواجهة الجيش الجرار الذي كان يقوده غورو الذي كان عدده ٩٠٠٠ جندي ومزود بطائرات ودبابات ومدافع وإمدادات. ومع ذلك، رفض أن يحتل الفرنسيون بلده دون قتال فتبقى وصمة عار في التاريخ، فكانت معركة ميسلون التي خاض فيها الجيش ببسالة معركة عزة ومبادئ، وقُدر عدد شهداء قوات المتطوعين السوريين بـ ٤٠٠ شهيد و ١٠٠٠ جريح، أما عدد قتلى الجيش الفرنسي ٤٢ قتيلًا و ١٥٤ جريحًا، وخاض معركة ميسلون ثلة من علماء دمشق وكان أبرزهم الشيخ محمد سعيد برهاني رحمه الله إمام وخطيب جامع التوبة في دمشق وشيخ الطريقة الشاذلية.

العلاقات الفرنسية السورية المعاصرة:

في وقائع التاريخ السياسي للعلاقات السورية الفرنسية الكثير مما يدل على طبيعة هذه العلاقة؛ حيث كانت في جميع مراحلها علاقات (طبيعية) وطبيعية جداً بين دولتين ونهجين وشعبين، حتى مفصل ميلسون كان طبيعياً ولم يكن ممكناً عدم حدوثها، أو بالحرى كان يمكن وسم هذه اللحظة من التاريخ بأنها ليست منطقية ولا طبيعية.

لكن اللحظتين اللتين خرجت فيهما فرنسا عن منطق ومسار التاريخ السياسي للدول والأمم سجلهما الرئيس السابق جاك شيراك، مرة عندما فتح ذراعيه، ومرة عندما عقد حاجبيه في علاقته مع سوريا، مرة عندما اعتقد أن طريق العودة إلى بيروت تمر بدمشق، ومرة عندما اعتبر أن أبواب واشنطن يفتحها العداء مع دمشق. وفي المرتين خسرت باريس موقعها الطبيعي. ففي المرة الأولى لم يكن قد وعى تماماً أن دمشق وبيروت ليستا بوابتين لدخول انتداب سياسي جديد على المنطقة، وأن طريق بيروت - دمشق سالكة على خطين، وباتجاهين لا باتجاه واحد.

وفي المرة الثانية خسرت فرنسا أيضاً هويتها السياسية والثقافية لا لأنها استعدت دمشق، بل لأن أبواب واشنطن مغلقة دائماً على مصالحها. كما لم تعد ترى باريس في دمشق عدواً يجب اقتلعه كرمًا لعين أحد، ولا صديقاً تعتمد عليه في تنفيذ سياساتها ومآربها، بل شريكاً في شبكة مصالح متبادلة تكثر معه نقاط الالتقاء أو تقل، تكبر معه المصالح أو تضمر.

فالعلاقة بين باريس ودمشق تعود تدريجياً لتستقر على قواعد ثابتة يعرف كل طرف ويعترف بمصالح الآخر وخطوطه الحمراء ويحترمها. فبالنسبة لباريس - يرى ساركوزي أن مصالح فرنسا أولاً يمكن أن تأخذ أكثر من شكل ولون، وتتخللها أحياناً أفكار أيديولوجية يصعب على العقل السياسي فهمها، لكن لا يصعب عليه تفهمها كريط قسم من هذه المصالح بعلاقته بتل أبيب أو بالولايات المتحدة، وقسم آخر مرتبط بخياراته لمصالح اقتصادية ومالية في العالم العربي يتم توظيفها لنزاعات وصراعات عربية - عربية، لكن في النهاية فإن للجغرافيا السياسية موقعها في القرار الاستراتيجي والتكتيكات الملحقة به، وهو الأمر الذي لم تتوصل بعض القيادات العربية لإدراكه والتعامل بمقتضياته.

والرئيس ساركوزي كان يعرف أن هذا قدر العلاقات مع دمشق، فسارع إلى إعادة فتح الحوار معها على أعلى المستويات، وكان يعرف أيضاً أن هذا الأمر سيغضب تل أبيب وواشنطن حبيبتي قلبه؛ فزأج بين المصالح الفعلية والضرورات، مراهناً على الغريزة السياسية في دمشق التي تعرف جيداً كيف تقرأ بين نقاط الفعل ونقاط القول عند الغربيين، وتعرف كيف تقرأ بدقة (الأجندات) و(الروزنامات)، وتدخلها وترجمها في (تقويمها الخاص)، فالحظة تبدو مناسبة للجانبين السوري والفرنسي للقاء يشكّل استكمالاً طبيعياً لعلاقات طبيعية يحتاجها الشرق كله، وتحتاجها أوروبا أيضاً.

رد الفعل الفرنسي على الثورة السورية:

قال رئيس الوزراء ساركوزي: إن الوضع في سوريا «غير مقبول»، وكانت وزارة الخارجية الفرنسية قد أكدت في ٢٦ أبريل رغبتها في أن تتخذ الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي «إجراءات قوية» لوقف «استخدام العنف ضد السكان»، مضيفة «المسؤولون عن هذه الجرائم يجب أن يُحاسبوا على أفعالهم».

تصاعدت الضغوط الدولية على سوريا ؛ حيث دعت فرنسا إلى وقف القمع وتطبيق الإصلاحات. حيث قال ساركوزي: إن الوضع في سوريا «غير مقبول»، لكنه أكد أن بلاده لن تتدخل في سوريا بدون قرار مسبق من مجلس الأمن الدولي، مضيفاً أن هذا القرار «ليس من السهل الحصول عليه».

وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية رغبتها في أن تتخذ الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي «إجراءات قوية» لوقف «استخدام العنف ضد السكان» في سوريا، مؤكدة أن فرنسا «تدين من جديد وبأكبر قدر من الحزم قمع السكان من قِبَل السلطات السورية الذي تمثّل في الأيام الأخيرة في استخدام دبابات، خصوصاً في درعا». وأضافت الخارجية الفرنسية أن «المسؤولين عن هذه الجرائم يجب أن يُحاسبوا على أفعالهم».

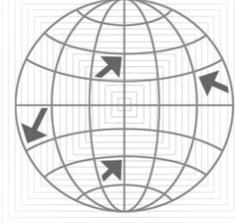
المصدر

(١) خبر بعنوان «تصاعد الضغوط الدولية على سوريا»، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net>

(٢) مقال بقلم أ- عيسى أيوب بعنوان «ديغول وساركوزي في العلاقات الفرنسية السورية»، على الرابط التالي:

<http://www.voltairenet.org>



إيران والثورة السورية: تحولات الخريطة الإقليمية

محمد سليمان الزواوي

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

لقد كانت التقديرات الأولية للنظام الإيراني أن الربيع العربي كان بمثابة الطوفان الهادر الذي أسقط الأنظمة «العميلة للإمبريالية الغربية»، وأن تلك الثورات جاءت استلهاماً للنموذج الإيراني للثورة الإسلامية، ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن الإيرانية؛ حيث تحول الربيع العربي إلى صعود للإسلام السياسي «السنّي»، واستعادة للنفوذ المصري الذي سيلتحم بالضرورة مع النفوذيين التركي والسعودي ليشكل الحاجز السنّي الجديد الذي يقطع الهلال الشيعي الممتد حتى لبنان، وكانت سوريا هي بؤرة الانقطاع؛ لأنها تشهد ثورة ضد النظام العلوي.

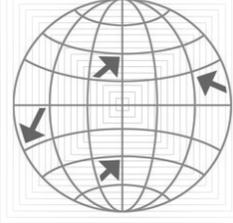
ولذا كان الهدف من الدراسة هو رصد التحركات الإيرانية، وخياراتها في الثورة السورية، وكذلك قياس قدرتها على التحرك في ظل مشكلات داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وكذلك في ظرف دولي خانق ضد النظام الإيراني، من المتوقع أن يدفعه إلى أحد خيارين: إما الاستسلام للضغوط والانكفاء حول ذاته، أو عقد صفقة من أجل الخروج من ورطته، والاستمرار في دفع نفوذه الإقليمي.

فمع أن إيران قد أعلنت صراحة بوجود عناصر من الحرس الثوري على الأراضي السورية، بل وتلوح بتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، إلا أن هناك تحديات داخلية وخارجية أمام مد النفوذ الإيراني في سوريا والمنطقة؛ حيث وصلت الأزمة الاقتصادية الإيرانية إلى عدم قدرة نظام طهران على توفير المتطلبات الأساسية لشعبه، مثل اندلاع ما سمي بـ «اضطرابات الدجاج» بعد أن وصلت أسعاره إلى أرقام فلكية عجز معها المواطن العادي على شراء الدجاج. إضافةً إلى تراجع إنتاج النفط الإيراني إثر العقوبات الغربية.

فأصبح من الواجب على إيران قبول أحد الخيارات المتاحة؛ مثل عقد صفقة مع الغرب بتجميد البرنامج النووي الإيراني مقابل السماح لها بزيادة نفوذها في المنطقة تزامناً مع الانسحاب الأمريكي، بالتقاطع مع المصالح الروسية والصينية مع كل من الغرب وإيران.

وعلى أي الأحوال، فالصراع الطائفي في المنطقة يجب أن ينتهي؛ وذلك بحتمية التعايش السلمي بين كافة شعوب المنطقة بمختلف مذاهبها وأديانها، وهذا لن يتم إلا بنزع شوكة النظام الطائفي في طهران، ولأنّ تحولات الخريطة الإقليمية بناء على الخطوط العرقية والمذهبية تعد الخطر الأكبر على السلم والأمن الإقليميين في المنطقة، والتحرّيش بين الطوائف هو الهدف الأسمى لأعداء الأمة الإسلامية، بالقضاء على بعضهم بعضاً، وبانتعاش سوق السلاح الشرقي والغربي، ويصب في النهاية في صالح إسرائيل، التي لها أحلام توسعية هي الأخرى بإنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

إيران والثورة السورية: تحولات الخريطة الإقليمية



محمد سليمان الزاوي

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

مقدمة:

كانت التقديرات الأولية للنظام الإيراني أن الربيع العربي كان بمثابة الطوفان الهادر الذي أسقط الأنظمة «العميلة للإمبريالية الغربية»، وأن تلك الثورات جاءت استلهاماً للنموذج الإيراني للثورة الإسلامية، وتحركت إيران لملء الفراغ الناشئ عن سقوط الأنظمة في دول «الاعتدال»، محاولة منها أن تبرز نموذجها في «المانعة»، وتستثمر في ثورات الشباب العربي من تونس إلى اليمن، لدفع نفوذها الإقليمي في أراض جديدة.

ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن الإيرانية؛ إذ تحول الربيع العربي إلى صعود للإسلام السياسي «السنّي»، واستعادة للنفوذ المصري الذي سيلتحم بالضرورة مع النفوذ التركي والسعودي ليتشكل الحاجز السنّي الجديد الذي يقطع الهلال الشيعي الممتد حتى لبنان، وبؤرة ذلك الانقطاع جاءت في قلب الدولة السورية، التي تشهد ثورة ضد النظام العلوي، وأثبتت الأيام أن الربيع العربي جاء ليقطع النفوذ الإيراني الذي توسع شرقاً وغرباً نتيجة حربي الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان.

وإيران ظلت حريصة على عدم استخدام قوتها الصلبة في معارك نشر نفوذها ومذهبها؛ ولكنها في الثورة السورية أدخلت ميليشيات الحرس الثوري على الأرض من أجل الدفاع عن نظام الأسد، وهو ما يخاطر بإدخال المنطقة في أتون حرب إقليمية موسعة مع اشتداد أوار المعارك في البؤر العلوية والشيعية في سوريا ولبنان والعراق، وتحول الساحة كلها إلى حرب طائفية طاحنة.

ولذا كان الهدف من الدراسة هو رصد التحركات الإيرانية وخياراتها في الثورة السورية، وكذلك قياس قدرتها على التحرك في ظل مشكلات داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وكذلك في ظرف دولي خانق ضد النظام الإيراني، من المتوقع أن يدفعه إلى أحد خيارين: إما الاستسلام للضغوط والانكفاء حول ذاته، أو عقد صفقة من أجل الخروج من ورطته، والاستمرار في دفع نفوذه الإقليمي.

فإيران الآن تقف في مفترق طرق تاريخي قد يحدد شكل الدولة الإيرانية -وبالتالي الخريطة الإقليمية- لعقود قادمة، فالموجة الحالية من الثورات العربية وخاصة الثورة السورية قد تعيد نفوذ الدولة الإيرانية عقوداً إلى الوراء، في ظل تحديات جمة تشهدها الدولة الإيرانية على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لذا فإن معركة دمشق هي معركة وجود للنظام الإيراني، قد يستتبعها اتخاذ قرارات تاريخية بالاستخدام الأول لقوتها الصلبة في المنطقة، لاسيما في ظل توافر عدة متغيرات إقليمية ودولية، من أهمها عقد صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمقايضة النفوذ الإيراني ببرنامجه النووي.

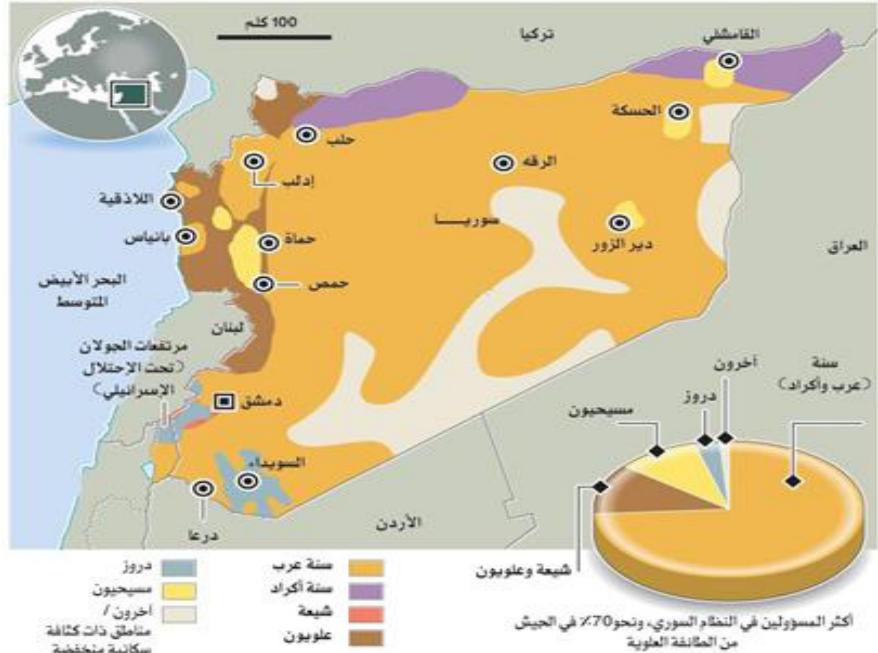
خامنئي، وتهديد النظام الديني الحاكم للبلاد بكامله في إطار الصراع مع الحرس الثوري والقوى الإصلاحية، فإن الداخل الإيراني ذاته مهدد بإعادة التشكل، مما قد يدفع النظام الإيراني بقيادة خامنئي لاتخاذ قرارات مؤلمة من أجل الحفاظ على هوية النظام الديني للبلاد، خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود داخلياً، وهو ما يهدد بפורان اجتماعي وشيك.

كما أن الغرب قد يرى فرصة سانحة هو الآخر في عقد صفقة مع إيران، بسحب القوات الأمريكية من منطقة الخليج، وفتح المجال أمام انتشار النفوذ الإيراني لإدخال المنطقة في أتون حرب طائفية تصب في النهاية في مصلحة الكيان الصهيوني، الذي يخشى من مخرجات الربيع العربي عليه، وصعود الأنظمة

الإسلامية السنية وتحالفها في إطار جديد، ربما يكون أكثر فاعلية هذه المرة من «محور الممانعة» الكلامية السابق؛ فهذا الخيار قد يكون هو الأسمى للولايات المتحدة وإسرائيل والمتمثل في: نشوب حرب طائفية تآكل الأخضر واليابس، وتضعف الجانبين السني والشيعي، وإلهاء الأنظمة الإسلامية عن خططهم لزيادة نفوذهم الإقليمي، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية داخلياً، لمنع نشوء مصر كقوة إقليمية من جديد، وتبقى مشكلات هذا السيناريو للولايات المتحدة فقط هو تأمين النفط الخليجي.

كما أن خيارات سقوط الدولة السورية يحمل بين طياته اندلاع حرب طائفية بنشوء دولة علوية شيعية على السواحل الغربية السورية؛ حيث تتمركز الأقلية العلوية ومعها الأقلية المسيحية، ستنقل آثارها وتداعياتها إلى الداخل الفسيفسائي اللبناني أيضاً، وكذلك إلى الدولة العراقية المقسمة فعلياً إلى ثلاث طوائف، مما سيدخل المنطقة كلها في أتون صراعات قد تعيد تشكيل المنطقة من جديد.

ومن هنا جاءت أهمية الدراسة؛ حيث إنها تحاول استشراف التحولات في الخريطة الإقليمية بناء على الثورة السورية ومخرجاتها التي من المتوقع أن تعيد تقسيم الدولة السورية، ومن ثم المنطقة، حول الخطوط العرقية والطائفية، باستدعاء القوى الإقليمية المناصرة لكل طائفة لنصرتها في الحرب الطائفية المتوقعة.



ومع تضيق الخناق على الدولة الإيرانية بالعقوبات الاقتصادية التي ضربت قطاعي النفط والبنوك الإيرانية، ومع قلاقل سياسية داخلية مع الاستعداد للانتخابات رئاسية جديدة في يونيو القادم، ومع مشكلات خلافة

المحور الأول

الثورة السورية وساحة الصراع في المنطقة ومرتكزات القوة الإيرانية

أصبحت سوريا تمثل ساحة حرب إقليمية، وليست مجرد دولة ذات سيادة؛ أصبحت بمثابة الثقب الأسود الذي يجتذب صراعات النفوذ من الشرق والغرب: إيران، السعودية، تركيا، مصر، روسيا، الصين، الغرب، وأصبحت الدولة السورية مشطورة إلى نصفين تقريباً: نصف شرقي تسيطر عليه المقاومة السورية، بدعم من الدول السننية والغرب، وشطر غربي يسيطر عليه النظام العلوي، بدعم من إيران وسوريا والصين. ومع تدفق المقاتلين السنة للقتال إلى جوار المقاومة، تدفقت قوات الحرس الثوري الإيراني للقتال إلى جانب النظام العلوي، بتقديم الدعم اللوجستي والأسلحة والإسناد القتالي، وهي المرة الأولى التي تعلن فيها طهران صراحة عن وجود للحرس الثوري داخل أراض دولة أجنبية^(٢)، وهو ما يمثل نقطة تحول جديدة في النفوذ الإيراني بدخولها مرحلة القوة الصلبة، بعد أن كان النظام يعتمد بصورة كبيرة على قوته الناعمة، ودعمه السياسي والمالي والمعنوي للدول الحليفة أو التابعة له.

والقواعد الحاكمة غير المعلنة لصراع النفوذ الإقليمي والدولي في سوريا حتى الآن هي كالتالي:

١- إذا تدفق المقاتلون السنة للقتال إلى جوار المعارضة، فإن إيران ومعها حزب الله ترسل ميليشياتها وقوات الحرس الثوري^(٤).

٢- إذا تم التدخل العسكري العلني من الدول السننية، فإن طهران ستفعل اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع

وتلجأ الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الشق الأول منها، ثم منهج السيناريوهات؛ لمحاولة استشراف خيارات إيران ومسارات الثورة السورية، ومن ثم شكل تحولات الخريطة الإقليمية في المنطقة.

وتعتبر الدراسات المستقبلية أن مفهوم التغيير هو وحدة التحليل التي تركز عليها أغلب تقنيات الدراسات المستقبلية، حيث يتم رصد مجموعة من العوامل لها علاقة بالتغيير في الأحداث، منها تحديد ورصد التغيير، وكذلك تحليل أسباب التغيير، والبعء الزمني لهذا التغيير^(١)، وكذلك بناء السيناريوهات، والتي هي عبارة عن «وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض»^(٢).

كما تحاول الدراسة أن تجيب عن السؤال البحثي الرئيس الآتي: ما هي خيارات إيران في الثورة السورية وتداعياتها على المنطقة؟ ويتفرع عنها الأسئلة البحثية التالية: ما هي مرتكزات القوة الإيرانية في المنطقة؟ ما هي مخاطر استبدال القوة الإيرانية الناعمة بقوتها الصلبة؟ ما هي سيناريوهات الصدام والاتفاق بين المحورين السني والشيوعي؟ ما هي حدود التحرك الإيراني في ظل العقوبات الاقتصادية والضغط الداخلي؟ ما هي سيناريوهات المستقبل بناء على مخرجات الثورة السورية؟

وتنقسم الدراسة إلى مقدمة وأربعة محاور رئيسة وخاتمة.

(١) وليد عبد الحي، «مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، ص: ١١.

(٢) إبراهيم العيسوي، بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠، الورقة ١ (القاهرة: منتدى العالم الثالث، مكتبة الشرق الأوسط، ١٩٩٨م)، ص: ٧.

(٣) تصريحات لقائد الحرس الثوري الإيراني نقلتها سي إن إن العربية بتاريخ ١٦ سبتمبر، على الرابط التالي: <http://arabic.cnn.com/2012/syria.2011/9/16/iran.says.it.has.forces.as.advisers.in.syria/index.html>.

(٤) المصدر السابق.

نظام الأسد^(١)، وهذا سيتطلب تدخلًا روسيًا أيضًا^(٢).

٣- إذا سمحت الدول الحليفة للمعارضة بنقل السلاح والعتاد، فإن الأمر ذاته سيفعله حلفاء بشار، وهو ما يتم فعليًا على الأرض عن طريق روسيا^(٣).

٤- محاولات فرض عقوبات اقتصادية على سوريا من أجل إسقاط نظام بشار تواجه بمساعدات اقتصادية إيرانية وروسية^(٤).

٥- محاولة عزلة سوريا في المحافل الدولية تقابلها مساعدات دبلوماسية روسية وصينية في الأمم المتحدة بحق النقض «الفيتو» ضد أي قرار باستخدام القوة ضد النظام السوري^(٥).

وتعتمد الدولة الإيرانية على عدة مرتكزات من أجل بسط هيمنتها ونفوذها على المنطقة العربية؛ حيث تركزت إيران على ثلاث نقاط أساسية، وهي الطائفية الشيعية في العراق، وسيطرتها السياسية ونفوذها، والنظام العلوي في سوريا، وحزب الله في جنوب لبنان (إلى جانب الحوثية في اليمن)، فكانت تلك المرتكزات الثلاثة بمثابة العرى الوثيقة لإحكام سيطرتها على المنطقة، وبسط نفوذها الإقليمي، ولكن ذلك النفوذ

الإقليمي الإيراني تهدد بالنقاط التالية:

١- الصعود التركي:

مثل الصعود التركي في المنطقة نهشًا من النفوذ الإيراني، وسوريا في القلب من ذلك، حيث عقدت تركيا عدة اتفاقات تجارية قبل الربيع العربي مع نظام بشار، وفتحت الحدود بين البلدين، وأدى ذلك إلى زيادة تأثير الدولة التركية على سوريا، وربط مصالحها بأنقرة؛ وذلك عبر فتح طرق التجارة بين البلدين وتحريرها، بالإضافة إلى مشروعات لنقل النفط والغاز، وتطوير العلاقات التركية السورية لتصل إلى مرتبة «شراكة استراتيجية»، استفادت منها سوريا في مجالات عديدة؛ حيث وقعت سورية وتركيا على ٥١ اتفاقية ثنائية في مختلف المجالات، من بينها اتفاقيات تعاون في مجالات البحث العلمي وإحداث برامج علمية مشتركة، والاعتراف المتبادل بالشهادات العلمية بين جامعات البلدين، وإحداث أقسام للغة العربية في الجامعات التركية وأقسام للغة التركية في الجامعات السورية^(٦).

وبالرغم من الانتكاسة التركية الأولية مع بداية اندلاع الثورة السورية وخسران تركيا للمليارات التي ضختها في تلك الشراكة، إلا أن الثورة السورية أدت إلى زيادة النفوذ التركي وتدخله في الشؤون السورية بدعم المعارضة بالسلاح وباستقبال اللاجئين السوريين في مرحلة لاحقة على بدايات الثورة السلمية، وذلك بمجرد تحولها إلى الدموية، باستضافة قادة «الجيش السوري الحر»، وبمدهم بالمعلومات الاستخباراتية وبالدعم اللوجستي، وبمحاولة الضغط على نظام الأسد من أجل التنحي عن السلطة، وبالرغم من أن الثورة السورية مثلت انتكاسة لأنقرة في المجالات الاقتصادية، إلا أن الثورة السورية زادت من النفوذ السياسي والعسكري التركي في المنطقة، واجتذبت التحركات التركية ثناء السوريين المعارضين للنظام، وكذلك معظم شعوب المنطقة، مما أكسبها قوة ناعمة

(٦) سوريا نيوز في ٣ فبراير ٢٠٠٩م.

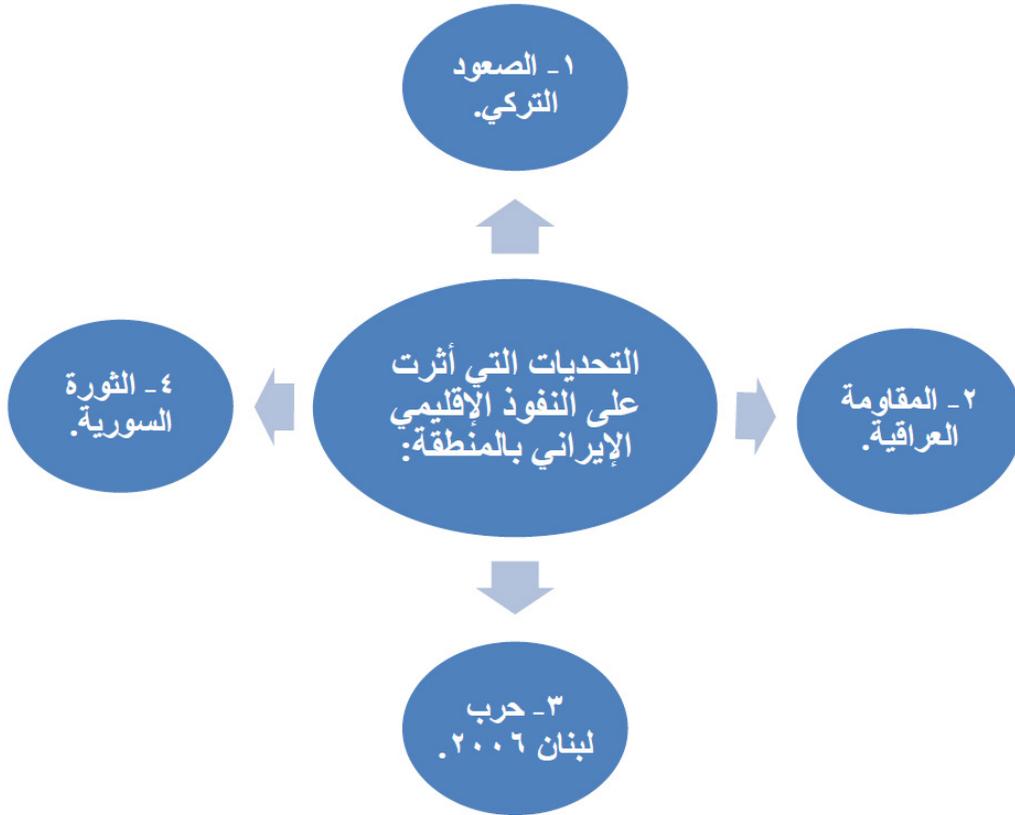
(١) «إيران تلوح لواشنطن باتفاقية الدفاع المشترك وتحذر من مهاجمة سورية»، جريدة الوطن السورية بتاريخ ١٨/٩/٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=127260>

(٢) روسيا: التدخل العسكري في سوريا خط أحمر، راجع تصريحات مسئولين روس لموقع روسيا اليوم على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news_all_news/news/593468/

(٣) «لاخروف يؤكد شرعية صادرات السلاح الروسي لسورية»، وكالة أنباء موسكو، في ١٢ يونيو ٢٠١٢م، على الرابط التالي: http://anbamos-cow.com/rus_politics/20120613/375579276.html# أيضًا: «سوريا تواجه غضبًا بسبب شحنه أسلحة روسية جديدة»، رويترز في ١٩ يونيو ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE85109G20120619>

(٤) «صحيفة فرنسية: إيران توافق على تقديم مساعدة لسورية بقيمة ٥,٨ مليار دولار»، روسيا اليوم في ١٥ يوليو ٢٠١١م، على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news_all_news/news/562398/

(٥) «روسيا والصين تصوتان ضد مشروع قرار سوريا في مجلس الأمن»، الأهرام في ٤ فبراير ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.ahram.org.eg/The-First/News/129101.aspx>



٢- المقاومة العراقية:

أدت المقاومة العراقية إلى وقف تنامي النفوذ الإيراني والأمريكي في المنطقة، وأدت إلى إجهاد خطط إدارة بوش الابن في توسيع نطاق السيطرة على العراق، وجعلها منصة إطلاق لغزو الدولة السورية، أو لإبراز احتلالها للعراق على أنه عصا غليظة لكل المنطقة، ولكن المقاومة العراقية أفشلت ذلك المخطط، كما أن الثلث السني الذي يبدأ حدوده من بغداد ويتمدد حتى الحدود السورية كلها تعتبر أرضاً محروقة أمام النفوذ الإيراني، ويمثل كذلك حاجزاً طبيعياً بعشائره السنية وميليشياته المقاومة أمام الامتداد الشيعي، الذي يهدف إلى السيطرة على الدولة العراقية، والتلاعب بمقدراتها وثرواتها ومكانتها كدولة رائدة في المنطقة، وتجييرها لصالح النفوذ الإيراني، وبدا هذا التلاعب واضحاً في مدى النفوذ الإيراني داخل العراق وعلى حكوماتها المتعاقبة^(٢)، إلى درجة رغبة

(٢) راجع دراسة: «النفوذ الإيراني واستراتيجيته في العراق»، موقع البينة، على الرابط التالي: <http://www.albainah.net/index.aspx?functionItem&id14686>

إضافية على دول الربيع العربي.

وهناك منافسة تاريخية بين الدولتين الصفوية والعثمانية على قيادة المنطقة، وورثت إيران وتركيا تلك المنافسة على النفوذ الإقليمي^(١)، كما أن تركيا مرشحة للعب دور إقليمي أكثر اتساعاً باعتبارها حليفة غربية وعضو في النيتو، يمكن أن يخول لها مهام إعادة ضبط النظام الإقليمي بعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق، وإعطائها نفوذاً أكبر في إدارة شئون المنطقة، مما سيؤدي بالضرورة إلى تصادم تركي إيراني في النفوذ، مرشح بأن تبلغ ذروته مع انهيار النظام السوري أو تطور الصراع إلى صراع عسكري أو حرب طائفية إقليمية^(٢).

(١) د. عباس إسماعيل صباغ، «تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية» دار النفائس، ١٩٩٩م، ص: ٢٥.

(٢) راجع حواراً مع الكاتب السوري ميشيل كليو بعنوان: «الدور التركي دور مهم ويؤشر إلى دور عالمي»، حوار مع موقع «فرانس ٢٤»، على الرابط

التالي: <http://www.france24.com/ar/20110531-michel-kilo-syria-important-turkish-role-indicates-global-role>.

حكومة طهران في إملاء القرارات السياسية على حكومة المالكي، وضمان أن الحكومة العراقية لا تتخذ أية إجراءات بدون موافقة طهران، إلا أن المقاومة العراقية جاءت لتحيط ذلك النفوذ بصورة كبيرة، واستطاعت أن توقف إلى حد كبير مذابح المليشيات الشيعية بحق أهل السنة بردهم قدر الإمكان عن تصفية السنة عرقياً، مع تواطؤ الجيش العراقي الذي (أصبح) معظمه من الشيعة والمخترقين إيرانياً⁽¹⁾.

٣- حرب لبنان ٢٠٠٦م:

بالرغم من الأداء الجيد نسبياً لقوات حزب الله في حرب ٢٠٠٦م ضد الكيان الصهيوني، وتمكن قواته من تدمير عدة دبابات ميركافاه، وإسقاط أسطورتها، وإعطاب مدمرة إسرائيلية بصواريخ بحرية مستوردة من إيران على السواحل

اللبنانية في بداية الحرب، مما أدى إلى تحييد سلاح البحرية الإسرائيلي، إلا أن المحصلة النهائية جاءت في تصريحات لحسن نصر الله بعد الحرب، التي قال فيها: «إنه لو كان يعلم أن رد الفعل الإسرائيلي بتلك القوة لما اختطف الجنديين، مما جعل الصحافة الإسرائيلية تحتفي بهذا التصريح، واعتبره بيريز علامة على خسران حزب الله للحرب»⁽²⁾.

وهذا يثبت أن الرد الإسرائيلي بالقوة المفرطة

=وهي عبارة عن تجميع لأخبار ومواد متعلقة بتنامي النفوذ الإيراني في العراق واستراتيجية طهران في ذلك.

(1) Kenneth M. Pollack, «Prospects for Increased Iranian Influence in Iraq», Brookings, 12 November 2011, on this link: <http://www.brookings.edu/research/testimony/2011/11/15-iran-iraq-pollack>

(2) Nasrallah: We wouldn't have snatched soldiers if we thought it would spark war, Haaretz, 27 Aug. 2006, on: <http://www.haaretz.com/news/nasrallah-we-wouldn-t-have-snatched-soldiers-if-we-thought-it-would-spark-war-1.199556>.

في ظل صمت دولي على الانتهاكات الإسرائيلية، وتدميرها للبنية التحتية اللبنانية، مثل رادعاً لقوات حزب الله، مما يمنعه من تكرار التجربة، أو استخدام طهران لحزب الله كذراع إيرانية في المنطقة؛ وذلك لأن السخط الشعبي في الداخل اللبناني سيكون كبيراً بعدما أدت التحركات الأحادية لحزب الله إلى تدمير لبنان، لذا مثلت حرب صيف ٢٠٠٦م نقطة فاصلة فيما يتعلق بحدود قوة حزب الله، وتحركه بصورة منفردة عن الدولة اللبنانية ومصالحها العليا، أو تحريك إيران

له لتخفيف الضغط عليها، أو لتوسيع نفوذها الإقليمي، وتزايد الضغوط على حزب الله من أجل كبح جماح سلاحه وخضوعه لسيطرة الدولة اللبنانية، وعدم استخدام سلاحه في أي حرب إقليمية، وبضغوط من كافة القوى السياسية من بينها قوى «١٤ آذار» وغيرها بعدم استخدام سلاحه في أي حرب إقليمية⁽³⁾.

إن الثورة السورية هي واحدة من أكبر انتكاسات النظام الإيراني، بل إن مأساته لن تتوقف عند حدود سقوط النظام العلوي الداعم له، ولكن بنشوء دولة سنية - حتى ولو بتقسيم البلاد بنشوء أخرى علوية على الساحل - والدولة السورية الوليدة سواء كانت كاملة أم منقوصة، ستتصل بالحاوالتريكية السعودية المصرية في المنطقة، وستمثل حاجزاً قوياً أمام النفوذ الإيراني.

٤- الثورة السورية:

مثلت الثورة السورية انكساراً كبيراً للنفوذ الإيراني في المنطقة، وافتقاده إلى أحد أهم مرتكزاته بتحالفه مع النظام العلوي في سوريا، فقط انكسرت إحدى أهم درجات السلم الواصل إلى البحر المتوسط، مما أدى بالنفوذ الإيراني إلى التراجع والانحياز إلى حدود مناطق الشيعة في شرق العراق، وأدى ذلك أيضاً إلى خفوت هيمنة إيران على الداخل اللبناني، بانكسار أهم جسر لتصدير السلاح والأموال والنفوذ والقوة الناعمة إلى حزب الله داخل لبنان، فنظام بشار الابن كان يوفر لحزب الله الغطاء السياسي، وينتقم

(3) رئيس الوزراء اللبناني الأسبق فؤاد السنيورة يطالب حزب الله بالتعهد بعدم استخدام سلاحه إقليمياً، جريدة السياسة، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.al-seyassah.com/AtricleV-iew/tabid/59/smld/438/ArticleID/210023/refTab/36/Default.aspx>.

إيراني سنوياً قبل الثورة السورية^(٣)، وفي الوقت ذاته بتدعيم النفوذ الناعم لإيران وهيمنتها على هذا القطاع الاقتصادي المهم للدولة السورية، شحيحة المصادر والموارد الطبيعية والتي كانت تعتمد بصورة كبيرة على قطاع الخدمات^(٤)، مما أدى إلى ربط مصالح السوريين بالمصلحة الإيرانية اقتصادياً وثقافياً.

٣- محاولة نشر نفوذها الناعم عن طريق تصدير نموذجها للثورة و«الممانعة» للإمبريالية والرأسمالية الغربية [انطلاقاً من نظامها الديني الشيعي ودوران النظام العلوي السوري في فلكها كدولة تابعة -Satel- lite State، واستغلال حركة عدم الانحياز كمنصة لاستقطاب الدول الساقطة من الفلك الغربي، وتقاطع مصالحها مع روسيا والصين وفنزويلا، وبعض الدول المؤثرة الأخرى في الحركة من أجل الدعوة إلى إنشاء نظام عالمي «أكثر عدلاً»، وهو ما تبنته قمة طهران الأخيرة لعدم الانحياز^(٥)، وهذا قد يتقاطع في بعض الفترات مع القوميين واليساريين العرب المنادين أيضاً بالممانعة ومقاومة نفوذ الغرب الإمبريالي، في حين أن الهدف الأساس للدولة الإيرانية هو بسط نفوذها الناعم وهيمنتها على المنطقة.

٤- استغلال نموذجها الثقافي المحافظ، ووسائل إعلامها وقنواتها الفضائية (الناطقة بالفارسية والعربية والإنجليزية) بالتعاون مع الدولة السورية بقنواتها وصناعة الدراما فيها، من أجل تغيير قناعات شعوب المنطقة، ومهاجمة أنظمتها السنية، لإقناعها بالانحياز إلى قضاياها التاريخية ضد أهل السنة، ويتقاطع ذلك أيضاً مع صناعة الدراما السورية

(3) Iranian influence in the levant, egypt, iraq, and afghanistan, A Report by the American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War, Authors: Frederick W. Kagan,

Ahmad K. Majidiyar, Danielle Pletka, Marisa Cochrane Sullivan, May 2012, p: 26.

(٤) ملامح الاقتصاد السوري، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية السوري، على الرابط التالي: <http://itrc.gov.sy/index.php?d=50>

(٥) وكالة أنباء «مهر نيوز» الإيرانية، «نص البيان الختامي لقمة عدم الانحياز»، على الرابط التالي: <http://www.mehrnews.com/ar/>

NewsDetail.aspx?NewsID=1686005 .

من معارضيه، وينكّل بهم، بما له من سيطرة على الداخل اللبناني بالنفوذ والأموال السورية، لذا فإن الثورة السورية هي واحدة من أكبر انتكاسات النظام الإيراني، بل إن مأساته لن تتوقف عند حدود سقوط النظام العلوي الداعم له، ولكن بنشوء دولة سنية - حتى ولو بتقسيم البلاد بنشوء أخرى علوية على الساحل- فالدولة السورية الوليدة سواء كانت كاملة أم منقوصة، ستتصل بالمحاور التركية السعودية المصرية في المنطقة، وستمثل حاجزاً قوياً أمام النفوذ الإيراني.

المحور الثاني

انحسار التأثير الناعم للدولة الإيرانية

ومخاطر استبداله بالقوة الصلبة في سوريا

تتمثل مرتكزات القوة الإيرانية في المنطقة في بسطها نفوذها على الخريطة الممتدة حتى سواحل البحر المتوسط في الجنوب اللبناني، بما تملكه من عناصر القوة من مصادر (أموال)، ونفوذ (قوة ناعمة)، وإمكانات (قوة صلبة)، وظلت إيران في الفترة الماضية تعتمد بصورة أساسية على نفوذها الناعم في المجالات الآتية:

١- استغلال أموال الخمس، وتمويل النظام العلوي في سوريا، كما أسلفنا^(١)، بالإضافة إلى حزب الله اللبناني كمنصة انطلاق ونفوذ في المنطقة، عن طريق نظام بشار أيضاً^(٢). وقد ساهمت الحروب الأمريكية في المنطقة بإحداث وفرة مالية لدى النظام الإيراني بسبب ارتفاع أسعار النفط، والتي استغلته طهران في الإنفاق على تسليحها وعلى مشروعاتها التوسعية.

٢- استغلال السياحة الإيرانية لسوريا والعراق في إنعاش القطاع السياحي السوري (عائدات السياحة لسوريا ٥٠٠ مليون دولار نظير توافد مليون سائح

(١) راجع المصدر قبل السابق.

(٢) «نصر الله : أموال إيران تكفي ولا نتاجر بالمخدرات وغسيل الأموال»، الموجز بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢م، نقلاً عن جريدة الفجر، على الرابط التالي:

<http://almogaz.com/politics/news/2012/02/8/181629> .

وأوضح مرتضى لـ «القدس العربي» أن «آي فيلم» ستنتج لاحقاً برنامجاً نقدياً حول السينما والدراما العربية والإسلامية، ومساهمتها في ترسيخ ثقافة مجتمعاتها بمشاركة نجوم الفن والإخراج في سورية، وأجرى فنيو وخبراء القناة الإيرانية زيارات عديدة لشركات إنتاج سورية وممثلين ومخرجين سوريين لتبادل الخبرات بما يخدم مصلحة الدراما في إيران وسورية، وكانت القناة قبل الثورة تستعد لإطلاق حملة إعلانية في سورية^(٢).

مخاطر استبدال القوة الإيرانية الناعمة بأخرى صلبة:

حتى وقت قريب لم تكن طهران لتعترف بوجود قوى وأفراد لها داخل سوريا، ولكن اليوم فإن إيران تعلن ذلك صراحة بوجود عناصر من الحرس الثوري على الأراضي السورية^(٤)، بل وتلوح بتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا^(٥)، وأن إيران سترد في حالة تدخل خارجي ضد نظام الأسد^(٦).

وبالرغم من أن بنود اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين غير معلنة وغير معروفة الأطراف الأخرى التي وقعت عليها عام ٢٠٠٦م، إلا أنه من المتوقع أن يكون حزب الله اللبناني أحد الموقعين عليها، وأنه سيحاول التدخل في حالة شن هجوم غربي على نظام الأسد، بالرغم من قيود ذلك كما أوضحنا سلفاً، إلا أن الحزب لن يستطيع على الأغلب مقاومة إغراءات

التي كانت قد برزت بصورة كبيرة في حقبة ما قبل الثورات، واستطاعت أن تنتشر انتشاراً قوياً في معظم القنوات الفضائية، وباتت صناعة الدراما إحدى أهم الصناعات في الدولة السورية قبل الثورة^(١)، واستطاعت سوريا -من خلال ذلك الانتشار الدرامي- تمرير رسائلها وتوجهها لمشاهدي المنطقة؛ سواء تلك الرسائل القادمة من النظام العلوي نفسه أو من طهران؛ حيث شاركت طهران في تمويل مسلسلات سورية ودعمت صناعة الدراما بصورة كبيرة، كما أنتجت أفلاماً مدبلجة باللهجة السورية، ونشرتها في قناة «آي فيلم» الإيرانية^(٢).

وكانت قناة «آي فيلم» الإيرانية تهدف إلى دعم تخطيط طهران للاعتماد «على الحليفة سورية في تحقيق النجاح الجماهيري المطلوب عربياً من خلال اللهجة السورية (الشامية) التي باتت الأقرب إلى جميع الناطقين بالعربية بعد نجاح الدراما السورية خلال السنوات الأخيرة في اختراق قلوب المشاهدين العرب واهتمامهم، وتحقيقها أكثر نسب مشاهدة (وكذلك دبلجة الأفلام والمسلسلات التركية ذائعة الصيت بتلك اللهجة)، وكشف حسين مرتضى مدير مكتب قنوات «العالم» و«برس TV» و«آي فيلم» في سورية أن «آي فيلم» دبلجت أكثر من ١٠ مسلسلات إيرانية باللهجة الشامية للعرض بالتعاون مع خمس شركات إنتاج فني سورية، مبيناً أن هناك ٧ أعمال أخرى يجري العمل على دبلجتها حالياً باللهجة الشامية أيضاً.

(٢) المصدر السابق، وكان ذلك قبل اندلاع الثورات العربية التي أجهضت - أو أوقفت حتى الآن - المد الثقافي الإيراني وغزوه للمنطقة.

(٤) تصريحات لقائد الحرس الثوري الإيراني، نقلتها سي إن إن العربية بتاريخ ١٦ سبتمبر، على الرابط التالي: <http://arabic.cnn.com/2012/syria.2011/9/16/iran.says.it.has.forces.as.advisers.in.syria/index.html>

(٥) إيران تلوح لواشنطن باتفاقية الدفاع المشترك، وتحذر من مهاجمة سورية، «جريدة الوطن السورية بتاريخ ١٨/٩/٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=127260>

(٦) «مسئول: إيران سترد إذا هاجمت أمريكا سوريا»، اليوم السابع، الأول من سبتمبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.1youm7.com/News.asp?NewsID=772709&>

(١) راجع مقال: «صناعة الدراما السورية كمنجز اقتصادي»، موقع وزارة الثقافة السورية، في ٢٧/٥/٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.afak.cinemasy.com/>

(٢) راجع: «مسلسلات إيرانية دبلجت للهجة السورية في دمشق والعمل على سبعة مسلسلات أخرى»، القدس العربي في ١٣/٩/٢٠١٠م، على الرابط التالي: <http://alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C13z47.htm&arc=data%5C2010%5C09%5C09-13%5C13z47.htm>، وكذلك أنتجت سوريا مسلسلات: «الفتنة الكبرى: الحسن والحسين»، والذي كان اسمه الأصلي «معاوية والحسن والحسين»، والكثير من المسلسلات الأخرى. (يمكن مراجعة محتويات القناة على الرابط الرسمي لها: <http://ifilmty.ir/>).

المقاومة، ووصولها إلى مشارف معازل النظام بالغرب السوري، مما يهدد بسقوطه، وسقوط معازل أسلحته الثقيلة ومطاراته ومستودعاته الكيماوية في يد المقاومة.

٣- التحرير الكامل للشرق السوري على يد القوى السنية بفقدان سيطرة نظام بشار الأسد على تلك المناطق بصورة كاملة (أي بتحريمه على الطيران وعلى الآليات الثقيلة لنظام بشار)، وإعلان تحريره من قبل المقاومة، وإعلان إنشاء دولة سنية وانحياز نظام بشار إلى الغرب بإعلان دولة علوية، وتدفع الأسلحة الثقيلة إلى الدولة السنية الجديدة، وارتفاع وتيرة الصدام المسلح بحرب شاملة بين الجانبين.

أشكال الدعم الإيراني الصلب لنظام الأسد في تلك السيناريوهات:

١- تصدير الأسلحة التي يمكنها تغيير قواعد اللعبة، سواء عبر البحرية الإيرانية أو عبر روسيا، مثل أسلحة الدفاع الجوي الروسية المتطورة (S ٣٠٠ وما بعدها)، وذلك لاستهداف الطيران الغربي، وكذلك صواريخها البحرية التي أُجريت عليها اختبارات مؤخرًا^(٣) من أجل استهداف حاملات الطائرات الغربية التي من المفترض أن تنطلق منها العمليات الجوية، وذلك سواء بصورة مباشرة عن طريق سفن الإمدادات الإيرانية، أو عن طريق روسيا عبر ميناء طرطوس الذي تتمركز فيه قاعدتها البحرية^(٤).

٢- إرسال الأفراد المقاتلين والمدربين والموجهين العسكريين، والمخططين الاستراتيجيين الإيرانيين إلى

(٣) لدى إيران مجموعة من الصواريخ البحرية المتطورة وقد أُجرت عليها اختبارات في مناورات «الولاية ٩٠» البحرية، والتي أُجريت في يناير ٢٠١٢م، وأطلقت صواريخ «قادر» و«نور» و«نصر» و«محراب» وهي ما بين طويلة ومتوسطة المدى من صواريخ سطح سطح. راجع: رويترز على الرابط التالي: <http://www.reuters.com/article/2012/01/02/us-iran-missile-idUSTRE80007E20120102>.

(٤) لمزيد من معلومات عن قاعدة طرطوس راجع صحيفة الزمان، على الرابط التالي: <http://www.azzaman.com/?p=11155>.

الحرب الطائفية واشترائه فيها، حتى لو بصورة محدودة وغير معلنة لكي يتفادى غضب الداخل اللبناني، باستخدام ترسانته من الأسلحة، بالإضافة إلى خبراته القتالية التي اكتسبها إبان حروبه ومناوشاته مع الكيان الصهيوني، هذا بالإضافة إلى جيش المهدي في العراق وغيره من الميليشيات الشيعية التي تدور في الفلك الإيراني، والتي يصل عددها إلى خمس عشرة ميليشيا مسلحة إيرانيًا^(١).

الميليشيات الشيعية المسلحة بالعراق ^(٢)	
١. ميليشيا جيش المهدي.	٩. ميليشيا بدر.
٢. فِرَق الموت.	١٠. حزب الدعوة - الجناح العسكري.
٣. المجلس الأعلى لتحرير العراق.	١١. جند الإمام.
٤. كتائب المختار.	١٢. قوات العراقيين الأحرار.
٥. جند السماء.	١٣. حزب ثار الله.
٦. حركة المجاهدين.	١٤. عصائب أهل الحق.
٧. حركة الإمام الرياني.	١٥. المجاميع الخاصة.
٨. حركة حزب الله في العراق.	

وذلك التدخل الإيراني بقوتها الصلبة (والميليشيات التابعة لها) مرهون بتطور الصراع في سوريا، ويمكن أن يحدث في أحد الاحتمالات التالية:

١- التدخل العسكري الغربي المباشر في سوريا بدعم تركي/عربي.

٢- تبديل ميزان القوة في الداخل السوري بتقدم

(١) حمدي السعودي، الميليشيات العاملة في الساحة العراقية وتحديات المواجهة، موسوعة الرشيد، على الرابط التالي: <http://www.alras-head.net/index.php?partd=24&derid=973>.

(٢) المصدر السابق.

سوريا، بالإضافة إلى مقاتلي حزب الله اللبناني.
٣- ضخ الذخيرة التقليدية من أسلحة خفيفة وثقيلة إلى النظام الأسد، وذلك لتعويض النقص في تلك الأسلحة.

٤- إرسال السلاح والمقاتلين إلى الأقليات الكردية في الشمال الشرقي السوري، بما لنظام الأسد من نفوذ عليها، لإحداث مشكلات إقليمية لكل من تركيا وللدولة السنية الناشئة^(١).

المحور الثالث

التحديات الداخلية والخارجية أمام النفوذ

الإيراني في سوريا والمنطقة

أزمة اقتصادية طاحنة:

وصلت الأزمة الاقتصادية الإيرانية إلى عدم قدرة نظام طهران على توفير المتطلبات الأساسية لشعبه، مثل اندلاع ما سمي بـ «اضطرابات الدجاج» بعد أن وصلت أسعاره إلى أرقام فلكية عجز معها المواطن العادي على شراء الدجاج، مع حث شبكات التلفاز المحلية على عدم بث صور أناس يأكلون الدجاج، وقد تضاعفت أسعاره^(٢) في الآونة الأخيرة أكثر من

وصلت الأزمة الاقتصادية الإيرانية إلى عدم قدرة نظام طهران على توفير المتطلبات الأساسية لشعبه، مثل اندلاع ما سمي بـ «اضطرابات الدجاج» بعد أن وصلت أسعاره إلى أرقام فلكية عجز معها المواطن العادي على شراء الدجاج، مع حث شبكات التلفاز المحلية على عدم بث صور أناس يأكلون الدجاج، وقد تضاعفت أسعاره في الآونة الأخيرة أكثر من ثلاث مرات.

ثلاث مرات، الأمر الذي دفع الإيرانيين من الطبقات الفقيرة المطحونة حتى الطبقة الوسطى إلى التعبير عن سخطهم بعد أن أصبحوا غير قادرين على شراء لحم الدجاج مثلما اعتادوا في الماضي، فقد خرج سكان نيسابور شمال شرقي إيران في مظاهرات في الشوارع سخطاً على تآكل قدرتهم الشرائية، والتهاب أسعار الدجاج، وبقية المواد الاستهلاكية الأساسية^(٣)،

(٢) راجع ذلك في مقالة كتبها مير جوادينفر في موقع بلومبرج، على الرابط التالي: <http://www.bloomberg.com/news/2012-08-07/iran-s-big-crisis-the-price-of-chicken.html>.

(٤) مقال بعنوان: «ماذا تخفي أزمة الدجاج في إيران؟» مترجم من جريدة ذي أطلانتك، نشرته جريدة أخبار الخليج على الرابط=

٥- استغلال الميليشيات الشيعية في العراق من أجل ضخمهم في تلك الحرب الطائفية^(٤)، بإرسالهم إلى شرق سوريا من أجل سحب أطراف المقاومة السورية إلى الشرق بعيداً عن المعازل العلوية في الغرب، ومن

أجل عدم تمكن الدولة الوليدة - في حال نشأتها - من بناء أنظمتها الدفاعية بتوجيه ضربات استباقية وإجهاضية لمنظوماتها العسكرية، وجعل خطوط إمدادها غير آمنة، سواء تلك التي تتصل بتركيا أو بالدول الأخرى عن طريق البر؛ حيث إن تلك الدولة في حال قيامها ستكون دولة مغلقة لا سواحل لها.

٦- تحريض النظام العراقي على تنفيذ عمليات عسكرية وأمنية في غرب العراق؛ من أجل تجفيف

(١) نهاية اتفاق «أضنة» للسلام: طهران تلعب بورقة الأكراد، شفاف الشرق الأوسط، ٣ سبتمبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.mid-dleeasttransparent.com/spip.php?article19841>.

(٢) أفادت تقارير صحفية على لسان مسئولين عسكريين أمريكيين أن إيران تمد تلك الميليشيات بأحدث الأسلحة الإيرانية، وأنها فاقت في قوتها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، راجع تصريحات الناطق باسم الجيش الأمريكي بالعراق العميد جيفري بوكانان على الرابط التالي: <http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2011/08/17/132178.html>.

نقطة مئوية عنه في فترة الأشهر الثلاثة السابقة^(٤)، وتقول منظمة «أوبك»: إن صادرات النفط تراجعَت إلى نحو ١,٢ مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو ٢,٣ مليون برميل، قبل فرض الحظر النفطي. وتشير إلى أن طهران تخسر نحو ١٣٣ مليون دولار أمريكي يوميًا بسبب ذلك الحظر^(٥).

انسداد سياسي:

ومع بدء العد التنازلي للانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٢م والتي لن يشارك فيها نجاد طبّقًا للدستور، فإن الأفق السياسي يبدو أنه يتجه إلى حالة من الانسداد ومرشح لمزيد من القلاقل السياسية في ظل عجز الحكومة عن توفير المتطلبات الأساسية للشعب الإيراني، مع بدء استعداد التيار الإصلاحي، وكذلك الحركة الخضراء للمنافسة في تلك الانتخابات في ظل وجود منافسة داخلية بين أفرع السلطة الإيرانية ذاتها، بين المؤسسة الدينية وبين الحرس الثوري وبين القوى الإصلاحية، ومن ورائهم الحركة الخضراء المدعومة غريبًا، وتفاعلات ذلك كله في ظل حرب قد تكون وشيكة سواء بضربة إسرائيلية، أو بهجوم أمريكي، أو بتدخل إيراني «محتوم» في سوريا في حال تطورت الأوضاع هناك حسبما أوضحنا سابقًا.

هذا بالإضافة إلى التطورات السياسية التي أفرزها الربيع العربي، وأدت إلى نشوء أنظمة سياسية في مصر وتونس تعبر عن المطالب الشعبية تجعل الداخل الإيراني يقارن بين مخرجات الربيع العربي وبين نظام معتمد على نظريات مثل ولاية الفقيه التي تضع السلطة الفعلية في البلاد في يد المرشد الأعلى، في حين تقلص من صلاحيات الأطراف الأخرى المنتخبة، مثل رئيس الجمهورية والبرلمان ومجلس الخبراء (المسؤول عن تعيين وعزل المرشد الأعلى).

(٤) راجع: «الإيرانيون تحت وطأة العقوبات»، تقرير للجزيرة نت، نشر في ٢٣/٩/٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/9a300b0d-a993-42fc-a49c-4e25033f92e8>.
(٥) المصدر قبل السابق.

وذلك بسبب العقوبات الغربية التي طالت قطاعي النفط والصيرفة الإيرانية،

وهذا سيضع قيودًا على أي تحركات عسكرية خارجية، لاسيما إذا كانت في مواجهة الغرب، وتهدد بردود فعل انتقامية تستهدف برنامجها النووي، بل وبنيتها التحتية، وتعطي مبررًا للقوى الغربية وعلى رأسها إسرائيل، التي تهدد بإعادة إيران إلى العصر الحجري مرة ثانية^(١)، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسب التضخم إلى أرقام فلكية وهبوط العملة الإيرانية إلى مستويات قياسية متدنية، كما هبطت صادرات إيران النفطية بأكثر من ٥٠ في المائة إلى ١,٢ مليون برميل يوميًا، وإذا ما استمر الحظر لعام آخر فمن المتوقع أن تخسر إيران نحو ٤٨ مليار دولار أو نحو ١٠ في المائة من اقتصادها برمتها، كما انخفضت العملة الإيرانية في الأول من أغسطس ٢٠١٢م بنسبة ٥٪.

تراجع إنتاج النفط الإيراني إثر العقوبات الغربية^(٢)

كما تشير بيانات رسمية إلى أن المصانع الإيرانية تعمل بنصف طاقتها الإنتاجية وسط موجة كبيرة من إفلاس الشركات. وتصل مستويات التضخم إلى ٣٣ في المائة، في حين سجلت أسعار الدجاج واللحوم والحليب ارتفاعات تصل إلى ٨٠ في المائة خلال العام ٢٠١٢م^(٣)، كما يقدر مركز الإحصاءات الإيراني معدل البطالة عند ١٢,٩٪ في أول ثلاثة أشهر من السنة الفارسية التي بدأت في مارس ٢٠١٢م، وذلك بانخفاض أكثر من

=التالي: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/m/article.php?articleid=45701>.

(١) تصريحات إسرائيلية بالتهديد بإعادة إيران إلى العصر الحجري باستخدام القنبلة الكهرومغناطيسية، تايمز أوف إسرائيل، على الرابط التالي: <http://www.timesofisrael.com/israel-could-destroy-irans-electric-network/>.

(2) James Bianco - July 16th, 2012, on this link: <http://www.ritholtz.com/blog/2012/07/irans-crude-oil-production/>

(٣) لمزيد من المعلومات راجع: «الاقتصاد الإيراني منهك.. و٢٠ دول آسيوية تحمي من الشلل»، صحيفة الاقتصادية السعودية، على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2012/08/10/article_681836.html.

واجتذابه لأصوات الفقراء والمطحونين)، وكذلك الفروق الديموجرافية؛ حيث ينقسم المجتمع الإيراني إلى ست مجموعات رئيسية: الناطقون بالفارسية (٥٠٪)، الأذريون الترك (٢٣٪)، الأكراد (١١٪)، العرب (٥٪)، البلوش (٣٪)، التركمان (٣٪)^(٤)، لذلك فإن ذلك المجتمع غير المتجانس عرقياً وثقافياً واجتماعياً وطبقياً يمكن لأي هزة أن تحدث فيه تغيرات عميقة، في حالة غياب القبضة الحديدية من نظام الملالي على أيدي الباسداران والباسيخ، وفي حالة نجاح ثورات على غرار الربيع العربي.

كما أن استمرار الضغط الغربي والتهديد بتصعيد العقوبات، أو بضربات إجهاضية لبرنامجها النووي، سواء على يد إسرائيل أو الولايات المتحدة تمثل التحديات الخارجية الأكبر للدولة الإيرانية.

المحور الرابع

الخيارات الإيرانية، وأثرها على تحولات

الخريطة الإقليمية

ثمة خيارات عديدة أمام الدولة الإيرانية للخروج من الأزمة السورية الحالية، وأزمتها بالتبعية، بأقل التكاليف، مثل الخيارات التالية:

١- عقد صفقة مع الغرب:

بتجميد البرنامج النووي الإيراني مقابل السماح لها بزيادة نفوذها في المنطقة تزامناً مع الانسحاب الأمريكي، بالتقاطع مع المصالح الروسية والصينية مع كل من الغرب وإيران، مع تأمين انسياب النفط من مضيق هرمز^(٥)، وكذلك التضحية بنظام بشار الأسد

وتأتي الانتخابات الرئاسية القادمة في أعقاب اتهامات بتزوير انتخابات ٢٠٠٩م، وقمعها للحركة الخضراء وحبس قادتها، وهو ما يمثل ضغطاً على النظام السياسي الإيراني المأزوم بالأساس، وهو ما جعل الحركات الثورية تستلهم من الربيع العربي؛ حيث دعت أحزاب وتيارات مختلفة في المعارضة الإيرانية إلى المشاركة الواسعة في المظاهرات التي دعا إليها أنصار الإصلاح والتغيير في فبراير ٢٠١٢م، من أجل الالتحاق بركب الربيع العربي، وذلك عشية مرور عام كامل على اعتقال الزعيمين الإصلاحيين مير حسين موسوي ومهدي كروبي^(١).

كما يبرز الدور السياسي للحرس الثوري الإيراني كقوة مهيمنة على مقدرات البلاد العسكرية والاقتصادية، فتشير التقارير إلى هيمنته على عديد من حقول النفط والغاز، وشركات النقل والطرق، والسدود والبنوك ومشروعات الإسكان، حيث قام ببناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية للمستوطنين الفرس في الأحواز العربية، كما يمتلك نحو ٨١٢ شركة داخل إيران وخارجها، كما يهيمن الحرس على أكثر من ١٧٠٠ مشروع حكومي في إيران^(٢)، وكل ذلك يمثل ضغطاً على الشعب الإيراني المنهك اقتصادياً وهو يرى تراكم الثروات في يد الحرس الثوري أو «الإخوة المهريين» كما وصفهم أحمددي نجاد^(٣).

تحديات اجتماعية:

وفي ظل كل تلك التحديات السياسية والاقتصادية الداخلية، لا يمكننا أن نستثني الفروق الطبقيّة داخل المجتمع الإيراني (والتي جاء نجاد من أجل إلغائها،

(٤) التيارات السياسية في إيران، الجزيرة نت، على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/books/pages/da59a188-fa37-468a-a4b9-862c193f749b>.

(5) «War and Bluff: Iran, Israel and the United States», George Friedman, Stratfor, September 11, 2012, on: <http://www.stratfor.com/weekly/war-and-bluff-iran-israel-and-united-states>

(١) «مظاهرات لاستقبال ربيع ثوري جديد في إيران»، العربية نت، في ١٤ فبراير ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/02/14/194513.html>.

(٢) عباس الكعبي، «هيمنة عصابات الحرس الثوري على الاقتصاد الإيراني»، جريدة «الاقتصادية» السعودية، في ٢٠/٩/٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.alsharq.net.sa/2012/09/20/496797>.

(٣) بي بي سي على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2011/07/110708_144_iran_past_week_17tir.shtml.

قبل، بعقد صفقة شاملة بين الجانبين⁽³⁾.

كما صرح هاشمي رافسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أن «العلاقات بين إيران والولايات المتحدة لن تظل سيئة إلى يوم القيامة، وأن إعادة العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة أو عدم إعادتها ليس دليلاً على الالتزام بأسس ومبادئ الثورة، وإنما يتعلق ذلك بتحقيق المصلحة الوطنية في وقت معين، بحيث يمكن أن تكون المطالبة بإعادة هذه العلاقات ضد المصلحة الوطنية، بينما تكون في وقت آخر عين هذه المصلحة»، وأضاف أنه «لا يوجد ما يمنع من وجود علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية بين إيران والولايات المتحدة»⁽⁴⁾.

ويتبقى تحديات اتخاذ هذا القرار بين الجانبين هو كيفية تسويقه داخلياً لشعبيهما، وكذلك أمام العالم، وهو أمر قد لا يكون صعباً أمام قيادة إيرانية برجماتية عقدت صفقات سرية من قبل مع الكيان الصهيوني، وكذلك مع الولايات المتحدة⁽⁵⁾، وتعاونت مع واشنطن في إسقاط نظامي طالبان وصدام حسين من أجل مصالحها البرجماتية البحتة، كما أن إسرائيل تستطيع أيضاً التعايش مع إيران عن طريق الردع النووي

في النهاية، وتحويل سوريا إلى النموذج اللبناني بتدخل إيراني قوي في سياساتها حتى لو حدثت انتخابات نزيهة بعد زوال النظام، وانقشاع غبار المعارك، وحينئذ إيران لن تكون قد فقدت سوريا بصورة كاملة، ولكن سيظل لديها أدواتها القوية مع الطائفة العلوية الغنية المتمركزة في الساحل الغربي على المتوسط، وبنفوذها داخل الدولة السورية حتى بعد سقوط النظام، بسيطرتها على مفاصل الاقتصاد والإعلام، وهذا

الخيار سيعطي قبلة الحياة للنظام الإيراني؛ حيث سيتم رفع العقوبات الاقتصادية عنه، وانتشاله من أزمة سياسية ومجتمعية طاحنة تهدد بزوال نظام الملالي، وكذلك بالاحتفاظ بأدواته ونفذه في كل من العراق وسوريا ولبنان.

وهذا الخيار ليس مستبعداً؛

حيث إن الولايات المتحدة تبدو غير عازمة على ضرب إيران؛ لما يحمله ذلك من تداعيات على الاقتصاد العالمي بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر منه ثلث النفط العالمي، كما أن إيران تتمتع باحتياطات نفطية هائلة، وتستخدم مخزونها النفطي في إدارة علاقاتها الدولية⁽¹⁾، ولكن على الجانب الآخر الوقت ليس في صالح الولايات المتحدة والغرب؛ حيث إن ساعة القنبلة النووية الإيرانية تدق وتقترب من نقطة اللاعودة، كما أن إيران لن تتحمل الموقف الحالي الضار جداً لاقتصادها، والذي يهدد بتماسكها الداخلي، لذلك فإن نوعاً من التفاوض باتجاه حل توافقي طويل الأمد بين الطرفين ليس مستبعداً⁽²⁾، وإنه في النهاية يمكن للطرفين أن يفكرا «فيما كان لا يمكن التفكير فيه» من

(1) روجر هارود، «نقط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة»، الدار العربية للعلوم - ناشرون، ومكتبة مدبولي، 2007م، ص: 121.

(2) «Iran, the U.S. and the Strait of Hormuz Crisis», George Friedman, January 17, 2012 on: <http://www.stratfor.com/weekly/iran-us-and-strait-hormuz-crisis>

(3) «Thinking About the Unthinkable: A U.S.-Iranian Deal», George Friedman, Stratfor, March 1, 2010, on this link: http://www.stratfor.com/weekly/20100301_thinking_about_unthinkable_usiranian_deal

(4) «خامنئي وتعديل جديد في الاستراتيجية الإيرانية»، دورية «مختارات إيرانية»، العدد 144، يوليو 2012م، ص: 42. (نقل عن وكالة روز الإيرانية في 21/5/2012م). واللافت أن تلك التصريحات أبرزتها عدة صحف إيرانية في عناوينها الرئيسية على غير العادة، وكأن النظام يريد إرسال رسالة وتهئية المجتمع إلى مثل ذلك الخيار في مرحلة لاحقة، ونشرت تلك التصريحات الصحف الراديكالية والإصلاحية على حد سواء.

(5) راجع: تريتا بارسي، «التحالف الغادر» إيران، إسرائيل، أمريكا»، مكتبة مدبولي، 2011م.

زائداً في المنطقة وعلى رأسها مصر، على حساب المصالح الأمريكية، وسيمثل تنامي نفوذ مصر بنظام إسلامي تحدياً كبيراً للولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة، ويمكن أن تكون الورقة الإيرانية لها حينئذ ورقة إيجابية وليست سلبية، ووجود دولة سورية هشّة إلى جوار إسرائيل بمصالح متضاربة للقوى الإقليمية داخل سوريا سيكون خياراً أفضل من جارة سنية

بلا نفوذ إيراني، تقوم بالالتحام مع المحورين التركي والمصري والسعودي في المنطقة^(٤)، لذا فإن إيران يمكن أن تضحي ببرنامجه النووي بتجميده (مع القدرة على استعادته في أي وقت حيث وصلت إلى مرحلة المعرفة النووية how Know) مقابل إطلاق يدها في المنطقة حتى لبنان.

وحيث ستكون المعادلة كالتالي: تجميد النووي الإيراني، التحريش بين السنة والشيعة مع ازدياد النفوذ الإيراني، ضمان أمن إسرائيل، استمرار تدفق النفط (مصلحة إيرانية وخليجية وغربية في الوقت ذاته)، ضرب المحاور السنية الصاعدة في المنطقة وعلى رأسها مصر، وجود دولة هشّة في سوريا ممزقة بين مصالح القوى الإقليمية، عدم الاصطدام الغربي الصيني الروسي. وكل ذلك يصب في النهاية في مصلحة الجميع ما عدا المحور السني.

٢- تطور الوضع في سوريا إلى حرب إقليمية:

وفي هذا السيناريو يمكن لسوريا أن تستفز تركيا من أجل استدراجها إلى معركة معها لتفعيل اتفاقية

(٤) راجع تصريحات رامي مخلوف ابن خال الأسد للنيويورك تايمز بأنه: «لن يكون هناك استقرار في إسرائيل إذا لم يكن هناك استقرار في سوريا»، أي أن استقرار النظام السوري بقيادة بشار الأسد يعني استقرار إسرائيل، على الرابط التالي:

<http://www.france24.com/ar/20110511-syria-assad-regime-sanctions-rami-makhlouf-new-york-times-interview>.

الإسرائيلي، وأن طهران لن تنكسر مطلقاً في ضرب إسرائيل^(١)، بل على العكس فإن ذلك سيحقق مصالح تل أبيب في النهاية: حيث يمكن أن تمهد الصفقة الإيرانية الغربية إلى حرب شاملة في المنطقة يكون طرفها السنة والشيعة، مع إطلاق يد إيران في تنامي نفوذها، والاصطدام الحتمي بالمحاور السنية وعلى رأسها الخليج العربي، فيحطم السنة والشيعة بعضهم بعضاً، وتخرج إسرائيل هي المنتصرة في النهاية.

فالضربة الإسرائيلية لإيران سلاح ذو حدين: إما أن تعيد إيران إلى العصر الحجري كما تزعم، أو تستدر غضباً إيرانياً قد يصل إلى الداخل الإسرائيلي يفوق مخاطره مع القنبلة، والردع المزدوج، وخيارات الدمار

المؤكد المتبادل^(٢)، فالقناعة الأمريكية الإسرائيلية هي أن هجوماً فاشلاً على إيران سيكون أسوأ بكثير من لا هجوم على الإطلاق، باعتبار أن إيران مؤكدة نقلت نشاطاتها إلى مواقع أخرى أكثر سرية من تلك التي تم اكتشافها، لتدع إسرائيل و/أو أمريكا تتخبط وتتردد في هجماتها^(٣)، كما أن الولايات المتحدة - لاسيما في ظل مجيء إدارة جمهورية - ستكون أكثر حسماً في التعامل مع دول الربيع العربي التي تريد نفوذاً إقليمياً

(1) «Why Israel Should Learn to Stop Worrying and Love the Bomb: The Case for a New Nuclear Strategy», Dmitry Adamsky, Foreign Affairs, March 31, 2012, on this link: <http://www.foreignaffairs.com/articles/137374/dmitry-adamsky/why-israel-should-learn-to-stop-worrying-and-love-the-bomb>

(2) Ibid.

(3) «Iran and U.S. Options for Preventive Military Strikes», By Anthony H. Cordesman, Abdullah Toukan, Center for Strategic and International Studies, SEP 6, 2012, p. 94, <http://csis.org/publication/iran-and-us-options-preventive-military-strikes>.

وفي تلك الحالة من غير المتوقع أن تقوم إيران بالتدخل العسكري المباشر في سير المعارك، ولكن الأقرب أن تشارك على غرار مشاركتها في حرب لبنان ٢٠٠٦م، عندما دعمت حزب الله بالأسلحة القتالية الفتاكة وكذلك بالمدرّبين والمقاتلين؛ وذلك لأن إيران لن تجرؤ على التدخل المباشر في الحرب وعبور قناة السويس لنجدة نظام بشار الأسد، فهي بذلك تعلن الحرب رسمياً على النيتو حليف تركيا، بتفعيلها لاتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، وهذا سيستدعي إغلاق الأسطول الخامس الأمريكي للخليج العربي أمام التحركات العسكرية الإيرانية أيضاً، وسيتحول الوضع إلى حرب عالمية مصغرة في الإقليم.

وبالوضع في الاعتبار الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية لإيران، فإنها ستفكر ألف مرة قبل أن تخوض حرباً مثل ذلك، بالرغم من أن خوض الحرب في حد ذاته قد يمثل نجدة للنظام الإيراني، بإشغال الشعب الإيراني حينئذ بالحرب القادمة وتجييش الجميع للدفاع عن النظام بدوافع دينية، وهو ما برع فيه نظام الملالي في حكمه منذ ١٩٧٩م؛ حيث مثلت الحرب الإيرانية العراقية له قبلة الحياة بعد أن كادت الثورة أن تقشل، فإذا بصدام حسين يستفز طهران إلى حرب لم يرفضها النظام حينئذ، ولكن خيار دخول الحرب إلى جوار سوريا سيمثل انتحاراً للنظام حتى لو آتى القرار أكله على المدى القريب بتوحيد الداخل الإيراني وراء قرار الحرب.

ولكن يظل الاحتمال الأقرب هو تحريك ميليشياتها في العراق وسوريا ولبنان من أجل نصرة النظام العلوي، واستخدام الخطاب الديني والبكائيات الشيعية في توحيد الداخل الإيراني مرة ثانية خلف النظام الذي يوشك على السقوط، وكذلك من أجل تدعيم أهدافها الخارجية^(٢)؛ حيث خرجت

الدفاع المشترك مع إيران، ومن ثم تحويل أزمة النظام العلوي إلى أزمة طائفية إقليمية، وتوسيع المنطقة المحروقة بعيداً عن القصر الرئاسي السوري، وأي حرب سورية/ تركية، أو سورية/ غربية، ستعطي ذريعة للنظام في استخدام أسلحته الفتاكة ضد المعارضة السورية، بما في ذلك الأسلحة الكيماوية، وسيحول النظام القضية - كما كان يهدف دائماً - إلى إرهاب دولي ممول، وإلى اعتداء على الدولة السورية، لجلب روسيا وإيران والصين إلى جواره، واجتذاب الميليشيات الشيعية كما أشرنا سابقاً إلى الداخل السوري، وهذا بدوره سيدفع النيتو إلى القتال إلى جوار تركيا بحسب البند الرابع من اتفاقية حلف شمال الأطلسي^(١)، والتي تفيد بأن أي اعتداء على دولة عضو بالحلف يمثل اعتداءً على الحلف بكامله.

وذلك الخيار ليس المفضل لإيران، إلا أنه الملاذ الأخير لبشار الأسد، وفي تلك الحالة يمكن لـ «أصدقاء سوريا» أن يقوموا بالدعم المفتوح للمعارضة السورية وبتسريح أقدامها في مناطقها المحررة، وبتوجيه ضربات جوية إلى معاقل النظام، مع محاولة تحييد روسيا وعدم دخولها في الحرب أو تصدير السلاح إليها، والتاريخ يشهد أن روسيا في ساعة الحسم تتسحب وتغلب العقل على العاطفة، وحدث ذلك في أثناء حرب كوسوفو، وكذلك في الحرب ضد نظام القذافي؛ حيث إن روسيا تعلم حدود قوتها جيداً، وبالرغم من المصالح الممتدة لها في سوريا إلا أنها لن تغامر بالدخول في حرب مع الغرب دفاعاً عن نظام بشار الأسد؛ حيث صرحت مصادر روسية مؤخراً أن موسكو لا تستبعد إخلاء قاعدتها في طرطوس إذا تعرضت سوريا لهجوم، وهو ما يمثل نقلة نوعية في مسار دعمها الخطابى لنظام بشار الأسد^(٣).

(1) http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_49187.htm

(٢) «الأميرال تشيركوف لا يستبعد احتمال إجلاء العسكريين الروس

من قاعدة طرطوس»، وكالة أنباء موسكو، ٢٨/٧/٢٠١٢م،

على الرابط التالي: <http://anbamoscow.com/html.376222361/russia/20120728>

«البحرية الروسية: من المحتمل إجلاء جنودنا من قاعدة طرطوس بسوريا»

= لو تعرضت لهجوم»، المصري اليوم في ٢٨/٧/٢٠١٢م، على

الرابط التالي: <http://www.almasryalyoum.com/node/1014326>

(٣) انظر في ذلك: بيرن ايزدي، «مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية»

يتهاوى، ومن المستحيل أن يستمر بعد حمامات الدماء تلك، كما أن طهران لم تعد تستطيع مساعدة الاقتصاد السوري ودعم الليرة بضع مليارات الدولارات في اقتصاده الذي أصبح على شفا الانهيار الكامل حتى بعد ضخ طهران لأكثر من ٨,٥ مليار دولار في الفترة الأخيرة^(٢)؛ فأى تسوية سلمية يجب أن تتضمن خروج بشار من السلطة على غرار علي صالح في الحالة اليمنية، وهو ما سيضعف قبضة طهران على المقدرات السورية، وسيؤدي إلى انتصار المعارضة في النهاية مع انهيار النظام الذي لن يستطيع دفع رواتب جنده وشبيحته، وكذلك عدم توفير لقمة العيش لمواطنيه في الغرب السوري، لاسيما مع امتداد المعارك إلى الأسواق في حلب؛ حيث أوضح محمد الحلبي، الناطق باسم تنسيقيات الثورة في المدينة، أن الجيش السوري الحربات مسيطراً على أسواق المدينة التي استهدفها النظام السوري بطلقات حارقة أحرقت ما يزيد على ١٥٠٠ محل تجاري أثري، لافتاً إلى أن قيمة المحل الواحد تتخطى مليوني دولار أميركي.

وأضاف: «ما حصل ويحصل في أسواق حلب القديمة ضربة هائلة للاقتصاد السوري»^(٣).

لذلك فإن تجميد الوضع وترك النظام يسقط يظل هو الخيار الأمثل لأصدقاء سوريا، بدون استدرج المنطقة إلى حمامات دماء طائفية، وخاصة تركيا التي دخلت في مناوشات عسكرية مع الجانب السوري، ربما أملاً في أن ينجح النظام في استدرجها إلى حرب شاملة؛ حيث قصف الجيش التركي في الرابع من أكتوبر ٢٠١٢م مواقع للجيش السوري على الحدود بين البلدين، ردّاً على مقتل خمسة مدنيين في قرية تركية، جراء إطلاق قذائف من الجانب السوري، وأن

في الرابع من أكتوبر ٢٠١٢م مظاهرات حاشدة في العاصمة الإيرانية طهران مطالبة الرئيس أحمددي نجاد بالاهتمام بالداخل الإيراني وترك سوريا، على إثر الهزة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وذكرت المعارضة الإيرانية أن احتجاجات اندلعت في مدينة مشهد الواقعة شمال شرق إيران بسبب هبوط قيمة العملة الإيرانية (الريال) أمام العملات الأجنبية، وتقول التقارير: إن عدداً كبيراً من المواطنين احتشدوا في ميدان فردوسي في المدينة عقب تلقيهم أنباء عن اندلاع مظاهرات مماثلة في طهران، وردد المتظاهرون شعارات ضد حكومة أحمددي نجاد^(١).

٣- تجميد الوضع السوري:

ببقاء الوضع على ما هو عليه بعدم الانزلاق إلى الحرب، وكذلك بعدم عقد صفقة إيرانية غربية، وهذا الخيار هو الأفضل للمحور السني؛ حيث إن عامل الوقت ليس في صالح النظام الإيراني، فانهياره الاقتصادي أصبح وشيكاً، وذلك الانهيار الاقتصادي سيؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واسعة قد تؤدي إلى إسقاط النظام؛ فالعرب السنة ليسوا في صراع مع الشيعة كمذهب أو مع الشعب الإيراني، فقد تعيش أهل السنة مع الشيعة طوال ١٤ قرناً، ولكن المشكلة تتمثل في النظام الجعفري الفارسي الذي له طموحات إقليمية، فإذا سقط نظام خامنئي (لاسيما مع التقارير التي تفيد بتدهور حالته الصحية)، فإن القادم ربما يكون أفضل لأهل السنة؛ حيث إن بديل خامنئي ليس معروفاً حتى الآن، ومن ثم يمكن نزع فتيل الأزمات الطائفية بمجيء نظام أقل تطرفاً وأكثر تعايشاً، وأزهد طموحاً في النفوذ الإقليمي.

وتجميد الوضع السوري قد يكون اختيار المضطر لنظام طهران؛ حيث إن النظام العلوي في سوريا

(٢) الجزيرة.نت، في ١٥/٧/٢٠١١م، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/b67f871f-a046-491f-be00-589e00ebbe3d>.

(٣) الشرق الأوسط اللندنية، في ٢ أكتوبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي:

<http://aawsat.com/details.asp?section=4&issue=12362&article=697942&feature=>

= إيران الإسلامية»، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ص: ١٢١.

(١) العربية.نت، في ٤ أكتوبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/04/241708.html>

والأسلحة الدفاعية والهجومية المضادة للدروع والآليات والطائرات، من أجل تحييد أهم أسلحة بشار الأسد؛ حيث قال بسام الدادة -المستشار السياسي للجيش السوري الحر-: إن الجيش يعاني من نقص حاد في التسليح، الأمر الذي «يؤخر إسقاط بشار الأسد، ويزيد من عدد الضحايا في المواجهات اليومية، فلدينا خطط لعمليات نوعية يحتاج تنفيذها للتسليح، ولكن للأسف نقصه يعيق تنفيذها ويبطئ من النصر المنتظر بإسقاط الأسد، ويترك له مزيداً من الوقت للقتل والتدمير».

كما جدد الدادة طلبه للدول العربية بـ«مد مقاتلي الجيش الحر بالأسلحة اللازمة لحسم المعركة»، مضيفاً «نحن لا نحتاج لقوات خارجية، فنحن أدرى بطبيعة الأرض التي تدور عليها المعركة، ولكن كل ما نطلبه منهم هو السلاح، وخاصة مضادات طائرات»^(٢).

خاتمة:

إن الصراع الطائفي في المنطقة يجب أن ينتهي؛ وذلك بحتمية التعايش السلمي بين كافة شعوب المنطقة بمختلف مذاهبها وأديانها، وهذا لن يتم إلا بنزع شوكة النظام الطائفي في طهران، والذي منذ اعتلائه سدة الحكم في البلاد عام ١٩٧٩م، وهو يصدر الأزمات إلى كافة دول الجوار، وقد استفاد نظام الملالي من سقوط نظامي طالبان وصدام حسين على شرقه وغربه، وكذلك سقط تهديد الاتحاد السوفيتي بغزوه من الشمال، ومن ثم أصبحت الدولة الإيرانية منذ ذلك الوقت آمنة في محيطها، واستفادت من الوفرة النفطية في تصنيع السلاح والتقدم في التقنيات النووية، واستغلال أموالها في تصدير مذهبها، ومن ثم

عدداً من جنود قوات النظام قُتلوا في قصف تركي مباشر على مقر المدفعية السورية جنوب تل أبيض في محافظة الرقة. كما أوضح المصدر أن الضربة التركية أسفرت عن سقوط جرحى في قوات بشار الأسد وتدمير آليات عسكرية^(١)، لذلك يمكن أن تستغل تركيا استفزازات سوريا للرد على مصادر الاستفزاز وانتهاز الفرصة لتدمير بعض منشآت استراتيجية للجيش السوري، مثل مواقع الدفاعات الجوية ومناطق انطلاق الهجمات على قوات المعارضة، بدون الانجرار إلى حرب شاملة تستدر تدخلًا خارجيًا وصدامًا إقليميًا.

كما يجب الحفاظ على الأراضي التي سيطرت عليها المعارضة، وعدم السماح للمليشيات الشيعية القادمة من العراق ولبنان بدخول تلك المناطق المحررة، مع ضبط النفس من الجانب التركي، والرد بالمثل على أية استفزازات سورية، وعدم الانجرار إلى حرب شاملة مع النظام، مع ما يحمله ذلك من تداعيات غير محسوبة باستدراج المنطقة إلى صراع طائفي، ويظل عامل الوقت هو الكفيل بالقضاء على النظام السوري اقتصادياً ومعنوياً وعسكرياً، بتوجيه ضربات جراحية إلى الدوائر الداخلية لنظام بشار، على غرار استهداف اجتماع مبنى الأمن القومي في قلب دمشق، الذي راح ضحيته عدد من كبار الدائرة الداخلية لبشار الأسد^(٢).

هذا بالإضافة إلى ضخ المساعدات العسكرية للمعارضة، والتي تكفل للجيش الحر الحفاظ على أرواحه ودمائه، مثل الدروع والأسلحة القناصة،

(١) العربية.نت، في ٤ أكتوبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/04/241737.html>

(٢) الشرق الأوسط اللندنية، في ١٩ يوليو ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=687046&issueno=12287>

(٣) وكالة أنباء الأناضول في ٢٠/٩/٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.aa.com.tr/ar/headline/86195>

المشكلات إلى دول الجوار، وامتد آثار النظام الجعفري إلى العراق وسوريا ولبنان، وأحدث مشكلات داخلية في تلك الدول، بالإضافة إلى دول الخليج العربي في البحرين الكويت واليمن والسعودية.

لذلك فإن مصالح دول المنطقة تتقاطع مع المصالح الغربية في إسقاط النظام الديني في إيران، مع الحفاظ على أرواح كافة شعوب المنطقة، بما في ذلك الشعب الإيراني، مع حتمية التعايش السلمي والتسامح الديني، مع عدم محاولة تغيير مذاهب الشعوب بالقوة، أو باستخدام الأموال أو النفوذ السياسي والعسكري، أو تحت مظلة نووية، مع الاحتفاظ بحق الشعوب في تقرير مصائرهم واختيار حكوماتهم، وتتبقى الاختيارات الدينية للشعوب بالدعوة إلى الله بالحسنى والموعظة الحسنة، والنقاش والجدال الديني الهادئ الرصين، واستخدام القوة الناعمة للشريعة الإسلامية وسماحتها لمخاطبة التطرف الإيراني، ومحاولة تعريته وفضحه أمام العقلاء من الشيعة الذين يبحثون عن الحق، وقطع خطام الأنف الذي ربطه الملالي للجهلاء

والعامّة من الشيعة الذين يساقون بأدبيات عاطفية مفرغة من مضمونها؛ مثل حب أهل البيت وكره النواصب، والتقرب إلى الله بقتل أهل السنة؛ لأن دماء الحسين في رقبتهم إلى يوم القيامة، وتبيان أن أهل السنة هم في الحقيقة شيعة رسول الله وأهل بيته، وأنهم أحرص الناس على عترته، وعلى حفظ النبي صلى الله عليه وسلم في ذريته وأهل بيته وتكريمهم تعبدًا وديانة.

إن تحولات الخريطة الإقليمية بناء على الخطوط العرقية والمذهبية تعد الخطر الأكبر على السلم والأمن الإقليميين في المنطقة، والتحريض بين الطوائف هو الهدف الأسمى لأعداء الأمة الإسلامية، بالقضاء على بعضهم بعضًا، وبانتعاش سوق السلاح الشرقي والغربي، ويصب في النهاية في صالح إسرائيل، التي لها أحلام توسعية هي الأخرى بإنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، ولن يساعدها في تحقيق ذلك إلا حمق الأطراف الإقليمية واندفاعها نحو الانتحار الجماعي.

معلومات إضافية

عرقيات سوريا

بموجب إحصاءات عام ٢٠١٠م فإن عدد سكان سوريا يقدر بحوالي اثنين وعشرين مليوناً ونصف، بنسبة نمو طبيعي تعادل ٩, ١٪ سنوياً، أي بزيادة نصف مليون نسمة كل عام، أما نسبة الولادات فهي ٣٢ مولود لكل ألف نسمة مقابل ٤ وفيات لكل ألف نسمة أيضاً، وبمعدل أربعة أطفال لكل امرأة سورية، حوالي ٩٠٪ من سكان البلاد هم من العرب، في حين أن الأكراد يشكلون ٨٪ من السكان، وتوزع النسبة الباقية على سائر الأقليات كالأرمن والتركمان والشركس والسريان بمختلف فروعهم، إلى جانب أقليات قومية وافدة أخرى.

الطوائف السورية:

وحسب الإحصاء الرسمي عام ١٩٨٥: ١, ٧٦٪ مسلمون سنة، و ٥, ١١٪ علويون، و ٣٪ دروز، و ١٪ إسماعيليون، و ٥, ٤٪ مسيحيون، و ٤, ٠٪ شيعة اثني عشرية.. ويرى بعض الباحثين أن نسبة المسلمين السنة في سوريا لا تقل عن ٨٠٪. ويرى عبد الحلیم خدام (نائب الرئيس السابق) أن السنة مع الأكراد يمثلون نسبة ٨٥٪ إلى جانب ٩٪ من العلويين و ٥٪ من المسيحيين (بعد أن هاجر كثير منهم).

أما في التقديرات الأميركية: ٧٧٪ من السكان مسلمون سنة، و ١٠٪ علويون ومرشدون، ٣٪ دروز وإسماعيليون وشيعة اثني عشرية، و ٨٪ من السكان مسيحيون من طوائف مختلفة، وتوجد أيضاً أقلية يزيدية في منطقة جبل سنجان على الحدود مع العراق.

النصيرية:

النصيرية حركة باطنية ظهرت في القرن الثالث للهجرة، أصحابها يعدُّون من غلاة الشيعة الذين زعموا وجوداً إلهياً في علي وألوه به، مقصدهم هدم الإسلام ونقض عراه، وهم مع كل غازٍ لأرض المسلمين، ولقد أطلق عليهم الاستعمار الفرنسي لسوريا اسم العلويين؛ تمويهاً وتغطية لحقيقتهم الرفضية والباطنية.

- جعل النصيرية علياً إلهاً، وقالوا بأن ظهوره الروحاني بالجسد الجسماني الفاني كظهور جبريل في صورة بعض الأشخاص.
- لم يكن ظهور (الإله علي) في صورة الناسوت إلا إيناساً لخلقه وعبيده.
- يحبون (عبد الرحمن بن ملجم) قاتل الإمام علي ويترضون عنه؛ لزعمتهم بأنه قد خلص اللاهوت من الناسوت، ويخطئون من يلعنه.
- يعتقد بعضهم أن علياً يسكن السحاب بعد تخلصه من الجسد الذي كان يقيده، وإذا مر بهم السحاب قالوا: السلام عليك يا أبا الحسن، ويقولون: إن الرعد صوته والبرق سوطه.
- يعتقدون أن علياً خلق محمداً صلى الله عليه وسلم، وأن محمداً خلق سلمان الفارسي، وأن سلمان الفارسي قد خلق الأيتام الخمسة الذين هم:

- المقداد بن الأسود: ويعدونه رب الناس وخالقهم والموكل بالرعود.
- أبو ذر الغفاري: الموكل بدوران الكواكب والنجوم.
- عبد الله بن رواحة: الموكل بالرياح وقبض أرواح البشر.
- عثمان بن مظعون: الموكل بالمعدة وحرارة الجسد وأمراض الإنسان.
- قنبر بن كادان: الموكل بنفخ الأرواح في الأجسام.
- لهم ليلة يختلط فيهم الحابل بالنابل كشأن بعض الفرق الباطنية.
- يعظمون الخمرة، ويحتسونها، ويعظمون شجرة العنب لذلك، ويستفزعون قلعها أو قطعها؛ لأنها هي أصل الخمرة التي يسمونها (النور).
- يصلون في اليوم خمس مرات، لكنها صلاة تختلف في عدد الركعات، ولا تشتمل على سجود، وإن كان فيها نوع من ركوع أحياناً.
- لا يصلون الجمعة ولا يتمسكون بالطهارة من وضوء ورفع جنابة قبل أداء الصلاة.
- ليس لهم مساجد عامة، بل يصلون في بيوتهم، وصلاتهم تكون مصحوبة بتلاوة الخرافات.
- لهم قدّاسات شبيهة بقداسات النصارى من مثل:
 - قداس الطيب لكل أخ حبيب.
 - قداس البخور في روح ما يدور في محل الفرح والسرور.
 - قداس الأذان وبالله المستعان.
- لا يعترفون بالحج، ويقولون بأن الحج إلى مكة إنما هو كفر وعبادة أصنام !!.
- لا يعترفون بالزكاة الشرعية المعروفة لدينا - نحن المسلمين - وإنما يدفعون ضريبة إلى مشايخهم زاعمين بأن مقدارها خمس ما يملكون.
- الصيام لديهم هو الامتناع عن معاشرّة النساء طيلة شهر رمضان.
- يبغضون الصحابة بغضاً شديداً، ويلعنون أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين.
- يزعمون بأن للعقيدة باطناً وظاهراً وأنهم وحدهم العالمون بيوطن الأسرار، ومن ذلك:
 - الجنابة: هي موالة الأضداد والجهل بالعلم الباطني.
 - الطهارة: هي معادة الأضداد ومعرفة العلم الباطني.
 - الصيام: هو حفظ السر المتعلق بثلاثين رجلاً وثلاثين امرأة.

- الزكاة: يرمز لها بشخصية سلمان.
- الجهاد: هو صب اللعنات على الخصوم وفُشاة الأسرار.
- الولاية: هي الإخلاص للأسرة النصيرية وكراهية خصومها.
- الشهادة: هي أن تشير إلى صيغة (ع. م. س).
- القرآن: هو مدخل لتعليم الإخلاص لعلي، وقد قام سلمان (تحت اسم جبريل) بتعليم القرآن لمحمد.
- الصلاة: عبارة عن خمس أسماء هي: علي وحسن وحسين ومحسن وفاطمة، و(محسن) هذا هو(السر الخفي) إذ يزعمون بأنه سَقَطَ طرحته فاطمة، وذكر هذه الأسماء يجزئ عن الغسل والجنابة والوضوء.
- اتفق علماء المسلمين على أن هؤلاء النصيريين لا تجوز مناكحتهم، ولا تباح ذبائحهم، ولا يُصلى على من مات منهم ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يجوز استخدامهم في الثغور والحصون.
- يقول ابن تيمية: (هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية - هم وسائر أصناف القرامطة الباطنية - أكفر من اليهود والنصارى، بل وأكفر من كثير من المشركين، وضررهم أعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل التتار والفرنج وغيرهم.. وهم دائماً مع كل عدو للمسلمين، فهم مع النصارى على المسلمين، ومن أعظم المصائب عندهم انتصار المسلمين على التتار، ثم إن التتار ما دخلوا بلاد الإسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين إلا بمعاونتهم ومؤازرتهم).
- الأعياد: لهم أعياد كثيرة تدل على مجمل العقائد التي تشتمل عليها عقيدتهم، ومن ذلك:
 - عيد النيروز: في اليوم الرابع من نيسان، وهو أول أيام سنة الفرس.
 - عيد الغدير، وعيد الفراش، وزيارة يوم عاشوراء في العاشر من المحرم ذكرى استشهاد الحسين في كربلاء.
 - يوم المباهلة أو يوم الكساء: في التاسع من ربيع الأول ذكرى دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لنصارى نجران للمباهلة.
 - عيد الأضحى: ويكون لديهم في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة.
 - يحتفلون بأعياد النصارى كعيد الفطاس، وعيد العنصرة، وعيد القديسة بريرة، وعيد الميلاد، وعيد الصليب الذي يتخذونه تاريخاً لبدء الزراعة وقطف الثمار وبداية المعاملات التجارية وعقود الإيجار والاستئجار.
 - يحتفلون بيوم (دلام) وهو اليوم التاسع من ربيع الأول، ويقصدون به مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فرحاً بمقتله وشماتة به.

الانتشار ومواقع النفوذ:

- يستوطن النصيريون منطقة جبال النصيريين في اللاذقية، ولقد انتشروا مؤخرًا في المدن السورية المجاورة لهم.

- يوجد عدد كبير منهم أيضاً في غربي الأناضول ويعرفون باسم (التختجية والحطابون) فيما يطلق عليهم شرقي الأناضول اسم (القلز باشيه).
- ويعرفون في أجزاء أخرى من تركيا وألبانيا باسم (البكتاشية).
- هناك عدد منهم في فارس وتركستان ويعرفون باسم (العلي إلهية).
- وعدد منهم يعيشون في لبنان وفلسطين

توزيع اللاجئيين السوريين في دول الجوار:

اللاجئون السوريون: مواطنون سوريون فرّوا من سورية مع تصاعد القمع الحكومي للانتفاضة السوريّة، بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢، تم تسجيل عشرات الآلاف من اللاجئيين السوريين الفارين من سورية إلى دول الجوار خصوصاً الأردن ولبنان وتركيا، وعلى الأرجح توجد عشرات الآلاف الأخرى من اللاجئيين غير المسجلين.

المصدر:

- مُترجم عن الخارجية الأمريكية على الرابط التالي:

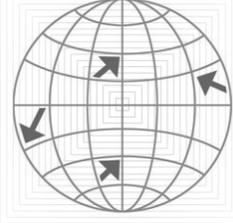
<http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3580.htm>

- كتاب (سوريا بالأرقام)، مركز اللبناني للدراسات الاستراتيجية، ج ١ ص ١٢٤، ج ٢ ص ١٢٨..
- النصيرية، إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي. موقع صيد الفوائد

<http://www.saaaid.net/feraq/mthahb/35.htm>

- الأمم المتحدة: ارتفاع عدد اللاجئيين السوريين في دول الجوار إلى ١٧٠ ألفاً، روسيا اليوم، ١٧ أغسطس ٢٠١٢.. وُصِل لهذا المسار في ١٧ أغسطس ٢٠١٢م.
- مفوضية اللاجئيين: ارتفاع حاد في عدد النازحين من سوريا، بي بي سي عربي، ١٧ أغسطس ٢٠١٢م.. وُصِل لهذا المسار في ١٧ أغسطس ٢٠١٢م.

ما بعد الانتخابات الأمريكية والسياسة تجاه الربيع العربي: حدود التغيير



طارق عثمان

باحث في الشؤون السياسية

ملخص الدراسة

تلعب مؤسسة الرئاسة دورًا مهمًا في صناعة القرار السياسي الأمريكي عامة، وصناعة السياسة الخارجية خاصة. وتجيء انتخابات العام ٢٠١٢م في توقيت حرج؛ نظرًا للتطورات التي تتمخض عن الربيع العربي، والتفاعلات التي تجري على مستوى النظام الدولي والإقليمي.

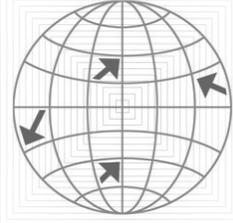
ثمة فوارق عديدة بين باراك أوباما وميت رومني، تتعلق بانتمائهم الحزبي، والسمات الشخصية لكل منهما؛ فأوباما ليبرالي برجماتي، أما رومني فينتمي للطائفة المورمونية، وقريب من اللوبي اليهودي في أمريكا.

تبنت إدارة الرئيس أوباما موقفًا/مواقف سياسية معينة، من حالات الربيع العربي؛ كان محددتها المكانة الجيو-استراتيجية لكل حالة، ولعل الحالة المصرية والسورية الحالتان الأهم.

في المجمل تبنت إدارة أوباما موقفًا داعمًا للتحول الديمقراطي، وتقبلت صعود القيادات الإسلامية للحكم في دول الربيع العربي، بالرغم من حذرها على مصالحها في المنطقة.

من المرجح ألا يحدث تغيير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه دول الربيع العربي، في حالة إعادة انتخاب أوباما أو فوز ميت رومني. وستكون الأولوية للشأن الاقتصادي المتعثر. ولو كان ثمة تغيير فسيكون محدد: هو طبيعة العلاقات المصرية-الإسرائيلية، والملف النووي الإيراني.

ما بعد الانتخابات الأمريكية والسياسة تجاه الربيع العربي: حدود التغيير



طارق عثمان

باحث في الشؤون السياسية

مقدم:

من الأمور شبه المسلّم بها بين دارسي العلاقات الدولية، على اختلاف منطلقاتهم النظرية -واقعية (كلاسيكية - جديدة) كانت، أم ليبرالية (مثالية - نيوليبرالية)، أو حتى بنائية- أن طبيعة سياسات الدولة الخارجية تعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة البيئة الداخلية لها، ونوعية التغيرات المحلية التي تجري فيها. ومن ثم، فإن دراسة طبيعة التغيرات المجتمعية في دولة ما تسهم بدرجة كبيرة في فهم طبيعة سياساتها الخارجية.^(١)

ومن المتفق عليه أيضاً: أن هناك علاقة استراتيجية مهمة بين كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة الشرق الأوسط، مرت عبر الحقب التاريخية بمنعطفات ومسارات متعددة، بحسب المتغيرات التي تطرأ على بنية النظام الدولي، من تعددية قطبية إلى قطبية ثنائية (فترة الحرب الباردة)، ثم إلى هيمنة قطبية أمريكية (بعد سقوط الاتحاد السوفييتي)؛ حيث تمثل المنطقة بؤرة صراع دولي؛ نظراً للأهمية الجيو- استراتيجية التي تحتلها. بينما قلما توقفت طبيعة هذه العلاقة على طبيعة التغيرات المحلية للمنطقة؛ إذ تتسم البيئة السياسية فيها بطابع استاتيكي صلب، صار بمثابة واقع يميز هذه المنطقة عما سواها.

ولكن جاءت أحداث ما سُمي بـ«الربيع العربي»^(٢) لتحدث شرخاً في هذا التصور؛ إذ غمرت المنطقة موجة من الانتفاضات/ الثورات^(٣)، بداية من تونس في نهايات العام ٢٠١٠م، ثم إلى مصر، ومن بعدها ليبيا واليمن، حتى وصلت سوريا. هذه الموجة التي ستزيح أنظمة سياسية استبدت بالحكم، على مر العقود الفائتة، وسيترتب عليها بناء أنظمة سياسية جديدة، في البلاد التي قامت فيها الثورات، مما سيعمل على تشكيل نظام إقليمي جديد، سيؤثر على طبيعة التفاعلات السياسية بين دول المنطقة والولايات المتحدة.

إذاً هناك متغير محلي أساس حصل في بلدان المنطقة، تتمثل في الثورات التي قامت فيها، وعليه فإن طبيعة سياسات تلك الدول سوف تتأثر بفعل هذا المتغير.

(١) للمزيد عن تأثير البيئة الداخلية على السياسة الخارجية راجع: محمد أبو زيد، أحمد، الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الاستمرارية والتغيير، كراسات استراتيجية، عدد ٢٢٩ القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠١٢م.

(٢) من أوائل من أطلقوا هذا المصطلح على الثورات العربية: أستاذ العلوم السياسية، بجامعة جورج واشنطن «مارك لينش» في مقالة له بمجلة «for-eign policy» عنوانه: «أوباما والربيع العربي» في ديسمبر ٢٠١٠م، ثم استخدمت وسائل إعلام ومركز أبحاث (عربية - غربية) هذا المصطلح. وهو مستعار من وصف الحالة الثورية التي مرت بها أوروبا في العام ١٨٤٨م. وسنستخدمه في هذه الورقة لشهرته. انظر الرابط: http://lynch.foreignpolicy.com/posts/2011/01/06/obamas_arab_sprin

(٣) ثمة جدل أكاديمي حول التسمية الأمثل لهذا الحدث؛ هل هي ثورات أم انتفاضات، ومحدد الخلاف هو مدى التغيرات التي حدثت في البنية السياسية للبلاد التي قامت فيها الثورات؛ إذ إن الثورة تقتضي تغييراً جذرياً، يفوق ذلك التغيير الناتج عن الانتفاضات.

من المرشحين لبلدان الربيع العربي، ومن ثم يحقق تصورًا صحيحًا عن سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاهه، بما يمكنه من صوغ سياسته الخارجية تجاهها، بما يتناسب مع مصلحته الوطنية.

وعليه يمكن صوغ المشكلة البحثية التي ستشتغل عليها الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما هي التغيرات المرشح حدوثها في طبيعة السياسة الأمريكية تجاه دول الربيع العربي حال فوز المرشح الجمهوري «ميت رومني»، أو إعادة انتخاب الرئيس

الديمقراطي الحالي «أوباما»؟

ويتضرع عن هذا السؤال الرئيس، مجموعة من الأسئلة الفرعية تعين في معالجة الإشكالية، لعل أهمها الآتي:

- ما دور مؤسسة الرئاسة الأمريكية، في صناعة السياسة الخارجية؟
- ما طبيعة موقف/ مواقف إدارة «أوباما» من الربيع العربي؟
- ما هي الاختلافات الشخصية والحزبية بين أوباما ورومني؟
- ما هي رؤية كل من أوباما ورومني لمنطقة الشرق الأوسط؟

وفيما يخص منهج الورقة، فنستعين «باقتراب النخبة» (Elite Approach): حيث نعتبر فوز «ميت رومني»، أو إعادة انتخاب «باراك أوباما»، بمثابة تغيير في النخبة الحاكمة (في حالة فوز «رومني» قد يكون التغيير كليًا، وفي حالة فوز «أوباما» يحتمل أن يكون هناك تغيير نسبي)، بما تحمله كل نخبة من تصورات وتفضيلات سياسية، تتبني على أساسها قراراتها السياسية، وتتحدد على أساسها سياستها الخارجية.

وتنطلق الورقة من فرضية تبغي اختبارها يمكن

كما أن ثمة متغيرًا داخليًا آخر مُرشح للحدوث، في الطرف الثاني لهذه العلاقة (الولايات المتحدة)، يتمثل في انتخابات الرئاسة في نهايات العام ٢٠١٢م بين المرشح الديمقراطي «بارك أوباما» والجمهوري «ميت رومني» حيث سيمثل فوز مرشح الجمهوريين

ميت رومني، متغيرًا سيؤثر على توجه السياسة الخارجية الأمريكية عامة، وسياساتها تجاه الشرق الأوسط خاصة. وأيضًا قد يصحب إعادة انتخاب الرئيس «أوباما» بعض التغيرات على طبيعة السياسة الخارجية لإدارته.

هذا، وقد تعاملت إدارة «أوباما» بنمط سياسي معين مع المنطقة، منذ اندلاع الثورات/الانتفاضات العربية، وإلى الوقت الراهن؛ إذ اتخذت مجموعة من المواقف السياسية حيال هذه الثورات/الانتفاضات، اختلفت من حالة لأخرى، بحسب الأهمية الجيو-سياسية لكل حالة، بالنسبة للولايات المتحدة.

ولكن ما التغيرات التي قد تحدث في هذا النمط السياسي بعد الانتخابات الأميركية وفوز «ميت رومني» أو إعادة انتخاب «باراك أوباما»؟

انطلاقًا من هذه المقولة النظرية: «أن التغيرات المحلية داخل الدول تسهم في تحديد طبيعة سياستها الخارجية»، والمتمثلة في: متغير الثورة في البلدان العربية، وانتخاب إدارة جديدة/ إعادة انتخاب الإدارة الحالية، في الولايات المتحدة، تأتي أهمية هذه الورقة البحثية نظريًا وعمليًا:

فمن الناحية العلمية: ستساعد الدراسة في التنظير لأثر التغيرات التي يحدثها التغيير في النخب الحاكمة لبلد ما على السياسة الخارجية لها.

ومن الناحية العملية: ستحاول الدراسة أن تقدم لصانع القرار العربي توضيحات حول ماهية رؤية كل

الاقتصادية، والقوة الناعمة^(٢). وكذلك طبيعة القيادة السياسية، والنخبة الحاكمة؛ فبالنسبة لطبيعة القيادة السياسية: تختلف كيفية بلورة محددات المصلحة الوطنية للدولة، من طبيعة لأخرى؛ ففي نظام أوتوقراطي يشكل الحاكم محددات المصلحة الوطنية على أساس تصورات الشخصية وقناعاته؛ إذ لا توجد مؤسسات رقابية يمكنها الاعتراض بله المشاركة في صوغ هذه المحددات. بينما في النظام الديمقراطي؛ حيث المؤسسة في صناعة القرار، تشارك العديد من المؤسسات في صوغ محددات المصلحة الوطنية، وتخضع القيادة الحاكمة للرقابة.

كذلك تُعتبر نوعية النخبة الحاكمة متغيراً مهماً في عملية تحديد ماهية المصلحة الوطنية؛ حيث تختلف النخب فيما بينها، في تقدير المخاطر الأمنية، وتحديد الدول التي تمثل خطراً على الأمن القومي، وتلك التي لا تمثل خطراً. كما تمثل الأيديولوجيا التي تحملها النخبة محددًا مهمًا لطبيعة التغيرات، في السياسة الخارجية، التي يحدثها تغير النخب الحاكمة؛ فمثلاً يمكن أن نلاحظ التغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية الإيرانية، عقب قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م؛ حيث تغيرت السياسة الخارجية الإيرانية، بطريقة جذرية؛ فبعدما كان الشاه الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة (شرطي المنطقة)، إذ بالنظام الجديد يسمي الولايات المتحدة، بأنها الشيطان الأكبر!

وكذلك نلاحظ التغير الذي حدث في سياسة مصر الخارجية، بعدما تولى الرئيس «أنور السادات» الحكم بعد «جمال عبد الناصر»؛ إذ تم تحويل اتجاه مصر الاستراتيجي من الشرق (الاتحاد السوفيتي) إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك يمكن أن نلاحظ التغير الذي حدث في السياسة الخارجية الأمريكية

صوغها كالاتي: «السياسة الخارجية الأمريكية الحالية تجاه دول الربيع العربي لن يحدث فيها تغيرات جذرية في حالة فوز «ميت رومني»، أو إعادة انتخاب «أوباما». وإن كان ثمة تغيير فسيكون نتيجة لتغيير في سياسة التعامل مع الملف الإيراني، أو وقوع ما يوتر العلاقة بين مصر وإسرائيل».

النخبة والمصلحة الوطنية:

يمكن مقارنة الأثر الذي يحدثه التغيير في النخب الحاكمة على السياسة الخارجية للدول، من منظور المدرسة الواقعية، من خلال مفهوم رئيس عند منظري الواقعية، هو «المصلحة الوطنية» (national interest). وقد تنوعت تعريفات هذا المفهوم، الذي تعود جذوره التاريخية إلى ما بعد صلح وستفاليا في ١٦٤٨م، ثم اشتهر على يد «تشارلز بيرد» (Charles A. Beard) في ثلاثينيات القرن العشرين، ولكن كل هذه المقاربات للمفهوم بدرجة أو بأخرى تدور حول: «الإطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية، والموجه الأساس لها. فالمصلحة الوطنية أشبه بالبوصلية التي تحدد سلوك الدولة الخارجي، وتوجهاتها على الصعيد الدولي. والمصلحة الوطنية تتضمن بهذا المعنى مدى واسعاً من المصالح، يمكن بلورتها في إطار ثلاثة محاور أساسية هي:

١- الأمن.

٢- الرفاهية الاقتصادية.

٣- الحفاظ على الهوية والقيم الوطنية»^(١).

هذا، وثمة عوامل كثيرة تتداخل في بلورة المصلحة الوطنية لدولة ما؛ لعل أهمها وضع الدولة في النظام الدولي، بما تملكه من قدرات القوة العسكرية،

(٢) مصطلح القوة الناعمة (soft power) طوره أستاذ العلوم السياسية «جوزيف ناي» في مقابل القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية)، ومؤخراً (٢٠٠٨م) طور «ناي» مصطلح جديد هو «القوة الذكية» (smart power) يجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

(١) الشيخ، نورهان. المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. ط ٢٠١٠م، ص ٩ وما بعدها.

تشكل من المحكمة العليا^(٢)، والمحاكم الفيدرالية الأدنى والتي يعينها الكونجرس.

أما السلطة التشريعية فتتمثل في الكونجرس^(٣)، والذي يتكون بدوره من مجلسين: مجلس الشيوخ، ومجلس النواب. والوظيفة الأساسية للكونجرس هي: إصدار وتشريع القوانين، ولكن أيضاً له سلطة استشارية وسلطة التصديق في أمور، مثل المعاهدات، وتعيين السفراء، وسلطة إعلان الحرب، وسلطة إقرار الميزانية العامة لمالية الدولة. وكذلك إدارة التجارة الداخلية والخارجية.^(٤)

أما السلطة التنفيذية (وهي ما يعينها في هذا المقام)، فقد نصت المادة الثانية من الدستور الأمريكي، على أن «السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية»^(٥)، ويكون الرئيس رئيساً للدولة، وكذلك رئيساً للحكومة، ويقوم الرئيس باختيار وزرائه (ويسمون سكرتيري الرئيس).

أما عن اختصاصات الرئيس التي كفلها الدستور، فإن واضعي الدستور صاغوها بشيء من الغموض، ويبدو أن هذا الغموض كان متعمداً، بغرض إعطاء الرئيس مساحة من الحرية للتجاوب مع المتغيرات الداخلية والخارجية. وبسبب ذلك فقد اتسع دوره وأصبح محورياً، ولاسيما في الشؤون الخارجية^(٦).

ومن هنا تأتي أهمية دراسة تغير النخبة الحاكمة لمؤسسة الرئاسة في التأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة؛ حيث تتمتع مؤسسة

(٢) تتكون من رئيس وثمانية قضاة، يعينهم الرئيس ويوافق عليهم مجلس الشيوخ، وهي بجانب الفصل القضائي تنظر في دستورية القوانين والتشريعات.

(٣) كلمة كونجرس تعني: مؤتمر، وتُطلق على المؤسسات التشريعية في الولايات المتحدة.

(٤) عواد، عامر هاشم. دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢٠١٠م، ص ٧٤.

(٥) الفقرة السابعة من المادة الثانية من الدستور.
(٦) المرجع السابق ص ٧٨.

بعد صعود نخبة «المحافظين الجدد»^(١) للحكم في ظل إدارة «جورج بوش» الابن.

هذا، وثمة ملاحظة مهمة ينبغي التأكيد عليها، تتعلق بكون الدولة التي تكون صناعة القرار السياسي فيها تتم بطريقة مؤسسية، في ظل نظام ديمقراطي، تنعم المصلحة الوطنية فيها بقدر كبير من الثبات والاستمرارية، بغض النظر عن تداول السلطة فيها، ومن ثم فإن تغيير النخبة الحاكمة قد ينتج عنه تغيير نسبي في السياسة الخارجية، ولكن تظل هناك أسس ثابتة من السياسات التي حددتها المصلحة الوطنية لا يمكن المساس بها.

أولاً: صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.. دور مؤسسة الرئاسة:

في هذا القسم تحاول الورقة أن تلقي الضوء على طبيعة الدور الذي تضطلع به مؤسسة الرئاسة الأمريكية في صناعة السياسة الخارجية. وكذلك تأثير شخصية الرئيس عليها؛ وذلك لأن المتغير الذي نريد دراسة أثره، على العلاقات الأمريكية العربية، متمثل في تغيير نوعية النخبة الحاكمة لهذه المؤسسة.

١- مؤسسة الرئاسة والسياسة الخارجية.. الصلاحيات الدستورية:

يعتمد النظام السياسي الأمريكي على مبدأ الفصل بين السلطات؛ حيث تتوزع السلطة على ثلاث مؤسسات منفصلة، تتفاعل فيما بينها بالمشاركة والمراقبة، لضبط النظام السياسي، وصوغ السياسات العامة. هذه المؤسسات هي: السلطة القضائية، السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية. فالسلطة القضائية

(١) المحافظون الجدد (neoconservatives): تيار فكري يتخذ من فلسفة «ليني شتراوس» منطلقاً له، ومن أبرز منظريه «دانيل بيل» و«إرفينج كريستول» و«بول ولفويتز» و«روبرت كاجان» تمكنت من الصعود في ظل إدارة بوش الابن. وللمزيد عنهم راجع: عبد الحفيظ، علاء، الأيديولوجيا المحافظة الجديدة في الولايات المتحدة، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ط ٢٠٠٦م.

الطريقين يتفادى الرئيس إقحام الكونجرس في هذا الشأن.^(٤)

مما سبق يتضح كيف تمتلك مؤسسة الرئاسة قدرة تأثيرية عالية، في صوغ السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن هذه القدرة لا تنفي وجود عناصر أخرى تتداخل في صنع القرار السياسي الأمريكي، مما يجعلها عملية معقدة. من أهم هذه العناصر:

- مجلس الأمن القومي.
- وكالة الاستخبارات المركزية (CIA).^(٥)
- وزارة الدفاع (البنطاجون).
- جماعات الضغط/ المصالح (lobby).^(٦)
- الرأي العام.
- مراكز الفكر (think tanks).^(٧)

٢- شخصية الرئيس والسياسة الخارجية.. حدود التأثير:

تتنوع مستويات التحليل في دراسة العلاقات الدولية، فثمة مستوى نسقي/ نظامي (system level)، تكون وحدة التحليل فيه هي النظام الدولي. بينما يعتمد مستوى ثان الدولة وحدة التحليل الرئيسة (Unit Level). وثالث هذه المستويات يتخذ من الأفراد وحدة التحليل الأساسية (First Image)؛ حيث يدرس طبيعة النخبة الحاكمة، وتوجهاتها الأيديولوجية، وتأثير ذلك على صناعتها للسياسة الخارجية. وهذا المستوى الأخير تبرز أهميته هنا؛ حيث نعالج تأثير التغيير في

(٤) عواد، مرجع سبق ذكره ص ١١٦ وما بعدها.

(٥) عن دورها يراجع: واينر، تيم، إرث من الرماد، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠١٠م.

(٦) وأهمها بالطبع اللوبي اليهودي، وللمزيد عنه راجع:

Walt, Stephen, Mearsheimer, John. The Israel lobby and U.S. foreign policy. Harvard university, 2006

وكذلك: بتراس، جيمس، سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ت:

حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ط١، ٢٠٠٧م.

(٧) من أهمها: مجلس العلاقات الخارجية (CFR)، المركز الدولي للدراسات السياسية والاستراتيجية (CSIS)، مركز كارنيجي، معهد بروكينجز، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ومؤسسة راند.

الرئاسة من بين باقي المؤسسات وسلطات تمكنها من التحكم في طبيعة السياسة الخارجية. وغالباً ما تنحصر هذه السلطات في:

أ- إدارة العلاقات الخارجية:

فقد نص قرار المحكمة الفيدرالية العليا في العام ١٩٣٦م على أن «الرئيس الأمريكي هو العنصر الوحيد للأمة في علاقتها الخارجية، وهو الممثل الوحيد في مواجهة الدول الأخرى»، وكذلك نجد الرئيس نيكسون يقول: «إن الرئاسة هي التي تصنع السياسة الخارجية».^(١)

ب- قيادة العمليات العسكرية:

ينص الدستور الأمريكي على أنه «يكون الرئيس القائد الأعلى للجيش وأسطول الولايات المتحدة»، فالمؤسسة العسكرية تخضع تماماً لمؤسسة الرئاسة؛ إذ له الحق في إرسال القوات إلى خارج البلاد، أو استعمال القوة العسكرية عند الضرورة. وله أيضاً سلطة الأمر باستخدام الأسلحة النووية.

ولكن بالرغم من ذلك؛ فالدستور ينص على أن سلطة إعلان الحرب هي للكونجرس^(٢)؛ إذ لجأ الكونجرس إلى تنظيم العمليات العسكرية خارج الحدود، عبر إصدار قانون سلطات الحرب في ١٩٧٣م.^(٣)

ج- إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات:

وهذه السلطة تستلزم مصادقة مجلس الشيوخ، ولكن الرئيس يتحایل على هذا الشرط عن طريق: ما يسمى بالاتفاقيات التنفيذية، والتي يعقدها الرئيس مع الدول الأجنبية من دون مشورة مجلس الشيوخ. أو عن طريق البيانات السياسية؛ حيث يصدر الرئيس بياناً يحدد به موقف إدارته من معاهدة ما، وبذلك

(١) المرجع السابق ص ١١١.

(٢) المادة الأولى الفقرة الثامنة من الدستور.

(٣) الخبرة التاريخية تثبت أن الرئيس يستطيع التحايل على هذه السلطة بسبب الجدل والغموض الدستوري حول هذا النص.



بينما قد تغير الوضع تمامًا بدخول بوش الابن للبيت الأبيض في العام ٢٠٠٠م؛ فالخلفية الدينية لشخصية بوش، جعلته يخلط الدين بالسياسة إلى درجة لم يسبقه إليها رئيس سابق؛ فمثلاً نجده يبرر غزوه للعراق بالآتي: «لقد زارني الله في البيت الأبيض، وبارك لي الحرب على العراق»^(٢).

وكذلك نجد بوضوح التأثير الذي أحدثته تمكين المحافظين الجدد من إدارته^(٣)؛ إذ دفعوا بالسياسة الخارجية الأمريكية بعيداً عما أراد لها كلينتون؛ فبدل التوجه نحو العزلة توجهت أمريكا نحو بناء نظام عالمي جديد، يمثل القرن الأمريكي، حيث تهيمن أمريكا على هذا النظام. وكذلك عادت المكانة للمؤسسة العسكرية، والتي دُفعت نحو خوض الحروب الاستباقية/ الوقائية، فغزت أفغانستان والعراق.

وعليه فإن لشخصية الرئيس (خلفيته الدينية-أيديولوجيته-سماته الشخصية) دوراً مهماً في طبيعة

مؤسسة الرئاسة على السياسة الخارجية.^(١)

وبتطبيق هذا المستوى التحليلي على الحالة الأمريكية، يتضح قدر التأثير الذي قد يحدثه التغيير في شخصية الرئيس على طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ويمكن اتخاذ الفرق بين إدارة « كلينتون » وإدارة « بوش الابن » في السياسة الخارجية نموذجاً جلياً لهذا التأثير؛ فالرئيس كلينتون ذو الشخصية المعادية للحروب عامة، والتي تسببت في توتر علاقته مع المؤسسة العسكرية؛ حيث قلل مخصصات الدفاع من الميزانية، في مقابل الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والخدمية. ودعا إلى عزلة الولايات المتحدة، والتقليل من التدخلات الخارجية لها، مقاوماً التيار اليميني المحافظ، الذي كان يسيطر على الكونجرس وقتئذ.

(١) تبلور مفهوم «مستويات التحليل» على يد: كينيث والتز، وطور فيها ديفيد سنجر، وللمزيد راجع: إبراهيم، ماجدة. التحولات المتتالية في مستويات التحليل في نظرية العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، عدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢م.

(٢) نقلاً عن عواد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨.

(٣) أهمهم نائبه: ديك تشيني، ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد.

السياسة الخارجية التي تتبناها إدارته.

ثانياً: أوباما ورومني.. أهم التمايزات:

في هذا القسم من الورقة نحاول رصد أهم التمايزات بين كل من أوباما ورومني، على المستوى الشخصي، والمستوى الحزبي، مما يساعد في بحث إمكانات التغيير التي قد تحدث على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الربيع العربي.

١- الفيل والحمار.. فوارق محدودة الأثر: (١)

هل يمكن مقارنة التمايزات بين أوباما ورومني، من خلال الانتماء الحزبي لكليهما؟ في الواقع إن طبيعة الحياة الحزبية في النظام السياسي الأمريكي، لا تسهم بقدر كافٍ في تحديد هذه التمايزات للآتي:

- يسيطر على النظام الحزبي في الولايات المتحدة حزبان: الحزب الديمقراطي، والحزب الجمهوري؛ حيث إن طبيعة النظام الانتخابي يمنع بروز أي حزب ثالث، ومن ثم فكل الحزبين يعمل على صوغ خطاب سياسي، يغطي كل توجهات ومتطلبات الشعب الأمريكي الذي يمتاز بتعددية طائفية وثقافية. هذا الوضع يجعل الفوارق المفصلية بين الحزبين غير واضحة؛ إذ لا يحمل الحزب فكرة واضحة ومحددة مختلفة تماماً عن الحزب الآخر، لدرجة جعلت من الانتقال من حزب لآخر أمراً سهلاً.

- ظهور جماعات الضغط أثير على دور الأحزاب السياسية؛ إذ صارت هي من يقوم بالضغط على صانعي القرار في الكونجرس بدلاً من الأحزاب.

- كل حزب لا يتشكل من كتلة واحدة، وإنما يوجد بداخله عدد كبير من التوجهات الفكرية، ومن ثم لا يمكن الجزم بكون الجمهوريين محافظين أو يمينيين بإطلاق. كما لا يمكن وصف الديمقراطيين بكونهم

(١) عن طبيعة الحزبين والفوارق بينهما ووظيفتهما في النظام السياسي الأمريكي راجع: السليمي، منصف، صناعة القرار السياسي الأمريكي، واشنطن: مركز الدراسات العربي- الأوربي، ط ١٩٩٧م، ط ٢٢٢-٢٢٨.

ليبراليين أو يساريين بإطلاق.

فمثلاً نجد داخل الحزب الجمهوري أكثر من تيار مثل: المحافظين الجدد وحزب الشاي. ولكن على وجه العموم يوصف الحزب الجمهوري بكونه يمينياً متوسطاً ومحافظاً. ويوصف الحزب الديمقراطي بكونه يسارياً متوسطاً وليبرالياً، ولكن هذا لا ينفي التعددية المتحققة داخل كل حزب.

- كلا الحزبين يتحرك من قاعدة المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، ومن ثم فإن ممارسات الحزبين بعدما يصل أي منهما للسلطة، ليس بينهما فوارق كبيرة؛ لأن ثمة ثوابت تحدد صناعة السياسة الأمريكية عامة، بغض النظر عن الحزب الحاكم.

مما سبق يتضح أن الانتماء الحزبي لكل من أوباما ورومني لا يعتبر محددًا كافيًا للفوارق بينهما، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليه في بيان أية تغيرات يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية الأمريكية حال فوز رومني أو إعادة انتخاب أوباما. وبالتالي يلزم مقارنة تلك التمايزات من خلال النظر إلى الفوارق الشخصية بينهما (كما يقتضي اقتراب النخبة) بغض النظر عن الانتماء الحزبي كالاتي:

أ- أوباما ورومني: السياسي والاقتصادي:

من اليسير تحديد الفوارق الشخصية بين كل من أوباما ورومني؛ إذ إن نقاط التشابه بينهما تكاد تكون معدومة!

ب- بارك أوباما: سياسي استثنائي:

فأوباما هو الرئيس رقم ٤٤ للولايات المتحدة الأمريكية، وأول أمريكي من أصل إفريقي يصل للمكتب البيضاوي. ويمكن القول بأن الرئيس أوباما قد تمتع بتجربة سياسية يمكن وصفها بالثرية عند المقارنة بغريمه رومني؛ فقد انتُخب أوباما في العام ١٩٩٦م عضوًا بمجلس شيوخ ولاية إلينوي، ثم في العام ٢٠٠٤م فاز في انتخابات الكونجرس كمرشح

(يمارس التبشير) ومن ثمّ فله مواقف متشددة من بعض القضايا المثيرة للجدل، والتي تؤثر في توجهات الناخب الأمريكي التصويتية؛ مثل: تقنين الإجهاض، وقضايا مثليي الجنس.

بينما أوباما ليس بهذا الثراء، ومن ثمّ يعتبر قريباً من الطبقة المتوسطة، ومن الأقليات العرقية (الإفريقية في المقام الأول). وكذلك هو شخص ليبرالي وبرجماتي، يمكنه استقطاب مختلف التوجهات الفكرية والدينية. ومن ناحية ثانية فأوباما يمتاز بقدر كبير من الخبرة والكفاءة فيما يخص السياسة الخارجية، مقارنةً بغيره رومني، الذي يكاد يكون معدوم الخبرة في هذا المجال.

٢- أوباما ورومني.. النظرة تجاه الشرق الأوسط:

ثمة نقاط مهمة ينبغي التأكيد عليها، قبل تناول وجهتي نظر أوباما ورومني تجاه الشرق الأوسط:

- أن قضايا السياسة الخارجية لا تحتل مكانة بارزة في العقلية الانتخابية للمواطن الأمريكي، على عكس القضايا الاقتصادية، ففي استطلاع أجراه مركز بيو (pew research center)، أشار ٨٦٪ من الناخبين الأمريكيين أن الاقتصاد سيلعب دوراً مهماً في تحديد أصواتهم، بينما ٥٢٪ فقط عبروا عن اهتمامهم بالسياسة الخارجية. فقط تبرز أهمية السياسة الخارجية، في السياق الانتخابي، عند وقوع أحداث كبيرة يكون لها حضور سياسي وإعلامي (قضية رهائن السفارة الأمريكية في طهران ١٩٧٩م).^(٢)

- لا بد من التمييز بين الخطاب الانتخابي الذي يصدر عن المتنافسين على المكتب البيضاوي، فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية، وبين السياسة الخارجية الفعلية التي سيتم تطبيقها حال فوز أحدهما؛ فالخطاب الانتخابي في الغالب يكون موجهاً للاستهلاك المحلي؛ بغرض إرضاء المانحين

(٢) تكاد تكون هذه القضية هي السبب في فوز الجمهوري ريجان على حساب الديمقراطي جيمي كارتر حينها.

للحزب الديمقراطي، ليصبح أول أمريكي من أصول إفريقية يصل للكونجرس. ثم في العام ٢٠٠٧م عزم على خوض انتخابات الحزب الديمقراطي، على منصب مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية (منافساً لهيلاري كلينتون)، ليفوز بالفعل، وليخوض انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٨م ليفوز بفارق كبير على منافسه الجمهوري جون ماكين.

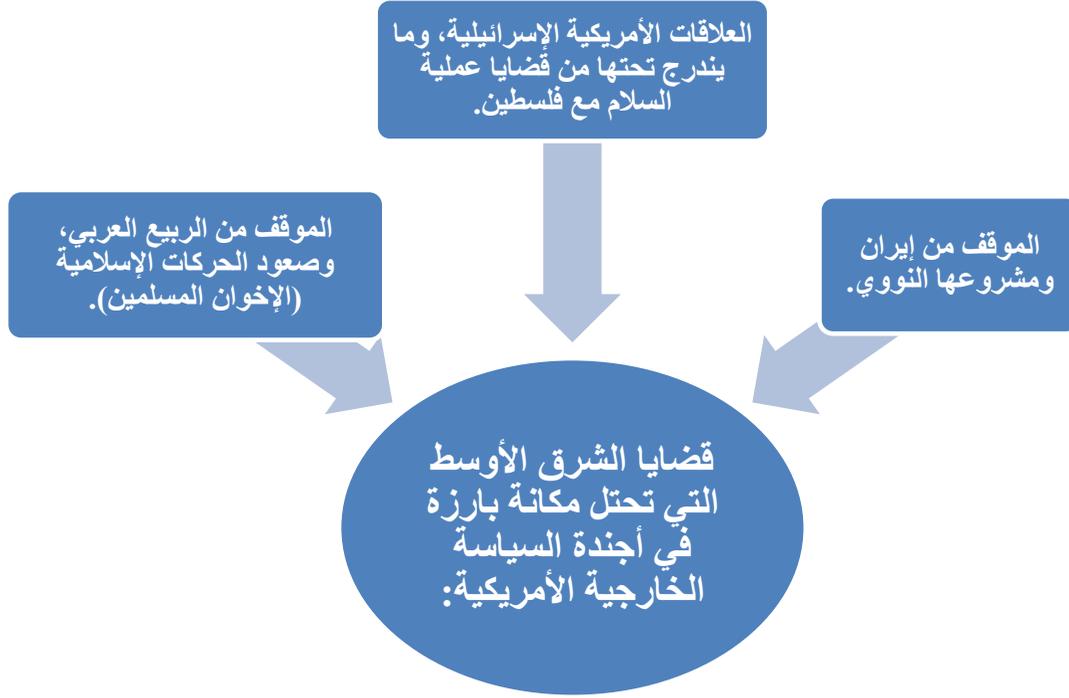
ج- ميت رومني: السياسي القادم من عالم المال:

إذا كان أوباما يعتبر حالة استثنائية، فغيره ميت رومني يملك هو الآخر بعض السمات الخاصة؛ أولها انتماء رومني لطائفة المورمون، واشتغاله بالتبشير بها. وثانيها كونه رجلاً فاحش الثراء، انخرط في عالم المال والأعمال بقوة؛ فهو المدير التنفيذي لشركة بان كايبتال (واحدة من أكبر شركات الاستثمار في العالم، تأسست في ١٩٨٤م).

في العام ١٩٩٤م قرر رومني دخول عالم السياسة، فترشح لمنصب حاكم ولاية ماساتشوستس ولكنه لم ينجح. ولكنه حاول مرة ثانية في العام ٢٠٠٣م، ونجح بالفعل ليصير حاكماً للولاية حتى ٢٠٠٧م. ثم في ٢٠٠٨م قرر المنافسة على منصب مرشح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية ولكنه خسر أمام جون ماكين، والذي خسر بدوره أمام باراك أوباما. وفي العام ٢٠١٢م قرر المنافسة على نفس المنصب مع كل من: ريك سانتروم، رون بول، ونيوت جينجريتش، وقاد فاز بالفعل ليصير مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة في ٢٠١٢م.

هذا وثمة فوارق شخصية واضحة بين الرجلين؛ فرومني رجل ثري لا يعرف كيف يشعر بالفقر، ومن ثمّ فهو بعيد عن مشاكل الطبقة المتوسطة، ومؤيدوه معظمهم من الطبقة الثرية^(١). وكذلك هو رجل متدين

(١) تم تسريب فيديو لرومني في لقاء مع بعض مؤيديه الأثرياء في الحملة الانتخابية، يتهم فيها على الأمريكيين الفقراء، يصفهم بأنهم يعيشون بعقلية الضحايا؛ إذ يريدون أن تتفق عليهم الدولة. انظر الرابط: <http://www.france24.com/ar/20120918->



- الموقف من الربيع العربي، وصعود الحركات الإسلامية (الإخوان المسلمين خاصة).

هل يمكننا القول: إن ثمة فروقاً بين أوباما ورومني، فيما يخص هذه القضايا؟

أ- أوباما: سطوة الواقع:

بالنسبة لباراك أوباما، فقد كان جوهر حملته الانتخابية في ٢٠٠٨م، يبنى على تغيير الصورة السلبية التي رسختها إدارة الرئيس جورج بوش عن الولايات المتحدة، في منطقة الشرق الأوسط (بالخصوص بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م). ومن ثم راح بعد توليه الرئاسة، يعد بنمط جديد من العلاقات مع المنطقة، يبنى على الثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل (خطاب جامعة القاهرة ٢٠٠٩م). وبغض النظر عن نوايا أوباما فإن الأمر الواقع اقتضى أن لا تتغير سياسة الولايات المتحدة مع المنطقة بدرجة جذرية، وشاهد ذلك ما يلي:

- فالقوات الأمريكية لم تُسحب من أفغانستان، وكذلك انسحابها من العراق كان مؤقتاً سلفاً.

والممولين للحمالات الانتخابية، وجماعات الضغط/ المصالح (اللوبي اليهودي أهمهم)، بينما السياسة الفعلية تتحكم فيها عوامل مركبة ومتداخلة، تضبطها المصلحة الوطنية للولايات المتحدة.

- أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتي تحدها المصلحة الوطنية، والأمن القومي الأمريكي، (خصوصاً السياسة تجاه الشرق الأوسط) تتسم بنوع من الثبات والاستمرارية، بغض النظر عن نوعية الإدارة الحاكمة (جمهورية/ديمقراطية)، ولكن هذا لا يمنع تأثر طبيعة هذه السياسة بحسب طبيعة الرئيس الحاكم، ومن ثم لا بد من الأخذ في الاعتبار الفروق البينية بين مرشحي الرئاسة (مهما كانت دقيقة).

إن قضايا الشرق الأوسط التي تحتل مكانة بارزة، في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، تتمثل في:

- العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وما يندرج تحتها من قضايا عملية السلام مع فلسطين.

- الموقف من إيران ومشروعها النووي.

ولكن في نفس الوقت يسعى أوباما إلى تخفيض زيادة أعداد الجنود. الإنفاق العسكري.

- يبدو أن رومني ينعم بعلاقة شديدة الأواصر

مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة (الأيبيك)^(١) بالخصوص، فقد نصحه بزيارة إسرائيل حينما كان حاكماً لولاية ماساتشوستس في ٢٠٠٧م، ثم زارها في ٢٠١٢م في سياق الحملة الانتخابية.

وعليه يمكن أن نلاحظ أن خطاب رومني تجاه إسرائيل

أكثر حميمية من خطاب أوباما؛ فنجد مثلاً يقول: «لن يكون هناك فرق بيننا وبين حليفنا إسرائيل». - «إن الخطوات التي سأخذها ستكون خطوات توصي بها وتدعمها القيادات الإسرائيلية». - «سأرفع سماعة الهاتف وأتصل بصديقي بيبي نتانياهو، وأقول له: ماذا تريد مني أن أفعل؟»^(٢)

ومن ثم يمكننا أن نقول: إن رومني أقرب إلى تل أبيب من أوباما، وعليه ستكون مواقفه أكثر اتساقاً مع الحكومات الإسرائيلية، فيما يخص قضايا السلام مع فلسطين.

أما فيما يخص المسألة الإيرانية، وهي مبنية بدرجة كبيرة على طبيعة علاقته مع إسرائيل، فرومني يتبنى خطاباً حاداً تجاه إيران؛ مؤكداً على عدم إمكانية السماح لطهران بتملك السلاح النووي، حتى لو كانت الحرب هي الحل الوحيد. وعليه فإن رومني يبدو أكثر جرأة من أوباما في مسألة شن حرب على إيران، وفي هذا السياق يقول رومني:

- «لدينا القدرة عسكرياً على أن نغيّر خططهم

- وبالنسبة للقضية الفلسطينية فلم تراوح عملية السلام مكانها، وإن كان ثمة ضغط مارسته إدارة أوباما على إسرائيل، كيما تتحرك قُدماً في اتجاه عملية السلام، ولكن قوبل هذا الضغط بمقاومة شرسة من حكومة نتياهو اليمينية.

- أما فيما يخص المسألة الإيرانية، فتبنت إدارة أوباما استراتيجية تنبني على: فرض عقوبات قاسية (اقتصادية في المقام الأول) على النظام الإيراني، بالتوازي مع السير في الطريق الدبلوماسي، بغرض تجنب خيار الحرب (الذي تدفع نحوه إسرائيل الإدارة الأمريكية).

ب- رومني: أكثر تشدداً:

بالنسبة لرومني فالرجل ليس لديه خبرة بقضايا السياسة الخارجية، مقارنة بأوباما، ومن ثم لا نملك غير مواقفه المعلنة في سياق الحملة الانتخابية، ومع مراعاة النقطة المهمة التي أثرناها آنفاً: من كون التصريحات الدعائية، لا يعتمد عليها بدرجة كبيرة (ولكن تؤخذ في الاعتبار) في استشراف ماهية السياسة الخارجية لمرشح بعد وصوله للبيت الأبيض.

ومن هذه المواقف يمكننا إبراز الآتي:

- يحرص رومني على عدم نقد الرئيس بوش في قرار الحرب على العراق، كما يدعو لعدم التسرع في سحب القوات الأمريكية من هناك. وفي نفس الوقت يتبنى رومني مقاربة تروم زيادة القوى العسكرية الأمريكية، وزيادة الإنفاق على التسليح ليصل إلى ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، وكذلك

(١) لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية - American Israel Pub-lic Affairs Committee (AIPAC)

(٢) التصريحات نقلت عن: جهشان، خليل، قضايا الشرق الأوسط بين أوباما ورومني، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة تقارير ٢٠١٢م، ص ٥.

بشأن اقتناء السلاح النووي».

- «تغيير النظام الإيراني سيصبح ضروريًا في نهاية المطاف»^(١).

وعليه إجمالاً يمكن القول: إن رومني يتبنى رؤى أكثر تشددًا تجاه إيران، مقارنة بأوباما. كما أنه يبدي دعمًا وتوافقًا كبيرين مع إسرائيل مقارنة بأوباما. مما قد ينعكس على السياسة الخارجية الأمريكية حال فوزه في الانتخابات الرئاسية.

ثالثًا: ما بعد انتخابات ٢٠١٢م.. مسار السياسة تجاه الربيع العربي:

في هذا القسم من الورقة، نحاول أن نرصد طبيعة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الأمريكية تجاه دول الربيع العربي، بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في ٢٠١٢م:

١- أوباما والربيع العربي.. سياسة التكيف:

تعاملت إدارة أوباما مع الربيع العربي، بدرجة عالية من البرجماتية، بغرض التكيف مع الواقع الجديد، بما يحفظ لها مصالحها في المنطقة، بعدما أطلحت الشعوب العربية بأنظمة حكم سلطوية، كانت على علاقات قوية مع أمريكا، وتضمن لها مصالحها الحيوية في المنطقة. وقد تجلت هذه البرجماتية كالآتي:

- قررت الولايات المتحدة أن تستسلم لموجة التغيير، وتتعامل معها كواقع لا مفر منه، ومن ثم عليها ألا تقاومه، بل لا بد أن تتبنى خيار دعم الديمقراطية، وتقف في صف الشعوب المنتفضة (بغرض حفظ مصالحها في المقام الأول). كان هذا القرار بعد قدر من الارتباك في المواقف، في حالة كل من تونس ومصر، ولكن بعد التيقن من فشل خيار دعم نظام بن علي، ومبارك، قررت التخلي عنهما تمامًا،

(١) المرجع نفسه ص ٦، ٧.

ودعتهما للرحيل.

- في الحالة الليبية انقلب الأمر إلى حرب بالفعل، ودعمت الولايات المتحدة التدخل العسكري، تحت غطاء الأمم المتحدة وحلف الناتو، كيما يسقط نظام القذافي.

- في الحالة اليمنية، دعمت الولايات المتحدة انتقال السلطة، بحسب صيغة معينة (المبادرة الخليجية)، ولكن تركزت تصدق المشهد لدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية).

- أما في الحالة السورية، فالإدارة الأمريكية قد تبنت كسابقها خيار تنحي الرئيس الأسد، لكنها لم تكن تستطيع/ تريد القيام بتدخل سياسي أو عسكري، يمكنها من تيسير عملية التنحي هذه؛ وذلك نظرًا للتعقيدات المحلية، والإقليمية والدولية التي تحيط بالمسألة السورية (دعم كل من روسيا وخلفها الصين، ثم إيران لنظام الأسد). وكذلك لطبيعة الوضع الداخلي الأمريكي.

إجمالاً يمكن القول: إن إدارة أوباما، قد تبنت خيار دعم عمليات التحول الديمقراطي، في دول الربيع العربي، وتقبلت القوى السياسية الجديدة، والتي كانت في الغالب إسلامية التوجه؛ إذ فاز مرشح الإخوان المسلمين (محمد مرسي) بأول انتخابات رئاسية حرة في مصر، وكذلك حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي للجماعة، يحتفظ بالسيطرة على المشهد السياسي. ناهيك عن الصعود السياسي السلفي في البيئة الما بعد ثورية لمصر. وكذلك في تونس تتصدر حركة النهضة المشهد السياسي، وتتقاسم السلطة مع الأحزاب العلمانية (رئيس الحكومة- حمادي الجبالي من النهضة، والرئيس التونسي- المنصف المرزوقي من خارجها). وفي اليمن يسيطر الإخوان على حزب التجمع من أجل الإصلاح، الكيان السياسي الأهم، وشكل السلفيون حزبًا سياسيًا. وفي ليبيا ثمة حضور مجتمعي قوي للإسلاميين، وإن لم يترجم إلى حضور

سياسي قوي.

بينما نرى في المقابل محاولة استغلال رومني لهذا الحدث، كيما يوظفه لصالحه؛ حيث اتهم إدارة أوباما بالتقصير في حماية سفارتها في ليبيا. ولكن هجوم رومني وفريقه الانتخابي لم يكن ذا أثر إيجابي عليه؛ إذ تمت قراءة هذا التوظيف السياسي على أنه قلة خبرة سياسية من رومني، واستغلال مفضوح للحدث.^(٥)

ومن ثم ففي المجمل حافظت إدارة أوباما على علاقة متوازنة وتعاونية مع دول الربيع العربي، منذ قيام الثورات، وإلى الوقت الراهن.

ما بعد الانتخابات.. هل ستتغير السياسة الأمريكية؟

هذا النمط من السياسة الخارجية، الذي تبنته إدارة أوباما تجاه دول الربيع العربي هل سيعتبر بعد الانتخابات في ٢٠١٢م؟

أ- أوباما في فترة ثانية.. استمرارية التعاون:

في حالة فوز الرئيس أوباما بفترة ولاية ثانية، من المرجح أن يكون مسار السياسة الخارجية تجاه الربيع العربي كالاتي:

- سيكون سلوك القيادات الإسلامية الجديدة في دول الربيع العربي محددًا لسياسات الولايات المتحدة تجاهها، ولما كانت تلك القوى مشغولة بالسياسات الداخلية لها، فعلى المدى القريب والمتوسط، لن يصدر عنها سلوك سياسي خارجي يقلق الولايات المتحدة.

- وعليه ستحافظ إدارة أوباما على العلاقة التعاونية، مع دول الربيع العربي، وبالخصوص مصر؛ لما تمثله من أهمية، فستساعد في الدعم الاقتصادي لها كيما تستقر الأوضاع الداخلية، وفي المقابل تنتظر

لم تُبدِ إدارة أوباما أية مواقف عدائية تجاه هذا الصعود الإسلامي، والذي يمثل التحدي الأكبر أمام الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. بالعكس تواصلت مع هذه القوى الجديدة، ودعمتها سياسياً واقتصادياً^(١).

وحتى عندما حدث من بلدان الربيع العربي، ما يستلزم غضب الإدارة الأمريكية لم يصدر منها ردود أفعال متشنجة وعنيفة، ولم تتغير طبيعة علاقتها مع هذه الدول، ولعل من أبرز هذه الأحداث: الأول: قضية منظمات المجتمع المدني في مصر، والتي كاد أن يُحاكم فيها ١٩ أجنبيًا، منهم خمسة أمريكيون، على رأسهم سام لحدود ابن وزير النقل الأمريكي راي لحدود، لولا أن القضية تمت تسويتها بطريقة أو بأخرى.^(٢)

والثاني: عندما قُتل السفير الأمريكي للولايات المتحدة في ليبيا، وتمت مهاجمة سفاراتها في الكثير من الدول العربية، على إثر عرض فيلم فيه إساءة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) في سبتمبر ٢٠١٢م، في الولايات المتحدة، لم تقم الولايات المتحدة بأي رد فعل عدائي تجاه دول الربيع العربي^(٣)، (ولكن كان هناك ضغط من الكونجرس الأمريكي لوقف المساعدات الاقتصادية لمصر^(٤)).

(١) في مقابل هذا الدعم تحرض القوى الإسلامية الصاعدة، على طمأنة الولايات المتحدة والغرب عمومًا، وتؤكد لها أنها لا تسعى لمعاداتها، أو التأثير سلبيًا على مصالحها في المنطقة، فثمة توافق متبادل بين الطرفين قد فرضه الأمر الواقع.

(٢) عن هذه القضية راجع: عبد العاطي، عمرو، القصة من واشنطن: أزمة التمويل الخارجي لمنظمات العمل المدني في مصر، السياسة الدولية ٢٠١٢/٢/١٠ على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2165/>

(٣) عن دعم تبني هذه السياسة المنضبطة تجاه مقتل السفير راجع: حميد، شادي، لا تيأسوا من الربيع العربي: لماذا فعلت الولايات المتحدة الصواب في ليبيا، فورين بولسي على الرابط: http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/09/12/dont_give_up_on_the_arab_spring

(٤) هذا الضغط يمارسه الجناح اليميني في الكونجرس، والمراكز البحثية المحسوبة على اليمين أيضًا (معهد واشنطن لدراسات الشرق =

(=الأدنى)، على إدارة أوباما، منذ سقوط نظام مبارك؛ حيث تريد من الإدارة الأمريكية: أن تجعل المساعدات الاقتصادية لمصر، موقوفة على مدى حفاظ القيادة الجديدة على المصالح الأمريكية.

(٥) تصريحات رومني تصب في صالح أوباما، صحيفة القدس على الرابط: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/385680>

وعليه فقد يستقطب في إدارته أكاديميين وسياسيين محسوبين على اليمين المتشدد، أو المحافظين الجدد (معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، معهد المشروع الأمريكي)، مما سيجعل سياسته تسير في اتجاه يميني، يقارب سياسة بوش.

- ولكن الأوضاع الاقتصادية الأمريكية والأوروبية عموماً، وكذلك بنية النظام الدولي الراهن (صعود قوى دولية جديدة) يفرضان قيوداً على السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة، وتجعل الأولوية لمعالجة الأزمة الاقتصادية.

- وكذلك فإن دخول حروب جديدة بغرض ترسيخ الهيمنة الأمريكية، ونشر القيم الأمريكية، وغيرها من مقولات

المحافظين الجدد، لم تعد مقولات تنعم بقدر عالٍ من الرواج في الأوساط السياسية، فضلاً عن الشعب الأمريكي المعني بوضعه المعيشي أكثر من عنايته بالسياسة الخارجية.

- ومن ثم فأولوية رومني ستكون للشأن الداخلي، ومن المرجح ألا يكون ثمة تغيرات جذرية في السياسة الخارجية تجاه دول الربيع العربي، ما لم تتغير السياسة مع إيران، فيما يخص ملفها النووي (بدفع من إسرائيل)، وتوجه ناحية الحرب، مما سينعكس على المنطقة برمتها، ومنها دول الربيع العربي. وكذلك ما لم تتوتر العلاقة بين مصر وإسرائيل، مما قد يدفع إدارة رومني لاتخاذ موقف حاد من مصر.

- ولكن من غير المرجح أن تسوء علاقة مصر بإسرائيل؛ نظراً لأن القيادة الجديدة في مصر (الإخوان) مشغولة بإصلاح الشأن الداخلي، وكذلك طمأنة الفاعل الخارجي، من ناحية طبيعة سلوكها السياسي الخارجي.

من القيادة السياسية المصرية أن تؤكد قولاً وعملاً على حرصها على السلام مع إسرائيل.

- من المرجح أن تقوى شوكة الرئيس أوباما أمام نتانياهو في الفترة الثانية، ومن ثم سيعاود الضغط عليه، بغرض حلحلة عملية السلام، ذلك الملف الذي لم يستطع أن ينجز فيه أي تقدم خلال الفترة الرئاسية الأولى. وكذلك يتمكن من التحرر من الضغط الممارس عليه من إسرائيل، فيما يخص شن حرب على إيران.

- من المرجح أيضاً أن يتطور موقف الولايات المتحدة تجاه سوريا، فتبذل دعماً أوسع من ذلك المبدول حالياً للمعارضة السورية؛ بغرض إسقاط الأسد، أو تشجيع التدخل العسكري في سوريا، تحت

غطاء عربي أو أممي حال استطاعت الضغط على روسيا والصين، لتغيير مواقفهما الداعمة للأسد.

ب- رومني في البيت الأبيض.. استمرار قلق:

في حالة فوز رومني في الانتخابات، يصعب الجزم بمسار سياسته تجاه الربيع العربي، ولكن ثمة مؤشرات يمكن تلمسها من خلال ما يلي:

- رومني يبدو أكثر تشدداً من أوباما، من خلال تصريحاته في الحملة الانتخابية، ومن ثم قد يتورط في حرب في سوريا، أو مع إيران. وسيهمل ملف عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وقد يكون أكثر تشدداً مع القيادات الإسلامية حال وقوع ما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة (على عكس التؤدة والرصانة التي تبديهما إدارة أوباما).

- وستحدد سياسة رومني الخارجية (عامية) بناءً على الاتجاهات السياسية التي سيقربها في إدارته، فالمؤشرات تقول: إنه قريب من اللوبي اليهودي،

الرئيسيين المحتملين: بارك أوباما وميت رومني، في المستوى الحزبي والشخصي؛ وذلك لكون المنهج الذي اتبعته الدراسة هو «اقترب النخبة Elite Approach، والذي يقتضي دراسة السمات المميزة لشخصيات النخبة، وكذلك توجهاتها وتفضيلاتها السياسية والاقتصادية، التي تتمايز بها عن غيرها.

وبالنسبة للقسم الثالث وهو بمثابة حصيلة للقسمين الأول والثاني، فقد سعى نحو بيان طبيعة سياسة إدارة أوباما تجاه بلاد الربيع العربي، ثم بيان مدى التغيرات التي يمكن أن تطرأ على هذه السياسة، بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في حالة إعادة انتخاب بارك أوباما، أو فوز ميت رومني.

هذا وثمة خلاصات يمكن تقديمها لصانع القرار العربي، كيما تتضح صورة السياسة الخارجية الأمريكية تجاهه، بما يمكنه من بناء سياسته الخارجية نحوها بصورة أكثر عملية، تحفظ له مصالحه الوطنية، من أهمها:

- تنعم مؤسسة الرئاسة، بمكانة مرموقة في بنية النظام السياسي الأمريكي، خصوصاً فيما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية. هذه المكانة قد كفلها الدستور الأمريكي، والمكانة الخاصة التي يحتلها الرئيس في الشعور الجمعي للشعب الأمريكي.

- صناعة القرار السياسي الأمريكي عامة، والسياسة الخارجية خاصة، تخضع لقواعد المصلحة الوطنية التي ترسخت منذ قيام الولايات المتحدة كدولة عظمى. ومن ثم فإن قدرًا من الثبات والاستمرارية تتصف به هذه السياسة، بغض النظر عن النخبة الحاكمة.

- ليس ثمة فروق كبيرة بين الحزبين المسيطرين

ولكن مكن الخطر: أن تقوم إسرائيل بشن حرب على قطاع غزة، كما جرى في عملية الرصاص المصبوب، ومن ثم تجد القيادة المصرية نفسها مضطرة لاتخاذ موقف حازم، يفارق تمامًا موقف نظام مبارك حينئذ. ولكن التعويل على الأشقاء في قطاع غزة، أعني حركة حماس، والتي لن تريد أن تورط القيادة

الجديدة في مصر (الإخوان المسلمين) في حرب، ومن ثم ستسعى جاهدة لعدم استفزاز إسرائيل بأي هجوم من القطاع، يدفع الأخيرة لشن حرب عليها. ومن ثم تبقى احتمالات توتر العلاقة بين مصر وإسرائيل ضئيلة، وعليه من غير المرجح أن تغير إدارة رومني من طبيعة علاقتها مع مصر.

مكن الخطر: أن تقوم إسرائيل بشن حرب على قطاع غزة، كما جرى في عملية الرصاص المصبوب، ومن ثم تجد القيادة المصرية نفسها مضطرة لاتخاذ موقف حازم، يفارق تمامًا موقف نظام مبارك حينئذ. ولكن التعويل على الأشقاء في قطاع غزة، أعني حركة حماس، والتي لن تريد أن تورط القيادة الجديدة في مصر (الإخوان المسلمين) في حرب، ومن ثم ستسعى جاهدة لعدم استفزاز إسرائيل بأي هجوم من القطاع، يدفع الأخيرة لشن حرب عليها.

وهنا تتأكد الفرضية البحثية التي جادلت بها الورقة: أن السياسة الأمريكية تجاه الربيع العربي، لن تتغير بعد الانتخابات الأمريكية (سيان فاز أوباما أو رومني)، بطريقة جذرية، وإنما ستظل كما هي عليه الآن، ما لم يحصل تطور في ملف إيران النووي، أو العلاقات المصرية الإسرائيلية.

خاتمة:

حاولت هذه الورقة أن تقارب طبيعة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه دول الربيع العربي، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠١٢م، وقد أنجزت الورقة هذه المقاربة في ثلاثة أقسام: أما القسم الأول فقد انشغل ببيان الدور الذي تشغله مؤسسة الرئاسة الأمريكية في صناعة السياسة الخارجية؛ وذلك لكون المتغير الذي تروم الورقة دراسته يتعلق بهذه المؤسسة.

أما القسم الثاني فقد توجه إلى دراسة الفروق بين

الصعود الإسلامي، وتعاملت معه بمرونة. وفي الوقت عينه أبدت هذه القوى الصاعدة مرونة مقابلة؛ فبعثت برسائل تطمئن الولايات المتحدة؛ مفادها أنها ليست بصدد معاداتها، أو العبث بمصالحها في المنطقة. هذا التوافق النسبي فرضته اللحظة الراهنة، وسيستمر على المدى القريب، والمتوسط، أما على المدى البعيد فالتنبؤ بمسار هذه العلاقة يحتاج لقدر كبير من الدراسة.

- يحكم علاقة الولايات المتحدة مع دول الربيع العربي، الأهمية الجيو-استراتيجية لتلك البلدان، وبالأخص مصر وسوريا؛ بالنسبة لمصر فالأولوية الأمريكية هي طبيعة العلاقات المصرية-الإسرائيلية، ومن ثم فإن موقف الإدارة الأمريكية من القيادة المصرية الجديدة، يتوقف في المقام الأول (ثمة محددات أخرى تتعلق بطبيعة الممارسة السياسية للقيادة الجديدة، كالحرص على إرساء قيم الديمقراطية، وقبول التعددية، وحماية حرية الرأي والتعبير، وحماية الأقلية القبطية في مصر) على حفاظ مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل.

- أما سوريا فتأتي أهميتها من علاقتها بإيران وحزب الله، ومن ثم فالتعامل الأمريكي مع الثورة السورية أكثر تعقيداً من الحالات الأخرى؛ إذ تتداخل فيه محددات صراع إقليمي (إيران) ودولي (روسيا/الصين).

- في حالة فوز الرئيس أوباما من المرجح أن تستمر العلاقة التعاونية مع دول الربيع العربي، وإن كان ثمة تغير فسيكون في الموقف من الثورة السورية، وسيكون في اتجاه إنجاز عملية إسقاط الأسد (الأولوية للطرق السلمية، وخيار التدخل العسكري بعيد).

- في حالة فوز رومني، يصعب التنبؤ بطبيعة سياسته الخارجية، وإن كانت تصريحاته في الحملة الانتخابية وقربه من اللوبي اليهودي، تقول: إنه سيكون أكثر تشدداً من أوباما حال تعرض المصالح الأمريكية

على المشهد الحزبي الأمريكي (الديمقراطي، والجمهوري)، فيما يخص الرؤية السياسية عامة، والسياسة الخارجية خاصة. وعلى الرغم من كون كل حزب منهما بداخله تيارات عدة تتبنى رؤى مختلفة، وليس ثمة إطار فكري صلب يحكم البناء الحزبي، إلا أن الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية شبه متفق عليها من الجميع.

- ثمة مؤسسات غير الأحزاب السياسية، تسهم في صناعة السياسة الخارجية بقدر أو بآخر، وبطرق مباشرة أو غير مباشرة: أهمها وسائل الإعلام والرأي العام، والمجمع الصناعي العسكري وجماعات الضغط/ المصالح-Lobby، والتي يعد اللوبي اليهودي من أهمها.

- يمتاز الرئيس أوباما بكونه شخصاً ليبرالياً وبرجماتياً، يمكنه التواصل مع جميع التوجهات، ويسعى لتجنب أية صدامات مع دول الربيع العربي، وكذلك يرغب في إحراز تقدم في ملف السلام الإسرائيلي-الفلسطيني، ويهرب قدر المستطاع من الوصول مع إيران لساحة الحرب.

- يمتاز الرئيس المحتمل ميت رومني بكونه قليل الخبرة بالسياسة الخارجية، ولكنه ذو باع طويل فيما يخص الشؤون الاقتصادية. وكذلك العلاقة بينه وبين اللوبي اليهودي في أمريكا (الأبياك خاصة) تتسم بالقوة؛ مما ينعكس على موقفه من إيران وعملية السلام.

- تعاملت إدارة الرئيس أوباما ببرجماتية مع الربيع العربي، وقررت تقبل الأمر الواقع؛ فتخلت (ولو بعد تردد) عن الأنظمة الحليفة في المنطقة، ودعمت عمليات التحول الديمقراطي.

- بالرغم من كون السمة الأبرز للتغيرات التي تمخضت عن الربيع العربي-صعود الحركات الإسلامية (الإخوان المسلمين خاصة)- تمثل عامل ارتباك للولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أنها تقبلت هذا

كل كتلة وكل توجه علاقات معينة، تسهم في حفاظه على مصالحه الوطنية.

- اللوبي العربي في الولايات المتحدة من الضعف بمكان، ومن ثم فعلى صانع السياسة الخارجية أن يسعى في تقوية هذا اللوبي، بغرض التأثير في صانع القرار الأمريكي.

- ينبغي على صانع السياسة الخارجية العربي أن يحدد طبيعة علاقاته مع الولايات المتحدة، على أساس معرفته للمصالح الأمريكية في المنطقة، وكذلك معرفته حدود قدراته وقوته، وعلى هذا الأساس يوازن بين رغبته في الاستقلال السياسي عن الولايات المتحدة، وعدم إضراره بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

- ينبغي على صانع القرار العربي أن يعطي أولوية لتقوية الشأن الداخلي، سياسياً واقتصادياً، كيما يستطيع بلورة سياسة خارجية قوية، تمكنه من تحقيق الاستقلالية عن القوى العظمى، ثم السعي نحو الاضطلاع بدور مؤثر في ساحة النظام العالمي الحالي.

في المنطقة لأي خطر، وأنه قد يقدم على حرب مع إيران، لمنعها من حيازة السلاح النووي، وسيهمل قضية السلام الإسرائيلي-ال فلسطيني؛ إلا أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة (وأوروبا عامة)، وكذلك اهتزاز الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، سيمنعان رومني من تبني خيارات متطرفة في سياساته تجاه المنطقة، وسيركز على الإصلاح الاقتصادي.

- وعليه فإن مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في ما بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م لن تتوقف على فوز أوباما أو رومني فقط، ولكن على طبيعة التغيرات التي قد تحدث في المنطقة، خاصة في العلاقات المصرية-الإسرائيلية، والملف النووي الإيراني.

هذا وثمة توصيات لصانع السياسة الخارجية في دول الربيع العربي، تسهم في بنائه سياسة خارجية سديدة، تجاه الولايات المتحدة، ومن ذلك:

- ينبغي على صانع القرار العربي ألا يتعامل مع المجتمع الأمريكي ككتلة واحدة وتوجه واحد، وإنما ينبغي إدراك التمايزات المتحققة فيه، وعليه يبني مع

معلومات إضافية

النظام الانتخابي الأمريكي (المجمع الانتخابي):

يقوم نظام الانتخابات الرئاسية الأمريكية على المجمع الانتخابي، وهو مجموع عدد أعضاء مجلسي النواب والسييوخ (٤٣٥ + ١٠٠)، بالإضافة إلى ثلاثة ممثلين للعاصمة واشنطن، ليصبح المجموع ٥٣٨ عضواً، وهم المسئولون عن انتخاب الرئيس الأمريكي؛ بحيث يصبح الفائز من يستطيع الحصول على ٢٧٠ صوتاً أو أكثر من المجمع الانتخابي.

وبحسب النظام الأمريكي، فإن من يفوز بأغلب الأصوات الشعبية في الولاية يكسب جميع أصواتها في المجمع الانتخابي، باستثناء ولايتي نبراسكا وماين اللتين تقسم فيها الأصوات بحسب نسب التصويت الشعبي. وعلى سبيل المثال، فإن ولاية كاليفورنيا لها ٥٥ ممثلاً في المجمع الانتخابي، وفي حال حصول أي مرشح على الأغلبية البسيطة من أصوات الولاية يحصل مباشرة على أصوات الولاية الـ ٥٥ كاملة.

وجاء تبني هذا النظام التصويتي قبيل أول انتخابات رئاسية عام ١٧٨٩م؛ حيث سعى «الآباء المؤسسون» للولايات المتحدة إلى تجاوز معضلة اتساع رقعة الولايات، وصعوبة تعرف الناخب على المرشح بشكل مباشر، فعملوا الناخب في كل ولاية يختار ممثلين له يقومون بدورهم باختيار رئيس الولايات المتحدة في «تصويت غير مباشر».

ودفع اتساع رقعة الولايات إلى جعل الانتخابات تجرى في الثلاثاء التالي للأحد الأول من نوفمبر؛ بحيث يجتمع ممثلو «المجمع الانتخابي» في واشنطن خلال الأسبوع الثالث من ديسمبر لانتخاب الرئيس لإتاحة الوقت لممثلي الولايات، وخاصة في الغرب والجنوب في الوصول إلى العاصمة. وشارك في أول انتخابات رئاسية أمريكية (١٧٨٩م) ١٠ ولايات فقط، وقرر خلالها ممثلو نيويورك عدم التصويت لمرشح محدد، وفاز بها جورج واشنطن بنحو ٦٩ صوتاً مقابل ٣٥ صوتاً لسكاترينج و ٣٤ لجون آدمز.

ورغم أن النظام الانتخابي الأمريكي مر عليه أكثر من ٢٢٠ عاماً، إلا أن المؤيدين له يعتبرون أنه ما يزال صالحاً، ويعكس بشكل أوضح تفضيلات الناخب الأمريكي في ظل الاتحاد الفيدرالي بين الولايات الخمسين. فيما يرى المؤيدون لتغيير النظام الانتخابي أن وسائل الاتصالات الحديثة والثورة التكنولوجية جعلت الناخب في الولايات البعيدة يستطيع التعرف بوضوح على مرشحه للبيت الأبيض، بالإضافة إلى أن نظام «المجمع الانتخابي» قد يقود إلى انتخاب رئيس أمريكي لا يحظى بأغلبية الأصوات الشعبية كما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٠م، حيث فاز جورج بوش (الابن) بالانتخابات رغم حصوله منافسه «الديمقراطي» آل جور على أغلبية الأصوات الشعبية.. ففي هذه الانتخابات حصل آل جور على ٩٩٩,٥٠ مليون صوت مقابل ٤٥٦,٥٠ مليون صوت لبوش، فيما فاز بوش بنحو ٢٧١ صوتاً بالمجمع الانتخابي بفضل أصوات ولاية فلوريدا (١٩ صوتاً بالمجمع الانتخابي في ذلك الوقت).

وشهدت عملية انتخاب الرئيس في «المجمع الانتخابي» عدة تطورات؛ من أبرزها إقرار انتخاب نائب الرئيس بورقة منفصلة عن الرئيس في عام ١٨٠٤م، كما بدأ حساب الأصوات الشعبية في إجمالي الولايات المتحدة عام ١٨٧٢م.

وتبرز عدة أحداث تاريخية لفهم النظام الانتخابي الأمريكي المعقد، منها حصول كل من توماس جيفرسون وآهارون بور على ٧٣ صوتاً في انتخابات ١٨٠٠م مما جعل مجلس النواب يقوم باختيار الرئيس من بينهما، وجاء التصويت لصالح جيفرسون بنحو ١٠ أصوات مقابل ٤ أصوات لصالح بور. وهو الأمر الذي تكرر عام ١٨٢٤م؛ حيث لم ينجح أي من المرشحين في الحصول على الأغلبية المطلقة في «المجمع الانتخابي» ليختار مجلس النواب الرئيس جون آدمز بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل ٧ أصوات لاندرو جاكسون.

وفي انتخابات ١٨٧٢م توفي المرشح هوراسي جريلي قبل انعقاد «المجمع الانتخابي» لتوزع أصوات الـ ٦٦ بين المرشحين الآخرين. وخلال انتخابات ١٨٧٦م، لم ينجح أي من المرشحين في الحصول على الأغلبية، مما دفع إلى تشكيل لجنة خاصة لاختيار الرئيس بين المرشحين الأكثر من عدد الأصوات. وفي عام ٢٠٠٠م قام أحد أعضاء «المجمع الانتخابي» من مقاطعة كولومبيا بترك ورقة التصويت فارغة احتجاجاً على ضعف تمثيل المقاطعة في الكونجرس، مما قلص عدد أصوات آل جور من ٢٦٧ إلى ٢٦٦ صوتاً.

ودشنت خلافة النائب للرئيس واستكمال ولايته في الولايات المتحدة، عام ١٨٤١م عقب وفاة الرئيس هاريسون ليخلفه نائبه تايلر، وهو ما تكرر بعد ذلك ثمان مرات، ففي ١٨٥٠ خلف فيلمور الرئيس تايلور بعد وفاته، وخلافة جونسون لإبراهام لينكولن بعد وفاته عام ١٨٦٥م. وخلف آرثر الرئيس جارفيلد بعد وفاته عام ١٨٨١. وتولى ماكينيلي الرئاسة عقب وفاة الرئيس روزفلت عام ١٩٠١م، وخلف كولييدج الرئيس هاردينج عام ١٩٢٣م، وتكرر الأمر عام ١٩٤٥م بخلافة ترومان لروزفلت بعد وفاته. وتولى جونسون رئاسة أمريكا بعد اغتيال جون كينيدي عام ١٩٦٣م. فيما تولى النائب جيرالد فورد الرئاسة بعد استقالة نيكسون في ١٩٧٤م عقب فضيحة «ووتر جيت».

و«المجمع الانتخابي» الأمريكي ليس ثابتاً؛ حيث يتم تعديل عدد الأصوات الممنوحة لكل ولاية بحسب آخر إحصاء سكاني للولايات المتحدة قبل الانتخابات، مع ثبات عدد أعضاء المجمع الانتخابي (٥٨٣)؛ حيث يتم خصم الأصوات المضافة للولايات التي ارتفع عدد سكانها من الولايات التي يتراجع فيها معدل النمو السكاني.

وتحول ١٢ صوتاً من عشر ولايات إلى ثمان ولايات ارتفع فيها نسبتها من إجمالي السكان الأمريكيين مقارنة بانتخابات ٢٠٠٠م؛ حيث ارتفع عدد الأصوات الممنوحة لولايات أريزونا وجورجيا وفلوريدا بصوتين، وكل من كاليفورنيا وكولورادو ونيفادا ونورث كارولينا بصوت واحد. في المقابل خسرت ولايتا نيويورك وبنسلفانيا صوتين في المجمع الانتخابي وفقدت كل من كونيتكت وإيلينوي وإنديانا وميتشجين وميسيسيبي وأوهايو وأوكلاهوما وويسكنسون صوتاً بالمجمع الانتخابي.

السلوك التصويتي للولايات (١٩٩٢ - ٢٠٠٨م):

تنقسم الولايات الأمريكية تقليدياً إلى ولايات (حمراء وزرقاء) نسبة للحزبين الكبيرين (الجمهوري والديمقراطي)؛ حيث يشار للولايات الحمراء بتلك التي يحصل فيها الجمهوريون على الأغلبية (في انتخابات مجلسي النواب والشيوخ والانتخابات الرئاسية)، والزرقاء إلى الولايات التي يحصل فيها الديمقراطيون على أغلبية الأصوات.

وفي هذا السياق تتنوع تعريف الولايات الانتخابية إلى ولايات آمنة (Safe) (أي مضمونة التصويت لصالح الجمهوريين أو الديمقراطيين)، وهي الولايات التي يكون الفارق بين الحزبين عادة أكثر من ١٠٪، ولايات تميل لأحد الحزبين (Leaning) والتي يتأرجح فيها الفارق بين ٥٪ و ١٠٪، وأخيراً الولايات ذات الحظ المتساوي

(Tossup)، وهي تلك التي لا يتجاوز فيها الفارق ٥٪. وفي هذا السياق، اعتاد المراقبون إطلاق اسم «الولايات المتأرجحة» على ٤ ولايات، وهي فلوريدا وأوهايو ونورث كارولينا وفيرجينيا؛ حيث تمثل هذه الولايات بأصواتها التي تبلغ ٧٥ صوتاً بالمجمع الانتخابي عامل الحسم الرئيس للانتخابات. فعلى سبيل المثال يصعب جداً على رئيس أمريكي الفوز بالانتخابات دون الحصول على أصوات ولاية فلوريدا.

المصدر:

معهد العربية للدراسات:

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/10/242941.html>